تعلقات عنيدة

رؤية لمجتمع من الأفراد الأحرار
والمزدهرين والمسؤولين

تأليف
تايلر كوين

IDEAS
beyond
borders

بيت الحكمة
Bayt al-Hikma 2.0

تعلّقات عنيدة

رؤية لمجتمع من الأفراد الأحرار والمزدهرين والمسؤولين

تأليف

تايلر كوين

ترجمة

رزان حميدة ميرا جندي حازم موسى حبيب زريق

زينب أحمد عبد المعين السباعي

مراجعة

أحمد رضا

خُلاصة

النموّ جيّد. عبر التاريخ، خفف النمو الاقتصادي بالذات المعاناة الإنسانية، وحسّن السعادة وكثّر الفرص وأطال أعمار الناس. المجتعمات الغنية أكثر استقرارًا، وتقدم مستويات معيشية أعلى، وأدوية أفضل، وتضمن استقلالاً أكبر، ورضًا أكبر، ومصادر تسلية أكثر. إذا أردنا أن نحافظ على اتجاهنا نحو النمو، وعلى النتائج الإيجابية المذهلة التي رافقت هذا الاتجاه، فعلى كل إنسان أن يهتم اهتمامًا أكبر بسعادة من هم حوله.

فكيف نبدأ؟ يقدم تايلر كوين، في حصيلة لعشرين عامًا قضاها في التفكير والبحث، خريطة للمضيّ في هذا الاتجاه. في هذا الكتاب الجديد، تعلّقات *عنيدة: رؤية لمجتمع من الأفراد الأحرار والمزدهرين والمسؤولين*، يقول كوين إن أذهاننا وبداهات عقولنا قد تساعدنا على تحرير أنفسنا من الأفكار الخاطئة التي تجعلنا أناسًا متخلفين ومجتمعًا متخلفًا. إن هذا الكتاب، *تعلّقات عنيدة*، يقدم الحجة الأخلاقية المعاصرة للنمو الاقتصادي، ولذلك يقدم جرعة كبيرة من الإلهام والتفاؤل بشأن إمكاناتنا المستقبلية.

شكر وعرفان

يريد المؤلف أن يشكر أنجس كالارد، وبريان كابلان، وباترك كوليسون، وديفيد غوردون، وروبن هانسون، ودانييل جاكوبسون، وكفن مكابي، وسارة أوه، ومغ باترك، وديريك بارفت، وهولس روبنز، وتوم راوند، وأمني رسلي، وديفيد شميدتز، وألكس تاباروك، ولاري تمكين، والمشاركين في سمنار جامعة بنسلفانيا، كفن فالير، وعددًا من المعلقين على المسودات الأولى المتعلقة بهذا العمل، لما قدموه من تعليقات ومناقشات نافعة. قدم مركز ميركاتس دعمًا بحثيًّا نافعًا. شكر خاص لوكيلتي تيريزا هارتنت، ولبريانا وولفسن لتصميمها لكتابي، ولريبيكا هسكت للتحرر، وباترك كوليسون لاهتمامه بنشر الكتاب مع ستراي‌ب.

لمحة عن المؤلف

تايلر كوين بروفسور في مؤسسة هولبرت إل. هارس في جامعة جورج ماسون، ومدير مركز مركاتس. حاز شهادة دكتوراه في الاقتصاد من جامعة هارفارد عام 1987. كان كتابه *الركود الكبير: كيف أكلت أمريكا فاكهة التاريخ الحديث الدانية ومرضت، وكيف ستشفى (في النهاية)* أفضل كتاب من حيث المبيعات في *نيويورك تايمز*. وُصف كوين في استطلاع حديث في مجلة *إيكونيميست* بأنه واحد من أكثر الاقتصاديين تأثيرًا في العقد الأخير، وقبل عدة سنوات وصفته *بلومبرغ بزنس ويك* بأنه «أشد اقتصاديي أمريكا إثارةً». وصفته مجلة *فورين بوليسي* بأنه واحد من «أهم مئة مفكر عالمي» في 2011. يسهم كوين أيضًا في مدونة marginalrevolution.com، وله سلسلة بودكاستات بعنوان «محادثات مع تايلر»، وقد أسهم في تأسيس مشروع تعليم اقتصادي على الإنترنت، mruniversity.com. كان أحدث كتبه بعنوان *الطبقة الراضية: السعي المدمر لنفسه نحو الحلم الأمريكي*.

قائمة المحتويات

1. مقدمة.....1

2. الثروة تدفع العالم إلى الدوران.....14

3. التغلب على الخلاف.....53

4. هل الوقت وهم أخلاقي؟.....67

5. ماذا عن توزيع الثروات؟.....92

6. هل يجب أن يشلّنا الارتياب؟.....118

7. خلاصة: أين وصلنا؟.....143

8. الملحق أ.....155

9. الملحق ب.....164

1 مقدمة

بشأن مستقبل العالم، لقد ضللنا الطريق ضلالًا كاملًا، لا يقتصر على بعض التفاصيل. لا بد أن نعود إلى المبادئ، ولكننا لا نمتلك دائمًا مبادئ صالحة تقودنا. لقد ابتعدنا عن مُثل المجتمع القائمة على الازدهار وحقوق الفرد وحرياته، ولم نعد نعرف طريق الرجعة إلى هذه المثل.

يبدو الأمر بسيطًا جدًّا: الازدهار والحرية الفردية. لم قد يعارض أي أحد هذه المثل؟ عند الحديث المجرَّد، لن يعارض هذه القيم إلا فئة قليلة من الناس. ولكن عمليًّا، لطالما ألقينا بها وراء ظهورنا. يتجه سعينا إلى أهداف كثيرة أخرى، أهداف كان ينبغي أن نهملها أو نرفضها. إن علينا أن نطوّر تعلّقًا أقوى وأعند وأشدّ إخلاصًا بالازدهار والحرية. عندما ترى مقتضيات هذا التعلق في الواقع، قد يزعجك بعضها، وقد ينفّرك الإطلاق الأخلاقي الذي تتطلبه. لكن هذه الأهداف –إذا طُلبت بصرامة، لا بتساهل– ذات أهمية تاريخية لحضارتنا، وإذا التزمنا بها جاءت بمقدار هائل من الخير إلى عالمنا.

ولكن كيف نعلم الأهداف التي ينبغي أن نطلبها، وكيف نزن قيمة أمام قيمة أخرى؟ كيف نتخذ قراراتنا عندما تتنازع القيم الأخلاقية؟ هذه الأسئلة المعتادة –التي تقدمها مجموعات النقاش في السنة الأولى وتتأمل فيها طويلًا– لم تزل ذات أهمية كبرى.

قبل أن ننظر في طريقة اتخاذ هذه القرارات، هنا خلفية بسيطة عن موقفي الفلسفي وما أنوي طرحه.

أرى أن لأسئلة الصواب والخطأ أجوبة صحيحة، على الأقل من حيث المبدأ. ينبغي أن نقر بوجود مناطق أخلاقية رمادية كبيرة، ولكن الصواب والخطأ مسألة «حقيقة طبيعية»، بعبارة كثير من الفلاسفة. بعبارة صريحة: الصواب الموضوعي موجود، والخطأ الموضوعي موجود. النسبية مبدأ فاشل، ومعظم الناس ليسوا مخلصين لإطلاقاتهم النسبية أصلًا. في أعماقهم النفسية، يرى النسبيون أنهم يعرفون الصواب والخطأ، وإذا كنت في شك من هذا فشاهدهم وهم يلقّنون أطفالهم، أو بالأحرى وهم ينتقدون زملاءهم.

مع هذا، فلن أدخل في نقاش معنى الصواب والخطأ، وهل هما من الله، وهل يجب علينا أن نلتزم بالأخلاق دائمًا. لن أنظر في ما وراء الأخلاق، أي في دراسة الطبيعة التي تقوم عليها الأحكام الأخلاقية. بل سأفترض أن الصواب والخطأ مفهومان لهما معنًى أساسي في ذهن القارئ. وحتى إذا لم تشاركني هذا الرأي، فقد تستطيع أن تصوغ كثيرًا من حججي على نحو يوافق موقفك الأخلاقي البديل.

في الحالات الواقعية، يصعب عادة معرفة صواب أو خطأ مسلك من مسالك التصرف. لا ينال الشكاك التقدير الذي يستحقه، لا سيما في عصرنا الذي أصبحت فيه السياسة مستقطبة، وأصبح كل طرف يرى أنه الصواب وأن خصمه هو الخطأ المرفوض. العلم هو طريقنا الأساسي نحو المعرفة، ولكنه كثيرًا ما يقول لنا إننا لا نعرف. وهذا أصدَق في العلوم الاجتماعية، أما الاقتصاد الكلي فلعله يتربع على قمة العلوم من حيث المحدودية المعرفية. لذا، عندما ننظر في عالم السياسة، لا ينبغي أن نتعامل كما في عالم الرياضة، حيث نبني حلفًا من الأفراد الذين يوافقوننا في التفكير، ثم نهزم الأحلاف

الأخرى، ونجعل الأفضل في نظرنا قانونًا. هذا المسلك شائع، وقد يجعلنا نشعر بأريحية وفوقية، ولكنه غير مسوغ. لا بد أن نكون متواضعين بشأن ما يمكن أن نعرفه.

أدرك الفيلسوفان ديفيد هيوم وويليام جيمس كلاهما صغَر العقل الإنساني المفرد أمام اتساع الطبيعة والمجتمع، وأكدا على عدم عقلانيّته عند مواجهة المشكلات اليومية. إذا أردنا بناء مبادئ للسياسة، فلا بد من الاعتماد على مناهج منيعة نسبيًّا من الخطأ الإنساني ومن النزعة الإنسانية القوية إلى خداع النفس، مناهج تستطيع تجاوز نزعات تفكيرنا الجمعي المفرط «إما نحن وإما هم».

ولكن في الوقت نفسه، نحتاج إلى اعتقادات نستطيع أن نؤمن بها حقًّا، وتستطيع هي أن تقدم أساسًا للنظام الاجتماعي والسياسي. لا فائدة من اعتقاد فلسفي مهذَّب مدروس إذا لم يقبله أحد أو لم يستطع قبوله أحد. إن التوفيق بين الشكّ والاعتقاد من أصعب المهام أمام أي فلسفة. إذا كنا شكّاكين حقًّا، فكيف لنا أن نؤمن بأي شيء ذي قيمة حقيقية؟ بعبارة أخرى: كيف ينبغي أن نوزع أدوار العقل والإيمان ونحن نتقدم؟

ثم إنني أعتقد بأن **التعددية** حدس أخلاقي جوهري. لا يمكن اختزال ما يصلح في حياة أي إنسان في أي قيمة واحدة. لا يرجع الأمر كله إلى الجمال وحده أو العدل وحده أو السعادة وحدها. النظريات التعددية أقرب إلى المعقولية، إذ تطرح مجموعة من القيم المهمة، منها الرفاهية والعدل والإنصاف والجمال والروائع الفنية التي ينتجها الإنسان، والرحمة، وأنواع كثيرة، بل ومتضادة أحيانًا، من السعادة. الحياة معقدة! أي ليس في الحياة قيمة واحدة هي ورقة

الطرنيب التي تغلب كل القيم الأخرى في كل الحالات، لذا فإن في طبيعة الخير فوضوية جوهرية. قد يبدو إدراك هذه الفوضوية غير متسق مع تعلقنا الصارم بمُثل الازدهار والحرية؛ هذا التوفيق هو القضية الأساسية في هذا الكتاب.

يقول زملائي الاقتصاديون أحيانًا إن «تلبية تفضيلات الناس» هي القيمة الوحيدة المهمة، لأن هذه القيمة في رؤيتهم تجمع كل القيم المهمة. لكن هذا المنهج لا ينفع. لا يحمل هذا المنهج تعددية كافية، لأن من المهم أيضًا أن يكون في المجتمع العام مبادئ للعدل والجمال وغيرهما من القيم التعددية. «الذي نريده» لا يكفي لتعريف الخير. إضافة إلى ذلك، لا بد أن نحكم على تفضيلات الناس باستعمال قيم أخرى خارجة عن هذه التفضيلات. فلنذكر مثالًا متطرفًا: عندما نشجب رجلًا يضرب زوجته، هل يجب أن نحسب إن كانت معاناة الضحية أكبر من متعة الضارب؟ أظنّ أن لا. بل وإذا كان الأفراد سيئي التعلم، أو متناقضين، أو كانت الأمور عليهم ملتبسة –وكلنا هكذا تقريبًا، في بعض الأحيان– فإن مفهوم «الذي نريده» ليس واضحًا دائمًا. لذا، فأنا وإن كنت اقتصاديًّا، وإن كنت سأستعمل كثيرًا من الحجج الاقتصادية، لن أقبل دائمًا المنهج النمطي في اختصاصي، الذي يؤكد تأكيدًا كبيرًا على تلبية تفضيلات الناس على حساب القيم الأخلاقية الأخرى. لا بد أن يكون عندنا مجال للعدل والجمال.

أسمي نفسي أحيانًا «ثلثَي نفعي» لأنني أنظر أولًا إلى سعادة الإنسان عندما أحلل الخيارات السياسية. إذا كانت سياسة ما تضر السعادة الإنسانية، فتلك عقبة كبيرة أمامي قد لا أستطيع تجاوزها. إذا كان «فعل الصواب» مرّة بعد

مرّة لا يؤدي إلى عالم أجمل من حيث السعادة، فعلينا أن نتساءل إن كان مفهومنا عن «الصواب» معقولًا. ولكن السعادة الإنسانية ليست هي الأولوية المطلقة دائمًا – من هنا دعابة أن المنفعة عندي هي ثلثا الأمر. يجب علينا أحيانًا أن نفعل العدل حقًّا، وإن كان مؤلمًا لكثير من الناس. ليس لي أن أستأصل كلية من كليتيك بالإكراه لمجرد أنك تستطيع العيش من دونها، وليس لنا أن ننهي الحضارة لمجرد فعل العدل، لكن العدل أهم أحيانًا من المنفعة. ولا يمكن اختزال العدل بما يسعدنا أو يلبي رغباتنا.[1]

باختصار، نقاط انطلاقي الفلسفية هي:

1. «الصواب» و«الخطأ» مفهومات حقيقيّان ينبغي أن تكون لهما قوة كبيرة.
2. ينبغي أن يكون موقفنا من العقل الإنساني المفرد هو الشك.
3. الحياة الإنسانية معقدة وفيها أشياء خيرة كثيرة مختلفة، وليس فيها قيمة تغلب كل القيم الأخرى.

بعد ذكر هذا، فللنتقل إلى سؤال الاختيار. عند النظر في الاختيار، أرى بعض الأسئلة الأساسية أمام الفرد وأمام المجتمع. لم نفضّل خيارًا على آخر؟ هل نملك أسبابًا صالحة حقًّا لتفضيلاتنا هذه؟ ما هي الخيارات التي يجب أن نتخذها؟ لكي نتقدم في هذه الأسئلة، أقدم ست قضايا محورية، كل واحدة منها تساعد في حل صراعات القيمة:

1. **الوقت**

1 يقدم سمارت وويليامز (1973) وشفلر (1982) وسنغر (1993) بعض المعاملات المعيارية للعواقبية، وهي تقدير الاختيارات من حيث عواقبها، وهي فلسفة تتفرع عنها النفعية. يقدم بيتيت (1997) مقدمة صالحة للمنطق العواقبي وسبب شيوعه.

كيف ينبغي أن نزن مصالح الحاضر أمام مصالح المستقبل البعيد؟ يتعلق هذا الأمر بالسؤال الآخر الأقرب إلى الميتافيزيقيا: هل لنا حجة لتفضيل الحاضر لمجرد أنه هنا والآن؟ هل يصلح المنهج الاقتصادي في التفضيل الزمني، الذي يقول إن الأهمية الأخلاقية للمستقبل تنحدر كلما كان المستقبل أبعد، وإنه في تناسب تقريبي مع معدلات الفائدة في السوق؟ (رأيي هو: لا). هذا السؤال جوهري يجب النظر فيه عند اتخاذ قرار مقدار الموارد الذي يجب أن نخصصه لجعل مستقبلنا مكانًا أفضل.

2. **التجميع**

التجميع هو كيفية حل الخلافات والطريقة التي نفضل بها رغبات فرد على رغبات فرد آخر. هنا مثال بسيط: إذا أرادت ابنتك أن تشاهد مسلسل كرتون يابانيًّا على التلفزيون، وأراد ابنك أن يشاهد مسلسل ديزني، فقول من سيطبق؟ إذا أراد جون مساواة أكبر في الدخل، ولم ترد ذلك سيسيليا، فعلى أي أساس نفضل رغبة منهما على الأخرى؟

لهذه المعضلات إجابات معروفة في الاقتصاد، منها مفارقة أرو، التي تقول إن مشكلات التجميع حلها صعب جدًّا وربما مستحيل. يقرأ بعض المعلقين هذه المفارقة ويرى أنها دليل على استحالة اتخاذ القرار العقلاني بشأن تفضيل رغبة على أخرى إذا جرى خلاف. ولكننا مضطرون إلى حل مشكلة الرغبات المتنازعة كل يوم تقريبًا في حياتنا، لذا فلا يمكننا في الحقيقة أن نتقهقر إلى نوع من العدمية العملية. سأكشف أوراقي وأقول إني متفائل بإمكانية حل هذه المسألة.

3. **القواعد**

إن فكرة قدرة القواعد والمبادئ العامة على حكم خياراتنا وسياساتنا فكرة مقنعة. ولكن ما الذي يعنيه الالتزام بهذه القواعد والمبادئ؟ قد يروقنا أن نفكر أن للقواعد قوة مستقلة جوهرية، ولكن هذه النظرة يصعب دفع الانتقادات عنها. في النهاية، لكل قاعدة استثناءات، وقد يصلح الكذب أخلاقيًّا أحيانًا إذا كان سينقذ حياة ضحية من معتدٍ، مثال كلاسيكي من الفلسفة الأخلاقية. عندما نقرر متى وهل نخرق قانونًا معينًا، نعود إلى محاكمة الحالات المفردة، التي كان يفترض أن القواعد ستخلصنا منها أصلًا.

يطرح الفلاسفة أسئلة مشابهة بلغة مختلفة. يتناقشون بشأن فلسفة نفعية القواعد، التي تقول إننا يجب أن نختار القواعد التي تبلغ بالمنفعة الاجتماعية أقصاها. أما عواقبية القواعد، فهي منهج أوسع وأقرب إلى التعددية، يدعو إلى اختيار القواعد التي تحقق تعريفًا أوسع من العواقب الخيرة.[2] ولكن هل يمكن اختزال نفعية القواعد (أو عواقبيتها) بالنفعية العامة؟ أي، ألسنا دائمًا نشكك في وجوب التزامنا بالقواعد؟ هل يمكن تسويغ خرق قاعدة ما عندما تحكم الظروف الفردية بأنه ينبغي خرقها؟

ترى بعض الفلسفات أن القواعد خيال محض، خدعة زائفة –لكن مفيدة– ليس لها قوة مستقلة في حسابنا الأخلاقي. هل يمكن أن ننشئ مذهبًا أخلاقيًّا يكون فيه احترام القواعد والمبادئ غايةً في حد ذاته؟ هل يمكن أن نختار اختيارًا جوهريًّا أن نفكر بالقواعد والمبادئ المحضة؟ هل

2 انظر هرلي (2009)، وبراون (2011) لنقاش حديث عن معنى العواقبية.

يمكن للقواعد أن تستحوذ علينا؟ أو هل يمكن أن نجد أنفسنا كل مرة في فخ القلق بشأن الاستثناءات، التي تعيدنا مرة أخرى إلى نقطة البدء، وإلى أن القواعد ليست إلا خيالًا مفيدًا.

سأدافع عن القواعد.

4. **الارتياب المتطرف**

نعم، أنا شكاك، ولكنني شكاك بمزاج عملي يدرك الشلل الذي قد يؤدي إليه الشك. إن من الصعب جدًّا توقع المستقبل البعيد. لا أتكلم هنا عن صعوبة بناء نظريات صالحة في العلوم الاجتماعية واختبار اتساق هذه النظريات مع البيانات فحسب، بل علينا كذلك أن نكافح عجزنا الأوسع عن تعقب السلاسل الحتمية من الأسباب والنتائج في الشؤون الإنسانية. لم تزل تزعجني مشكلات شائعة جدًّا من الخيال العلمي والخيال التخميني. هذا مثال: يمكن لأصغر أفعالنا نظريًّا أن يبدأ تفاعلًا تسلسليًّا له عواقب بعيدة المدى. تخيل لو أن أبا هتلر –أو ما رأيك بأبي قيصر؟– وصل إلى سريره الزوجي بعد ثانية واحدة. كانت لتجتمع في تلك الحالة نطفة مختلفة مع البويضة، وكان ليتغير مسار التاريخ الإنساني تغيرًا كبيرًا جدًّا. عندما كنت طفلًا، قرأت قصة مرسومة عن فريق من الباحثين الذين عادوا في الزمان ليدرسوا الديناصورات. بالخطأ، تحطّم مركبتهم ورقةً واحدة، فيتغير كل التاريخ الإنساني؛ في ذلك الواقع البديل، يغزو الهنود الحمر أوروبا. إذا كان لهتلر نسخة مستقبلية، فإن كتابتي لهذا الكتاب –وقراءتك له– قد تلعب دورًا مهمًّا في حمله وولادته. من يدري؟

مع هذا الارتياب الكبير، كيف يمكن أن نتظاهر أننا نستطيع تقدير العواقب الصالحة والفاسدة لأفعالنا؟ كيف يمكننا اتخاذ أي قرار دون أن نتقهقر إلى شلل أخلاقي كامل وارتياب مطلق؟

عادةً، يتجاوز الناس هذه المشكلة بالقول إن علينا أن نفعل ما في وسعنا. في هذا الجواب حق كبير، ولكن السؤال يبقى: كيف يمكن أن نستعمل تواضعنا المعرفي لنتخذ خيارات أفضل؟

5. كيف يمكن أن نؤمن بالحقوق؟

لطالما برز موضوع الحقوق الإنسانية الجوهرية في النقاشات الفلسفية، وهو موضوع له في العالم الأوسع قوة معتبرة، منها قوته في القانون الدولي مثلًا. ولكن في الدوائر الفلسفية، يقوم مفهوم الحقوق عادة على أسس تعتبر غير ثابتة. حتى عندما يُقبل مفهوم الحقوق الجوهرية، يظل هذا المفهوم معتمدًا اعتمادًا كبيرًا على مجرد الحدس. لن أستدل على فهمي للحقوق من الصفر، لكنني أعتقد بحقوق إنسانية مطلقة (تقريبًا). سأطرح في الكتاب اعتقادي بـ«الحقوق من غير إحراج». قد لا يكون هذا الاستدلال بقوة دليل قطعي على الحقوق الجوهرية، لكن بعض العناصر الأساسية في استدلالاتنا الفلسفية تدعم مفهوم حقوق الإنسان الموضوعية، كما تدعم، حتمًا، طبيعتها المقدسة.[3] كما قد تتوقع من رجل يدافع عن القواعد، سأدافع عن الحقوق أيضًا.

6. أخلاق الحس المشترك

3 لنظرة حديثة عن الحقوق، تستطلع كثيرًا من الأسئلة التي أعالجها هنا، راجع غريفين (2008). يستطيع وينار (2013) كذلك بعض جوانب النقاش الحالي، بالإضافة إلى إسهاماته الأصلية. بشأن المذهب الحدسي، انظر هيومر (2005).

يعتقد أصحاب أخلاق الحس المشترك بأن على الإنسان أن يجتهد في عمله، ويعتني بأسرته، ويعيش حياة فاضلة ولكن متمركزة على ذاته، وأن يتبرع بما يستطيع ويساعد غيره بين الفينة والأخرى. أما الأخلاق النفعية، فيبدو أنها تدعو إلى درجة أكبر من التضحية بالنفس. لم يجب على الأم أن تهتم بابنها إذا كانت تستطيع أن تبيعه وتستعمل أرباحها لتنقذ عددًا أكبر من الأطفال في هايتي؟ أليس واجبًا على كل متدرب طبي أن ينتقل إلى إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لينقذ أكبر عدد من الحيوات؟ ما النسبة التي يجب أن تتبرع بها من دخلك؟ بالنظر إلى وجود الفقر المدقع، ألا ينبغي أن تكون هذه النسبة على الأقل خمسين بالمئة؟ هل تناول الآيس كريم مهم جدًّا؟ تقول أخلاق الحس المشترك إنه لا بأس بالاستمتاع بالشوكولاتة، أما الأخلاق النفعية فلها قول مختلف.

كان الفيلسوف البريطاني هنري سيدغويك متعلقًا بفكرة التوفيق الواسع بين ما تدعو إليه النفعية وما يدعو إليه الحس المشترك؛ بعد ذلك، سلك الفيلسوف البريطاني ديريك بارفت المسلك نفسه. وإذا لم يمكن التوفيق بين المنظورين، فأيّهما نفضّل، ولم؟

تطرح المشكلات الستة السابقة كلها بعض الأسئلة الصعبة. لكنني سأحاول أن أدافع عن ادعاء جدلي: أن هذه المشكلات الصعبة أكثر تشابهًا مما نظن. يمكن حل هذه المشكلات حتمًا، وبعدد قليل نسبيًّا من «الحركات» الفكرية والفلسفية. لن تجعل هذه الحركات التقدير المعياري سهلًا سائغًا؛ بل ستؤدي إلى مشكلات جديدة. لكنني سأقترح أن نبيع مشكلاتنا القديمة ونشتري هذه

المشكلات الجديدة. في الحقيقة، سأقترح، بعد النظر والاستدلال، أن هذا البيع *واجب* علينا.

الحركات الفلسفية الجوهرية التي في ذهني هي اثنتان:

أولًا، أنا لا أعتبر قوى الاقتصاد الإنتاجية أمرًا بديهيًّا أو مفروغًا منه. يمكن للإنتاج أن يكون أكثر بكثير مما هو اليوم، ويمكن لحياتنا أن تكون أجمل. أو، إذا ارتكبنا بعض الأخطاء الكبرى، يمكن للإنتاج أن يكون أقل، وأن يكون الجميع أفقر. هذه الملاحظة البسيطة تسمح لنا أن نجعل الإنتاج محور نظريتنا الأخلاقية، لأن القيمة مسألة مشكلة لولا الإنتاج. رغم كل نقائصها، كانت آين راند الكاتبة الوحيدة التي فهمت أهمية الإنتاج في النظرية الأخلاقية–وهي فكرة عبرت عنها بحماسة وطول نفس، وإن كانت بشخصيات تعيسة. إن إنجازات حضارتنا إنما تقوم على رأس المال والعمل والموارد الطبيعية، التي وظفها العقل الفردي الخلّاق. سواء أتفقت مع كل آراء راند السياسية أم لم تتفق، فهي مصيبة في موقفها بشأن أننا لا ينبغي أن نعتبر وجود الثروة أمرًا بديهيًّا.

ثانيًا، سأحاول أن أراجع بعض افتراضاتنا الحدسية بشأن البعد الأخلاقي. مَن من الأفراد ينبغي أن يكون له نفوذ أكبر على خياراتنا، ومن ينبغي أن يكون له نفوذ أقل؟ سأدافع عن القول بأن الأفراد الذين سيعيشون في المستقبل ينبغي أن يكونوا أقرب إلينا من حيث الأخلاق، أقرب مما يفترض كثير منا اليوم. يجب أن يكون لمصالح المستقبليين قوة أكبر في حساباتنا، وهو ما يعني أن علينا أن نستثمر استثمارًا أكبر في المستقبل. حتى إذا صعب علينا أحيانًا أن نتخيل كيف ستؤثر أفعالنا في أهل المستقبل، خصوصًا المستقبل البعيد،

فإن أهميتهم الأخلاقية تبقى عالية. لذا سأطالب الناس أن يكون إيمانهم بالمستقبل أكبر. لا أطالب بهذا الإيمان أن يكون على حساب العقل، ولكن أخذ المستقبل البعيد هذا بعين الاعتبار في حساباتنا يتطلب موقفًا شبيهًا جدًّا بالإيمان. ليس عبثًا أن معدلات الخصوبة بين المتدينين أعلى، أو أنهم يخوضون كثيرًا من الأعمال طويلة المدى والمشاريع الخيرية، كما لاحظ ماكس فيبر قديمًا.

وأنا أنظر في الأسئلة المطروحة أعلاه، سأركز على الحجج المتعارضة وعلى خلاصة الموضوع. لن أستغرق وقتًا كبيرًا في بناء الإجماعات على المواد المألوفة، ولن أستطلع قول كل أحد في كل مسألة، ولن أخوض في غير ذلك من التفاصيل المفرطة. لن أطيل ذكر الأصول المألوفة ثم أذكر بعض الاقتراحات الصغيرة لحل هذه المشكلات الصعبة في النهاية. لن أجادل بالإزالة، أي لن أركز على نقاط ضعف وجهات النظر الأخرى وأغض الطرف عن نقاط ضعفي. بل سأحاول أن أبدأ بالأسئلة الصعبة، وأشير إلى أصعب النقاط على النقاش، ثم أقضي بقية الوقت أحاول جمع القطع لتكون الحل. هذا ما أحب أن أقرأه، لذا فهذا ما أحاول أن أكتبه.

هذا هو موقف نقاشي الداخلي. أرجو أن تستمتع به. إذا كنت القارئ الذي أريده بهذا الكتاب، فستشعر أنني لم أضغط بما يكفي على الأسئلة الصعبة، مهما ضغطت.

أرجو كذلك أن تكون استجابتك لهذا الكتاب موقفًا أقوى في الدفاع عن مثل الحرية والازدهار. أرجو أن تنخرط انخراطًا أكبر في قضية تقوية حضارتنا وإطالة عمرها وتكثير عجائبها. في هذا الكتاب، سأذكر حاجتنا إلى صحوة

جذرية. ستثبت هذه الصحوة أنها طريقة جديدة ومقنعة للتأكيد مرة أخرى على قوتنا نحن الأفراد.

فلنبق هذا في ذهننا، ولنبدأ.

2 الثروة تدفع العالم إلى الدوران

من أين تأتي القيمة؟ وكيف تُخلق القيمة وتبقى وتزيد مع مرور الزمن؟ تبدو تلك الأسئلة البسيطة مبتذلة، ولكنها في صميم الأخلاق.

فلنتأمل في فكرة الأنظمة، أو الشبكات، أو المعايير، أو السياسات التي تخلق قيمة متزايدة على نحو ممنهج مع مرور الزمن، دون نهاية ظاهرية. اعتاد ميلتون فريدمان أن يحتج بأن لا وجود لشيء يُدعى وجبات مجانية، ولكن لا بد من هذا خاطئ على بعض المستويات. فالكون موجود – من الذي يدفع ثمنه؟ (بل وتؤكد بعض الفرضيات الكونية أن الكون نشأ من اضطرابات كمية، وينبعث منه بدوره فروعًا، أو أكوان وليدة، للأبد، وكل ذلك «بالمجان»). ويوحي ذلك على ما يبدو بوجود وجبة مجانية واحدة كبيرة في تاريخنا على الأقل، ولذا فمن المحتمل أن يكون لها مثيلات أخرى. إذن، ما الذي بمقدورنا أن نعتبره وجبة مجانية على نحو مفيد في إطار صنع القرار الاجتماعي؟ فرغم كل شيء، تطور كوكب الأرض بطريقة ما من مجموعة من مفصليات ثلاثية الفصوص إلى تريليونات الدولارات من الناتج المحلي الإجمالي ومتحف لوفر مليء بالرسومات.

وبما أن العثور على وجبات بالمجان ليست مهمة سهلة دومًا، علينا أن نفكر في الأماكن التي قد تختبئ فيها الوجبات المجانية وسبب كون بعضها أقل وضوحًا من غيرها. وتحديدًا، قد نكتشف مكاسب خفية إذا تأملنا بعد الزمان عن قرب. فربما تصدر بعض خياراتنا سيلًا منتظمًا من المنافع، ولكننا لا نراها بوضوح كما ينبغي لنا. فكما لاحظ آدم سميث في القرن الثامن عشر، نحن نميل إلى تصور الأحداث المستقبلية على نحو سيئ للغاية وبقصور في الخيال المناسب.

في الاقتصاد، يوجد على الأقل مثال واحد (افتراضي) على وجبة مجانية. فقد كتب الاقتصادي فرانك نايت عن نبات الكروسونيا، وهو محصول خرافي ينمو تلقائيًا ويزيد إنتاجه كل فترة. يكفيك أن تغرس البذور حتى ينمو النبات بمفرده؛ ولن تحتاج أن تسقيه بالماء أو أن ترعاه. تخيل، على سبيل المثال، شجرة تفاح تنتج بضع تفاحات كل عام. وتنتج تلك الشجرة أيضًا بذور التفاح. وتنبت تلك البذور، ما ينتج عنه إمداد منتظم ومتزايد من التفاح وأشجار التفاح، رغم أنه يعتمد على قدر ما من الشمس والأمطار. وقد ينمو نبات الكروسونيا، بقياس قدرته على إنتاج التفاح، نموًا صافيًا قدره خمسة في المائة كل عام. وفي ذات الوقت، يبدو هذا النبات كشجرة تفاح متواضعة ولا يبدو أنه يحل أي أسئلة أخلاقية أو سياسية.

قد تبدو فكرة نبات الكروسونيا غير واقعية أو ساذجة بعض الشيء، ولكنها مثال مفيد في تحديد طبيعة مسعانا. فالكروسونيا مثال على وجبة مجانية –من التفاح على الأقل– بمجرد أن تحصل عليها. (وبالمناسبة، إذا كنت تتساءل عن سبب تسميته بنبات الكروسونيا، فقد سُمي ذلك تيمنًا بجزيرة روبنسون كروسو في رواية دانيال ديفو، إذ كانت تلك الجزيرة مليئة بأشجار تطرح ثمارًا دون أي مقابل، ودون الحاجة إلى عمل أو مجهود يبذله كروسو أو أي شخص آخر. ولذا فقد استمتع كروسو ببعض الوجبات المجانية الخاصة به).

اقترح فرانك نايت فكرة نبات الكروسونيا حتى يوضح بعض النقاط التقنية في نظرية رأس المال والاستثمار، ولكن زمن تلك النقاشات قد انتهى. وفي المقابل، أرى أن نبات الكروسونيا يصلح أن يكون مدخلًا لحل مشاكل التجميع. فنبات الكروسونيا مرغوب فيه أكثر من نبات يموت بعد شهر دون أن يترك أي خلفاء، مهما كان النبات قصير الأمد هذا جميلًا ورائعًا. وبوسعنا أن نقارن النباتين من نواحٍ عديدة، مثل لونهما ورائحتهما، ولكن بعد فترة من العائد المجاني المتواصل من نبات الكروسونيا، يتضح أن الكروسونيا هو الخيار الأفضل. ففي مرحلة ما، يطغى التراكم الهائل للقيمة الناتجة عن النمو المتواصل لنبات الكروسونيا على جميع أوجه المقارنة. وبهذا نحصل

على مبدأ لكلٍ من الأخلاق والحكمة: كلما ساورتك الشكوك، اختر نبات الكروسونيا. فحين يتعلق الأمر باتخاذ قرارات صعبة، علينا أن نحاول تحديد أي عناصر في زمرة الاختيارات المتاحة تشبه نبات الكروسونيا. فإذا استطعنا أن نحدد الخيارات أو السياسات المعينة التي تطلق العنان لما يكافئ عائد نبات الكروسونيا المتواصل، أو الارتفاعات المستمرة القائمة بذاتها للقيمة، فسيغدو الدفاع عن تلك الخيارات أمرًا مقنعًا. وعلاوة على ذلك، إذا اتضح أن نباتات الكروسونيا أكثر شيوعًا مما ظننا في البداية، فمن شأن ذلك أن يخفف مشاكل التجميع بصفة أشمل.

ولذا، في وضع اجتماعي، ما الذي يمكن اعتباره مشابهًا لنبات الكروسونيا؟ ابحث عن العمليات الاجتماعية المستمرة، والقائمة بذاتها، والتي تخلق قيمة متزايدة مع مرور الزمن. والمرشح الطبيعي لمثل تلك العمليات هو النمو الاقتصادي، أو نسخة معدلة لهذا المفهوم. فإذا كانت المؤسسات التي تخلق حصيلة إيجابية بشكل مستمر موجودة، فربما نجد نبات الكروسونيا في كل مكان. وكما سوف نرى، لا تستوفي التعريفات المعيارية للنمو الاقتصادي جميع خصائص نبات الكروسونيا تمامًا، ويعزى ذلك من ناحية إلى أنها تتغاضى عن قابلية الاستدامة البيئية، ومن ناحية أخرى إلى أنها لا تنسب قيمة كافية لوقت الفراغ. ورغم ذلك، إذا فكرنا في

النمو الاقتصادي بصفة أعم، سنحظى بنبات الكروسونيا المناسب الذي سوف نؤسس عليه قراراتنا.

يستعمل الاقتصاديون مفهوم الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للإشارة إلى القيمة الإجمالية للبضائع والخدمات المُنتجة خلال فترة ما من الزمن، وفي العادة ما تكون سنة أو ربع سنة. ومعدل النمو الاقتصادي هو المعدل الذي ينمو به الناتج المحلي الإجمالي. وسأستعمل هذا المفهوم بطريقة مختلفة بعض الشيء، مفترضًا أن أنسب طريقة لقياس الناتج المحلي الإجمالي تكون من حيث تعظيم معدل النمو الاقتصادي طويل الأمد. وتلك ليست نفس الطريقة التي تقيس بها معظم الحكومات الناتج المحلي الإجمالي. ومصطلح «ولث بلس» Wealth Plus، إذا جاز لي استعماله في الإشارة إلى المكاسب المتراكمة من النمو، يراعي وقت الفراغ، ويراعي الإنتاج المنزلي (الأنشطة ذات القيمة التي تقوم بها في منزلك مقابل لا شيء، سواء كان ذلك إصلاح جواربك أو استعمالك لفيسبوك)، ووسائل الراحة البيئية، وغيرها من التصحيحات الأخرى. تنطوي إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي الحالية على تحيز تجاه ما يمكن قياسه بسهولة ودقة نسبية، بخلاف التركيز على ما يساهم في رفاهية الإنسان. وبأخذ ذلك في الاعتبار، سأضع تعريفًا لمفهوم ولث بلس كالآتي:

ولث بلس: الكمية الإجمالية للقيمة المنتجة خلال فترة محددة من الزمن. ويشمل ذلك القياسات التقليدية للقيمة الاقتصادية المستخدمة في إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي، مضافًا إليها قياسات وقت الفراغ، والإنتاج المنزلي، ووسائل الراحة البيئية، وجميعها محصودة في قياس مناسب للثروة.

وفي هذا السياق، لا يعني تعظيم الولث بلس أنه ينبغي على الجميع أن يعملوا بأقصى قدر ممكن. إذ قد يعظم جعل يوم عمل مدته 14 ساعة الناتج المحلي الإجمالي المقاس على المدى القصير، ولكن ذلك سيكون أقل ملاءمة مع مرور الزمن بمجرد أن نأخذ في الاعتبار قيمة وقت الفراغ، ناهيك من إمكانية الإرهاق من العمل. ورغم ذلك، يقدر ذلك المعيار أخلاقيات العمل القوية.[1]

ولا يعني تعظيم الولث بلس تدمير البيئة الطبيعية. فمن المفهوم جيدًا الآن أن من شأن المشاكل البيئية أن تقلل من النمو الاقتصادي أو أن تدمره

1. فيما يخص توفير إرشادات عملية في حساب ولث بلس، أفضل مجهودان أعرفهما هما جونز وكليناو (2016)، وبيكر وفيليبسون وسورز (2005). ولقراءة فقرة جيدة تضع الإنتاج والإنتاجية في محور النظرية الأخلاقية، انظر ستانشيك (2012)، وانظر أيضًا أعمال الفيلسوف ديفيد شميدتز.

من خلال تأثيرات التغذية المرتدة. ولذا ينبغي علينا أن نحمي البيئة بما فيه الكفاية للحفاظ على النمو الاقتصادي واستدامته حتى المستقبل الأبعد.

وبصفة أعم، يؤكد مبدأ الولث بلس على ضرورة الحفاظ على نمو متزايد مع مرور الزمن، لا أن نهتم بالنمو الاقتصادي خلال سنة واحدة أو فترات أقصر من الزمن. ولا يعني تعظيم معدل النمو الاقتصادي المستدام السعي إلى النمو الفوري على حساب جميع القيم الأخرى. فكثيرًا ما تكون السياسات التي تمنح الأولوية للنمو بمعدلات فائقة غير مستقرة، من الناحية الاقتصادية والسياسية. فمثلًا، حاول شاه إيران أن يدخل بلده إلى العصر الحديث بسرعة هائلة. وبالفعل، ارتفعت معدلات النمو لفترة من الزمن، ولكن لم يكن من الممكن استدامة تلك المعدلات على المدى الطويل. ومنذ حلول الثورة الإيرانية، انتكس اقتصاد إيران. فلم تكن الحداثة القسرية التي فرضها شاه إيران تعظم النمو الاقتصادي الحقيقي، ومن المرجح أن السياسات الأكثر حذرًا كانت أفضل وأكثر استدامة في تلك الحالة.[2]

إن مصطلح الاستدامة إذن، كما دمجته داخل فكرة نبات الكروسونيا، يوجه انتباهنا نحو الشروط المسبقة لإقامة حضارة معمرة. ورغم أن العديد من الناس يعيشون حاليًا في سلم ورخاء نسبي، لا ينبغي أن نعتبر استمرار

2. لنظرة رسمية على مفهوم الاستدامة، انظر هيل (1998).

هذا السلم والرخاء أمرًا مسلمًا به. فإذا نظرنا إلى السجلات التاريخية الشاملة، سنجد أن النمو الاقتصادي ليس القاعدة، وأن الحضارات هشة. وقد جمع مايكل شيرمر قاعدة بيانات غير رسمية عن البقاء الحضاري تصنف بداخلها ستين حضارة، ومن بينها حضارة سومر، وبلاد الرافدين، وبابل، وأُسر مصر القديمة الثمانية، وست حضارات في اليونان، والجمهورية الرومانية والإمبراطورية الرومانية، وأسر وجمهوريات متفرقة في الصين، وأربعة عصور مختلفة في أفريقيا، وثلاثة في الهند، واثنان في اليابان، وستة في أمريكا الجنوبية وأمريكا المركزية، وستة في أوروبا وأمريكا الحديثتين. ووجد شيرمر أن الحضارة المتوسطة صمدت لمدة 402.6 عامًا. ووجد أيضًا أن الاضمحلال بات يأتي سريعًا مع مرور الزمن؛ فمنذ سقوط الإمبراطورية الرومانية، بات متوسط أعمار الحضارات 304.5 عامًا فقط.[3]

3. انظر شيرمر (2002). يركز كلٌ من ريز (2003) وبوسنر تحديدًا (2004) على قضايا الانهيار الحضاري. يقدم إس. إي. فاينر (1999, 30–34) نظرة بديلة على البقاء الحضاري، تحت عنوان «فترات الحياة الإجمالية». ويعرف الحضارة بمنظور أوسع من شيرمر، ولذا فهو يعتبر الحضارة المصرية القديمة حضارة واحدة، لا ثمانية. وفي مقابل ذلك تحظى الحضارات بفترات حياة أطول. ومن بين الحضارات الأطول عمرًا: مصر (2,820 سنة)، الصين (2,133)، والإمبراطورية البيزنطية (1,962). ودامت الجمهورية البندقية لمدة 1,112 سنة. وتشمل الأمثلة الأقصر عمرًا الإمبراطورية الفارسية الأخمينية (220 سنة) والإمبراطورية الفارسية الساسانية (427 سنة). وقد طور فاينر أيضًا التصنيف الأكثر دقة للانهيارات الحضارية، وهو ما يتكرر بكثرة. الانهيار هو «تفكك دولة موحدة سابقًا» (32)، في مقابل الأمثلة الأكثر شدة للانهيار الحضاري الشامل. وقعت الانهيارات المصرية بعد فترات قدرها 675،

ورغم أن التقديرات العددية الدقيقة تعتمد على الطريقة التي نعرف بها مفهوم الحضارة والكيفية التي نحدد بها نقاط البداية والنهاية، تظل وجهة النظر المتعلقة بهشاشة الحضارات قائمة. فمن شأن البشر أن يتعرضوا لخسارات جسيمة ومستمرة لرخائهم وحريتهم.[4]

ولعلنا نتساءل عما إذا كان بمقدورنا أن نعظم القيم التعددية ذات الصلة من خلال إقامة مجتمع إنساني بحجم سكان ومستوى اقتصادي متواضعين للغاية لزمن طويل جدًا – أو العيش في انسجام مع الطبيعة، إذا جاز التعبير. وعسانا أن نتذكر في هذا الصدد عرق الهوبيت الطريف في رواية تولكين. ولكن المجتمعات الأكثر الأفقر في الماضي انهارت مرارًا

و187، و206، و1,238 سنة. ووقعت الانهيارات الصينية بعد فترات قدرها 400، و500، و442، و360، و326، و69، و936 سنة. ووقعت الانهيارات الأشورية بعد فترات قدرها 157، و82، و38، و143، و312 سنة. ويصنف أرنولد توينبي، في عمله الكلاسيكي **دراسة عن التاريخ**، تاريخ العالم إلى ست وعشرين حضارة. ووفقًا لطريقته في العد، لم تعد ست عشرة حضارة موجودة. ويشير عمل صمويل هنتنغتون **اشتباك الحضارات**، مستشهدًا بماثيو ميلكو (1969)، إلى اثنتي عشرة حضارة كبرى، هلكت منهم سبع حضارات.

4. يستشهد صمويل هنتنغتون (1996) بعدة تعريفات للـ«حضارة»، ومن بينها مفاهيم مثل «الاستقرار، والحضرية، ومعرفة القراءة والكتابة» (40) و«الكيان الثقافي الأوسع» (43). حدد فرناندي-أرمستو (2001، 16–20)، مشيرًا إلى عمل كينيث كلارك، الحضارة باعتبارها مجتمع يحظى بالثقة الكافية التي تمكنه من البناء للمستقبل. نوه كلارك (1969) بأنه، رغم عدم معرفته بماهية الحضارة على وجه التحديد، بوسعه أن يتعرف عليها فور رؤيتها. وعلق ماثيو ميلكو (1969، 113) قائلًا: «حين تعمل الحضارة بكفاءة، فمن المرجح أنها ستنمو».

وتكرارًا بسبب الضعف العسكري، والمصائب البيئية، والمجاعات، والاستبداد، والكوارث الطبيعية، إلى جانب عوامل أخرى.

ولنضع في اعتبارنا أن المستبد الأكثر ثراءً سيقهر، أو على الأقل سيعرقل، النبلاء البدائيين. فحتى لو كانت حياة النبلاء البدائيين هي الأفضل من حيث المبدأ، فلن يتمكن أي مجتمع يسلك هذا الدرب من أن يحافظ على استقلاله الذاتي بمفرده على المدى الطويل. وبالنظر إلى مسار التطور الإنساني، ستحظى بعض المجتمعات دائمًا بالدبابات والأسلحة النووية، سواء أحببنا ذلك أم لا. ومن المهم أيضًا أن نلاحظ أن المجتمعات الأكثر خيرًا تميل إلى أن تكون أغنى وأكثر تقدمًا من الناحية التكنولوجية أيضًا – وهو ما يشكل أدلة إضافية على أهمية النمو الاقتصادي المستدام.

وعلاوةً على ذلك، من الواضح أن الحروب البدائية كانت تكرر بنفس معدل الحروب الحديثة على الأقل، وتماثلها أيضًا في الدموية وفي عنفها العشوائي.[5] فلم تكن المجتمعات المبكرة مثالية أو سلمية. ولذا فالعودة إلى الماضي، أو محاولة خنق النمو الاقتصادي، لا يضمن تحقيق الآفاق

5. يركز دايموند (2005) على الكيفية التي دمرت أو خربت بها المصائب البيئية حضارات الماضي الأقدم. وفيما يتعلق بوحشية الحروب البدائية، انظر كيلي (1996) ولوبلانك (2003).

المستقبلية للحضارة، ناهيك عن مدى الراحة التي توفرها. أو بعبارة أخرى، علينا أن نتقدم إلى الأمام عوضًا عن السعي إلى حياة ساكنة وهادئة. ورغم ذلك يتطلب مسارنا السير على حبل مشدود، والموازنة بين التقدم والاستقرار على طول الطريق.

وبوسعنا بالفعل أن نستشف ثلاثة أسئلة ينبغي إيلائها أهميتها السياسية والفلسفية، وهي:

1. ما الذي بوسعنا فعله لتعزيز معدل النمو الاقتصادي؟
2. ما الذي بوسعنا فعله لجعل حضارتنا أكثر استقرارًا؟
3. كيف ينبغي علينا أن نتعامل مع المشاكل البيئية؟

ومن الشائع اعتبار أول سؤال من تلك الأسئلة موضع اهتمام يميني أو ليبرتاري، واعتبار الثاني الشغل الشاغل للمحافظين، ويشيع الربط بين السؤال الثالث، لا سيما في الولايات المتحدة، بوجهات نظر اليسار السياسي. ورغم ذلك من الأحرى أن تكون تلك الأسئلة مركزية، لا ثانوية، بالنسبة لكل كيان سياسي. وبوسعنا أن نرى فورًا كيف ينبغي إعادة تشكيل الطيف السياسي لمواجهة تلك الشواغل بالقدر الكافي. فمن

الأحرى أن تكون السياسة متعلقة بالبحث عن أفضل طرق لتحقيق تلك الغايات، لا أن تكون مشغولة بالحط من أهميتها.

ما الفائدة من النمو، على أي حال؟

يشير تاريخ النمو الاقتصادي إلى أن النمو، مع بعض التحفظات، يخفف من البؤس والشقاء، ويزيد السعادة والفرص، ويطيل الأعمال. إذ تحظى المجتمعات الأكثر ثراءً بمستويات معيشية أعلى، وأدوية أفضل، واستقلالية شخصية أكبر، ومستوى أعلى من الرضا، ومصادر أكثر للمرح. ورغم أن الثروة المقاسة لا تتوافق تمامًا مع الولث بلس، فقد اقترب هذان المفهومان من بعضهما للغاية في الماضي، ولا سيما عبر نطاق النتائج التي رصدناها (على عكس التجارب الفكرية الافتراضية والتفكير المخالف للواقع).

كثيرًا ما ننسى كم كانت آثار النمو الاقتصادي إيجابية للغاية. فقد ذكر الاقتصادي راس روبرتس أن الصحفيون يستفتون كثيرًا بشأن مقدار النمو الاقتصادي الذي تحقق منذ عام 1900. ووفقًا لما قاله راس، الإجابة الشائعة لذلك هو أن مستوى المعيشة ارتفع بنحو خمسين في المائة. وفي الواقع، ارتفع مستوى المعيشة في الولايات المتحدة بمقدار خمسة إلى سبعة أمثال، طبقًا لتقديرات متحفظة، ومن الممكن أن مقدار الزيادة أكثر من ذلك

بكثير، اعتمادًا على طريقة قياس الأسعار وقيم المنتجات مع مرور الزمن، وهو علم غير دقيق للغاية.

تظهر البيانات المدى الهائل الذي ارتفعت به مستويات المعيشة. ففي 1900، مثلًا، كان في ما يقرب من نصف المساكن العائلية في الولايات المتحدة (49%) أكثر من فرد واحد مقيم في كل غرفة، وفي ما يقرب من ربع المساكن العائلية (24%) ما يزيد عن 3.5 فرد في كل غرفة نوم. وكانت المياه الجارية متاحة لدى أقل من ربع المساكن العائلية في الولايات المتحدة (24%)، والثلاجات لدى 18% فقط من البيوت، وإضاءة غازية أو كهربية لدى 12% فقط. واليوم، تبلغ جميع الأرقام السابق ذكرها 99% أو أكثر. وحينئذ، كانت الهواتف متاحة في 5% فقط من البيوت، ولم يكن الراديو أو التلفاز متاحًا لأحد. وكان معدل التخرج في المدارس الثانوية نحو ستة في المائة، وكانت معظم الأشغال شاقة جسديًا واتسمت بارتفاع معدل الإصابة بإعاقة أو الوفاة. وفي منتصف القرن التاسع عشر، قضي العامل العادي ما يتراوح بين 2,800 و3,300 من وقته في العمل كل عام، في

حين أن تقديرات ساعات العمل السنوية الآن تتراوح بين 1,400 و2,000 ساعة.[6]

وحتى وقت قريب، كان شلل الأطفال والجدري والتيفود أمراضًا شائعة، حتى في أوساط الأغنياء. وقد أصيب كل من رؤساء الولايات المتحدة جورج واشنطن، وجيمس مونرو، وأندرو جاكسون، وأبراهام لينكون، ويوليسيس س. جرانت، وجيمس أ. جارفيلد بالملاريا في وقت ما في حياتهم. فقد وجدت المضادات الحيوية واللقاحات في جزء ضئيل جدًا فقط في تاريخ البشرية، وليس من قبيل المصادفة أنها ظهرت في أكثر الأزمنة ثراءً من بين كل الأزمنة التي شهدتها البشرية على الإطلاق. فالأطفال الصغار يبلون بلاءً حسنًا حين يولدون في البلاد الأغنى، وذلك لأن الثروة توفر الموارد اللازمة لرعايتهم بشكل أفضل.

وحتى نهاية القرن التاسع عشر، كان متوسط الأعمار في أوروبا الغربية نحو أربعين عامًا، واستحوذ الطعام على نسبة تتراوح بين خمسين وخمسة وسبعين في المائة من ميزانية أسرة عادية. واحتوت الحمية الغذائية

6. تلك الأرقام مستمدة من مكتب إحصاء الولايات المتحدة، من خلال ورقة غير منشورة من تأليف برادفورد دولونج «المحاضرة الثانية: النمو البطيء والفقر في شمال الأطلسي، 1800–1870». وعن ساعات العمل، انظر هابرمان ومينز (2007).

في فرنسا في القرن الثامن عشر على نفس كمية الطاقة التي تجدها في حمية رواندا في عام 1965، وهي أكثر دولة كانت تعاني من سوء التغذية في ذلك العام. ومن آثار هذا الحرمان ببساطة هو أن معظم الناس لم تكن لديهم طاقة كبيرة للاستمرار في الحياة.[7]

وفي الأزمنة المبكرة، أدى معظم الأفراد أعمالًا بدنية شاقة، وكان التعليم الجامعي –أو حتى التعليم الثانوي– كان صورة من صور الترف. وقد زاد وقت الفراغ مع النمو الاقتصادي. ففي 1880، أنفق الأفراد نحو أربع أخماس وقتهم التقديري في العمل، طبقًا للاقتصادي روبرت فوجل. واليوم نحن نقضي نحو تسعة وخمسين في المائة من وقتنا في فعل ما يحلو لنا، وقد ترتفع تلك النسبة إلى خمسة وسبعين بحلول عام 2040.[8]

ولا تُعتبر روائع العالم الحديث مجرد ملهيات تافهة، بل هي مصادر مهمة لراحة الإنسان ورفاهيته. تخيل لو زار مسافر عبر الزمن من القرن الثامن عشر بيت بيل جيتس اليوم. سيجد أجهزة تلفاز، وسيارات، وثلاجات، وتدفئة مركزية، ومضادات حيوية، وطعامًا وفيرًا، ومراحيض

7. انظر فوجل (2004، 8، 9، 34).

8. انظر فوجل (2004، 70).

مزودة بنظام شطف، وهواتف محمولة، وحواسيب شخصية، وسفر جوي بأسعار ميسرة، بجانب منافع رائعة أخرى. إن أكثر مزايا حياة جيتس المثيرة للإعجاب، من وجهة نظر شخص من القرن الثامن عشر، هي مزايا يتمتع بها معظم مواطني البلدان الثرية اليوم. فهاتفي الذكي يعمل بنفس كفاءة هاتفه الذكي. ويمنح وجود حضارة متقدمة في حد ذاته –نتيجة النمو الاقتصادي التراكمية– منافع هائلة للمواطنين العاديين، ومن بينها قدرتهم على تعليم وترفيه أنفسهم، واختيار مسار حياة معين بدلًا من مسار آخر. ولمزيد من الحجج على هذا المنوال، أنصح بقراءة أحدث كتاب لستيفن بينكر، *التنوير الآن: دفاعًا عن العقل والعلم والنزعة الإنسانية والتقدم*.[9]

ويعود النمو الاقتصادي للبلدان الثرية بالفائدة على الفقراء أيضًا، رغم وجود بعض التأخير الملحوظ في بعض الأحيان. إذ يتغير توزيع الثروة مع مرور الزمن، ولا تنساب كل آثار النمو إلى الأسفل، ولكن مع اعتبار المتوسط التاريخي الإجمالي، تحظى الشريحة السفلية في الاقتصاد بنصيبها من النمو.[10] وبوسعك أن ترى ذلك بمقارنة الشريحة السفلية في الولايات المتحدة، مثلًا، بنظائرها في الهند أو المكسيك.

---

9. أنا مدين لدون بودرو في تأطير تلك النقطة.

10. انظر على سبيل المثال دولار وكراي (2000).

ومن شأن الاقتصاد الأغنى أيضًا أن يبذل جهدًا أكبر في رفع مستويات المعيشة للمهاجرين. فعادةً ما يحصل الفقراء الذين ينتقلون للبلدان الغنية على أجور أعلى وظروف معيشية أفضل، ويبلي أطفالهم بلاءً أفضل أيضًا. فكلما ازداد البلد المستقبل ثراءً استفاد عدد أكبر من المهاجرين الجدد. فالمهاجرون من أمريكا الوسطى إلى الولايات المتحدة يبلون بلاءً أفضل من المهاجرين من أمريكا الوسطى إلى المكسيك، أو المهاجرين من نيبال إلى الهند. ويرسل المهاجرون أيضًا تحويلات مالية بمعدلات تفوق المعونات الحكومية الأجنبية بكثير. والمدى الحقيقي للحركة التصاعدية في الولايات المتحدة يفوق بكثير ما تشير إليه الأرقام في العادة، وذلك لأن الإحصاءات المنشورة عن الحركة التصاعدية لا تتضمن في العادة مقارنة بنتائج ما قبل الهجرة.

ولا يتوقف تسلسل المنافع عند هذا الحد. فالمهاجرون يعودون في كثير من الأحيان إلى بلادهم الأصلية، جالبين معهم مهارات جديدة وعلاقات تجارية جديدة. فقد طورت كلٌ من الهند وإسرائيل مشاهد تكنولوجيا وبرمجية تنبض بالحياة بفضل علاقاتهم الوثيقة بمشهد الشركات الناشئة في الولايات المتحدة على وجه التحديد. وقد دربت الجامعات الإنجليزية في البلاد المتكلمة بالإنجليزية آلافًا مؤلفة من الطلاب الآسيويين في العلوم

والهندسة، ما أدى أيضًا إلى أعمال تجارية جديدة، وفي النهاية، معدلات نمو اقتصادي أعلى في بلدانهم الأصلية.

وتشق الأدوية والتكنولوجيا الجديدة المطورة في الأمم الثرية أيضًا طريقها إلى بقية أنحاء العالم، كما تبين بوضوح شديد في الانتشار السريع للهواتف المحمولة والهواتف الذكية الآن. وتتنبأ إحدى الدراسات بأنه إذا عززت مجموعة البلدان الصناعية الرائدة المؤلفة من إحدى وعشرين دولة ميزانية البحث والتطوير لديها بمقدار نصف في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي، فسيرتفع إنتاج الولايات المتحدة وحدها بمقدار خمسة عشر في المائة. ولكن الأمر لا ينتهي عند هذا الحد: فسيرتفع إنتاج كندا وإيطاليا بنحو خمسة وعشرين في المائة، وسيرتفع إنتاج كل الأمم الصناعية بنحو 17.5 في المائة، في المتوسط. وفي البلدان الأقل تطورًا في الاقتصاد، سيرتفع إنتاجها بنحو 10.6 في المتوسط.[11]

ورغم أن تلك العمليات التاريخية جسدت في كثير من الأحيان عدم الإنصاف وفترات تأخير طويلة تصل إلى عقود أو أكثر، فقد قدم النمو الاقتصادي الثراء للفقراء وارتقى بمكانتهم. فقد انتفعت الدول المدنية

11. انظر هيلبمان (2004، 84).

اليونانية والإمبراطورية الرومانية من التجارة البحرية عبر البحر المتوسط؛ وقد قامت تلك المناطق بدورها بنشر المؤسسات المعززة للنمو في أنحاء أوروبا، وأفريقيا الشمالية، والشرق الأوسط. وأعادت الثورة التجارية في العصور الوسطة المتأخرة وعصر النهضة فتح العديد من طرق التجارة العتيقة، ووفي النهاية تمكن البشر من الهروب من الفخ المالتوسي الذي ينطوي على أجور منخفضة للغاية للفرد على مستوى الكفاف. لقد ساهمت ثروة الغرب في تمكين معجزات التصدير في اقتصادات شرق آسيا. واليوم، تسعى معظم البلدان الفقيرة إلى زيادة فرص الوصول للأسواق الغربية والآسيوية، وأن تزدهر إذا كان بإمكانها تحقيق ذلك.[12]

ورغم الزيادة الأخيرة في انعدام المساواة داخل كل أمة بمفردها، فقد انخفض التفاوت *العالمي* خلال العقود الأخيرة، ويرجع فضل ذلك بنسبة كبيرة إلى النمو الاقتصادي في الصين والهند. والدافع الرئيسي للنمو في تلك الأمم الناشئة هو النمو السابق في الغرب وشرق آسيا. فقد شاركت الصين، على سبيل المثال، في محاولة لمواكبة النمو من خلال تبني

12. لا يمكن للأعمال الإحصائية عن التجارة والاستثمار والنمو دائمًا أن تحدد أي من المتغيرات متغيرًا داخليًا. ورغم ذلك، تظهر الأدلة المتاحة ارتباطات قطعية بين الانفتاح على التجارة والنمو؛ انظر هيلبمان (2004، 70–71) للاطلاع على استبيان.

التكنولوجيا الغربية وتصديرها للأمم الأكثر ثراءً. وتحولت الصين من أمة فقيرة للغاية إلى أمة «متوسطة الدخل» مع وجود طبقة متوسطة وطبقة غنية لا بأس بهما.

ورغم أن التغطية الإعلامية الأخيرة ركزت بشكل شبه حصري على التفاوتات الاقتصادية داخل كل أمة بمفردها، فقد كان تاريخ العالم المعاصر عصرًا يتسم بالمساواة بشكل استثنائي. فالأمر يتعلق قبل كل شيء بالمدى الذي يساعد به الاقتصاد العالمي الفقراء. وثمة تقلص حديث للطبقة المتوسطة في الأمم الأكثر ثراءً، ويُعزى ذلك جزئيًا إلى التنافس العالمي المتزايد. ولكن رغم ذلك، فقد شهدنا ارتفاعًا آنيًا للنمو الاقتصادي، والثروة التراكمية، والمساواة العالمية في الدخول خلال الخمسة وعشرين عامًا الأخيرة. وشهد العديد من المواطنين في شرق آسيا، وجنوب آسيا، وأمريكا اللاتينية مكاسب ملموسة في مستوى معيشتهم، ويُعزى معظم ذلك إلى تأثير انسياب النمو السابق للبلدان الأكثر ثراءً. وتحذو معظم بلدان أفريقيا حذوهم الآن، مدعومة بشكل جزئي بحاجة الصين إلى مواد خام، وبانتشار التكنولوجيا الحديثة أيضًا في صورة هواتف محمولة بأسعار ميسرة.[13]

13. عن انخفاض انعدام المساواة العالمي، انظر على سبيل المثال لاكنر وميلانوفيتش (2014).

وفي بعض الأحيان، لا تمنح فترات النمو المطولة منافع كاملة أو منصفة للطبقات الفقيرة أو الطبقات الدنيا، ومن الأمثلة على ذلك المرحلة الأولى من الثورة الصناعية البريطانية في أواخر القرن الثامن عشر. ورغم ذلك، توحي السجلات التاريخية بأنه كان من الأفضل لبريطانيا أن تمضي قدمًا في النمو الاقتصادي، نظرًا لأن ذلك قدم في النهاية أكبر دفعة في مستويات المعيشة شهدها العالم على الإطلاق. ومما لا شك فيه أن ثمة سياسات أفضل كان من الممكن تطبيقها حينئذ، وكان من شأنها أن تؤدي إلى توزيع أشمل لمنافع النمو الاقتصادي (وعلى سبيل المثال لا الحصر، تقليل عدد الحروب، وإصلاح قانون الفقراء، وتمكين التجارة الحرة للبريطانيين). ولكن حتى مع أخذ السياسات الخاطئة في الاعتبار، فقد أبلت بريطانيا بلاء أفضل بسعيها إلى النمو الاقتصادي عوضًا عن التخلي عن الفكرة كليًا، حتى وإن لم تتحقق أي مكاسب حقيقية في أجور الطبقة العاملة حتى أربعينات القرن التاسع عشر.

قدم الفائز بجائزة نوبل، أمارتيا سن، فكرة «القدرات» كمحل تركيز بديل للنمو الاقتصادي، إن لم يكن بديلًا له كليًا. وأشار سن إلى أن فرصنا الإيجابية في الحياة عادةً ما تحظى بأهمية أكبر من المبلغ النقدي في حساباتنا البنكية. وقد لاحظ أيضًا أن بعض أجزاء العالم، مثل ولاية كيرالا

في الهند، تحظى بمؤشرات مرتفعة في الصحة والتعليم، رغم أن دخولها الفردية منخفضة نسبية.

والنقاط التي ذكرها سن هنا مهمة، ولكنها لا تضع عراقيل جوهرية أمام أهمية الثروة، أو كما أدعوها هنا، ولث بلس. فالمنافع المهمة المتراكمة من القدرات، مثل المنافع الصحية، مأخوذة في الاعتبار في مفهوم ولث بلس، حتى وإن لم تكن مُمثلة بطريقة ملائمة في قياسات الناتج المحلي الإجمالي. أو بعبارة أخرى، ولاية كيرالا أكثر ثراءً مما قد توحي به بعض القياسات الإحصائية المحدودة. والثروة والنتائج الاجتماعية الحسنة عاملان مترابطان ارتباطًا قويًا في المتوسط، ويزداد هذا الارتباط في القوة كلما اعتبرنا آفاقًا زمنية أطول. فمثلًا، إذا لم تحظ كيرالا بنمو كبير في نطاقات اقتصادية ضيقة، فمن غير المرجح أن مؤشراتها الاجتماعية ستبدو مثيرة للإعجاب بعد خمسين أو مائة عام من الآن. وحتى اليوم، يُعزى سبب حسن تدبير الأمور في كيرالا بدرجة كبيرة إلى أن العديد من الكيرالاليين يعملون في البلدان الأكثر ثراءً، لا سيما دول الخليج، ويرسلون المال إلى وطنهم. وبالمقارنة بالولايات الهندية الأخرى، تتسم كيرالا بمستوى فوق المتوسط

من الثروة، إلى جانب إنفاق استهلاكي أعلى من المتوسط، وهما عاملان يؤخذان في الاعتبار في الإحصاءات التقليدية.[14]

والحقيقة هي أن النمو الاقتصادي هو المسار الوحيد الدائم الذي يخرجنا من البؤس. فالنمو الاقتصادي هو العامل الذي جعل العالم الغربي يهرب من فقر عام 1000 بعد الميلاد أو 5000 قبل الميلاد. وهو السبب في أن معظم شرق آسيا صارت مزدهرة بدرجة مذهلة. وهو السبب في تحسن مستوياتنا المعيشية في المستقبل. وكما يبدو الحاضر مذهلاً من منظور الماضي، فسوف يقدم المستقبل، إذا افترضنا أن النمو سيستمر، تطورات مماثلة قد تشمل زيادة في الأعمار المتوقعة، وعلاجات للأمراض المنهكة، وتحسينات معرفية. سيحظى المليارات من الناس بحياة أفضل وأطول. وقد تبدو العديد من مزايا الحياة المعاصرة يومًا ما متأخرة بنفس القدر الذي نحكم به على العدد الهائل من النساء اللاتي متن أثناء الولادة في القرون الماضية نتيجة عدم وجود رعاية مناسبة.

وأنا شخصيًا كتبت عن الركود العظيم، وهو تباطؤ في النمو بدأ يخيم على العالم الغربي في عام 1973 تقريبًا. ولكن الاعتقاد بأن التقدم

14. انظر على سبيل المثال فينكاترامان (2009) وتساي (2006).

الإنساني قد استنفد أغراضه ينم عن عجز بالغ في الخيال. والرؤية الأقرب للعقل هو أن التقدم يتكتل على نحو غير متساوٍ عبر الزمن، ونحن الآن نعيش في عصر يتسم بالبطء في الآونة الأخيرة، وثمة تطورات جديدة متنوعة متناثرة، وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا في دعمها على طول الطريق. وسواء أحببنا ذلك أم لا، لا يصل النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي دائمًا بخطى ثابتة.

يزخر تاريخ العالم بسوابق متنوعة لفكرة «تحول عظيم» يؤدي إلى زيادات ضخمة في كمية وجودة الحياة البشرية. لم يتنبأ أجدادنا بتطور البشر، أو الثورة الزراعية، أو «الثورة الحضرية» (سومر وبلاد الرافدين، نحو 4000 عام قبل الميلاد)، أو الثورة الصناعية. وفي هذا الشأن، لم تكن ثورة شرق آسيا في النمو الاقتصادي متوقعة على نطاق واسع. وكل تطور غيّر الوضع البشري بدرجة كبيرة مع مرور الزمن، وفي النهاية كان كل ذلك نحو الأفضل. وتاريخ النمو الاقتصادي هو، بدرجة ما، تاريخ تحديد تبعات مثل تلك التحولات غير المتوقعة. ومن غير المرجح أننا شهدنا آخر ما تبقى من مثل تلك الثورات، وهذا على الأقل يعتمد على ما إذا نجحت الحضارة في البقاء صامدة.

وتزداد أهمية مسألة معدل النمو الاقتصادي بالنظر إلى المستقبل البعيد. فمثلًا، يحدث معدل اثنين في المائة من النمو الاقتصادي، بدلًا من واحد في المائة، فرقًا ضئيلًا عبر أفق زمني مقداره عام واحد. ولكن مع مرور الزمن، يحدث معدل النمو الأعلى زيادة هائلة جدًا في مستوى الرخاء. ولإثبات هذا المفهوم وجعله ملموسًا، فلنتأمل التجربة الآتية: أعد تنفيذ تاريخ الولايات المتحدة، ولكن افترض أن اقتصاد البلد نما بمقدار أقل بنسبة واحد في المائة كل عام بين 1870 و1990. في هذا السيناريو، لن يكون اقتصاد الولايات المتحدة في 1990 أكثر ثراء من اقتصاد المكسيك في 1990.[15]

ويجدر أيضًا التأمل في بعض المقارنات مع معدلات النمو الاقتصادي الأعلى، من قبيل تلك المعدلات التي نراها كثيرًا في الاقتصادات الناشئة. فإذا كان معدل النمو عشرة في المائة كل عام، كما كان شائعًا في الصين، سيتضاعف الدخل الفعلي للفرد مرة كل سبع سنوات. وإذا كان معدل النمو واحدًا في المائة فقط، سيستغرق مثل هذا التحسن نحو ستة وتسعين عامًا.

15. كوين (2004).

وضح روبرت إي. لوكاس، الفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد، تلك النقطة بإيجاز قائلًا: «إن التبعات المترتبة على إجابة مثل تلك الأسئلة على رفاهية الإنسان فادحة: فبمجرد أن نفكر في (النمو الأسي)، من الصعب علينا أن نفكر في أي شيء آخر».[16]

وحتى لو كنت لا تعتبر الثروة المادية عنصرًا رئيسيًا في رفاهية الإنسان، فالنمو الاقتصادي يجلب قيمًا عديدة أخرى، ومنها، على سبيل المثال، زيادة فرص تعلم الفنون وتلقي التعليم. ويمنح النمو الاقتصادي الأفراد أيضًا قدرًا أكبر من الاستقلالية الذاتية، ويقلل احتمالية أن تكون مصائرهم مُحددة بالزمان والمكان الذي ولدوا فيه. ويظل صحيحًا أن العديد من الأفراد يولدون فقراء أو يولدون في عائلات لا تكن احترامًا كبيرًا للتعليم الرسمي أو عائلات تعيش بعيدًا عن المدن. ورغم ذلك، سل نفسك سؤالًا بسيطًا: أثمة أي وقت مضى في تاريخ البشرية حظي فيه العديد من الأفراد بفرص جيدة لهذه الدرجة بأن يكونوا علماء من الطراز الأول؟

يحظى الأفراد اليوم بقدرة أكبر على تشكيل مستقبلهم، واختيار أصدقائهم، والتواصل مع العالم الخارجي، ونسج خيوط ثقافية متنوعة

16. انظر لوكاس (1988، 5).

حين يشكلون رواياتهم الشخصية. أظهر بنجامين م. فريدمان، في عمله الرائع *التبعات الأخلاقية للنمو الاقتصادي*، مدى اعتماد العديد من فضائل العالم الحديث على مستويات متنامية ومتزايدة من الثروة.[17]

وخلاصة القول هو أن الاقتصاد الذي ينمو بمعدل أسرع سيؤدي، في مرحلة ما، إلى مستويات أعلى من الرفاهية الإنسانية –والعديد من القيم التعددية الأخرى– بمعدل ثابت. وإذا كانت مجموعة من الخيارات أو السياسات تمنحنا معدلات أعلى من النمو الاقتصادي، فإن تلك الخيارات أو السياسات في حد ذاتها أقرب ما يكون إلى نبات الكروسونيا.

هل يزيد النمو الاقتصادي من سعادتنا؟

يميل الكثير منا إلى التكهن أماكن العالم التي تحظى بأعلى مستوى معيشي وأماكن العالم التي يحظى فيها الناس بأعلى مستوى من السعادة. أهي البلدان الأكثر ثراءً؟ أم البلدان التي يتسم فيها الناس بأفضل اتجاهات نفسية؟ أم ثمة إجابة أخرى لهذا السؤال؟

17. انظر فريدمان (2006). وعن الصلة بين الفنون والنمو الاقتصادي، انظر كوين (1998). ولدفاع حديث عن تعظيم الناتج المحلي الإجمالي، انظر أولتون (2012). ولدفاع فلسفي حديث عن أهمية النمو الاقتصادي يعتمد على اعتبارات تعددية، انظر مولر (2011). ويأخذ ستانشيك (2012) في الاعتبار أهمية «العدالة المنتجة»، أي ضمان إنتاج المخرج في المقام الأول.

توحي الأبحاث الحديثة أن الثروة تعزز السعادة، وينطبق ذلك على طيف متنوع من الناس، ومن بينهم الأغنياء نسبيًا الذين يدبرون حاجاتهم الأساسية بالفعل. وجد الاقتصاديون بيتسي ستيفنسون وجاستن وولفرز، في أشمل دراسة للرابط بين الدخل والسعادة حتى تاريخ الكتابة، أن العلاقة بين الرفاهية المقاسة والدخل هي علاقة شبه خطية لوغاريتمية، ما يدل على أن الدخل يعزز السعادة حتى في المستويات الأعلى من الدخول. وتوصلت دراسة شاملة أجراها الحاصل على جائزة نوبل الاقتصادي أنغوس ديتون إلى نتائج مشابهة، وهي أن الدخل الإضافي يثمر عن مستوى أعلى من السعادة، حتى في الأوساط الثرية نسبيًا.[18]

تشير جملة أقدم من الأبحاث إلى أن الثروات الإضافية لا تجعل المواطنين في البلدان الثرية أسعد، وهذا ينطبق على الأقل فوق مستوى معين من الثروة. والأدلة الأساسية لذلك هي مجموعة من الاستبيانات تستفسر عن مدى سعادة الناس. فمتى يصل متوسط الدخل للفرد في بلد معين إلى أعلى من 10,000 دولار أو أكثر بعملة الولايات المتحدة الحالية، يغدو الرابط التراكمي بين الدخل والسعادة ضعيفًا للعديد من المراقبين.

18. انظر على سبيل المثال ستيفنسون وولفرز (2008، 2013)، وساكس وستيفنسون وولفرز (2010)، وديتون (2007).

ويحتج بعض المعلقين بأن المنحنى يتسطح عند نصف الدخل الأمريكي لكل فرد تقريبًا. وتثير تلك النتائج الشكوك بشأن ما إذا كان النمو الاقتصادي يثمر حقًا عن فوائد فيما يخص السعادة.[19]

ورغم تلك الأدلة، أنا أرى أن الثروة والسعادة متسايران بالمفهوم الواسع، وذلك مرهون أيضًا بفهم متطور بالشكل الكافي للثروة.

إن رصد علاقة شبه مسطحة بين السعادة والثروة يدل على طبيعة اللغة أكثر مما يدل على طبيعة السعادة. وكمثال، إذا سألت الناس في كينيا عن مدى سعادتهم بصحتهم، فستحصل على معدل مرتفع للغاية عن مستوى الرضا المقر به، ولا يختلف كثيرًا عن المعدل المرصود في البلدان الأكثر الصحة، بل وهو أعلى من معدل الرضا المقر به في الولايات المتحدة. والاستنتاج الصحيح لذلك ليس أن المستشفيات الكينية تحظى بفضائل

19. عن تسطح المنحنى، انظر على سبيل المثال هيليويل (2002، 28). والمصادر الأخرى ذات الصلة هي أرجايل (1999)، وأوزوالد (1997)، ومايرز (2000). لا يرتفع مستوى السعادة التراكمي بصفة عامة في البلدان الثرية حين تزداد ثراءً مع مرور الزمن. وفي بعض الحالات (الولايات المتحدة في الفترة 1946–1991 كمثال) ترتبط الزيادة في الثروة بمستويات أقل من السعادة المقر بها ذاتيًا؛ انظر ديتر (1984)، وبلانشفلاور وأوزوالد (2000)، ودينر وأويشي (2000)، ومايرز (2000)، وكيني (1999)، ولين (1998)، وفري وستوتسر (2000)، وإيسترلين (1995). وعن الولايات المتحدة، انظر فري وستوتسر (2002a، 76–77). ولنقد الرابط بين الدخل والسعادة من منظور استخدام الزمن، انظر كانمان وآخرين (2006).

خفية أو أن الملاريا لا وجود لها في كينيا، بل أن الكينيين أعادوا ضبط استعمالهم للغة ليعكسوا ما يمكن توقعه على نحو معقول من تجاربهم اليومية. وبطريقة مشابهة، يرفق الناس المعرضون لمواقف غير سعيدة أو المجتمعات غير السعيدة معانٍ أقل تفاؤلًا مع زعمهم بأنهم سعداء. وبالتالي أي أدلة قائمة على الاستبيانات ستقلل من مدى سعادة الناس في البلدان الأكثر ثراء.[20]

يركز التراث العلمي الخاص بالسعادة في كثير من الأحيان على الطموح أو تكيفات المتعة. ومن منظور تلك الرؤية، كلما حصلت على المزيد صرت تتوقع أو تطمح إلى المزيد أيضًا. وبالتالي تترجم الثروة الأكبر إلى سعادة أقل. ولكن من غير المرجح أن تكيفات المتعة تلك «تلتهم» كل مكاسب السعادة المكتسبة من الثروة الأكبر. وعلى غرار مثال كينيا، تدفع الثروة المتنامية الناس إلى إعادة ضبط استعمالهم للغة، وهي تؤثر في كيفية استجابتهم للأسئلة المتعلقة بسعادتهم. فإذا كانت السعادة ذاتها خاضعة لتأثيرات التأطير، فلا شك في أن *الكلام* عن السعادة خاضع لتأثيرات

20. انظر ديتون (2007).

التأطير أيضًا. بل قد يكون من الأيسر أن تعيد ضبط استعمالك للغة من أن تعيد ضبط توقعاتك للسعادة.

يفرض الأثرياء معايير أعلى على الظروف التي يعتبرون أنفسهم فيها «سعداء» أو «سعداء للغاية». فإذا كنت مليونير تعيش بجوار ملياردير، فمن غير المرجح أنك ستقر بأنك في غاية الثراء، رغم أن حياتك اليومية قد تكون حلوة للغاية. ولا يعني عدم إقرارك بأنك تعيش حياة سعيدة للغاية أنك تقضي وقتك بأكمله تحقد على الملياردير أو تتعذب من كونك تحظى بمكانة نسبية أقل، بل بوسعك أن تتباهى بثروتك الطائلة أمام غيرك من الناس، إذا رغبت في ذلك. ولكن من شأن وجود جار أغنى منك في حد ذاته أن يجعلك تفرض معايير أعلى على كيفية استخدامك لكلمة «سعيد» أو «سعيد للغاية».

وبالتالي، قد ينطوي المستوى الثابت من السعادة المقر بها على زيادة في السعادة الحقيقية مع مرور الزمن، وذلك لأن كلمة «سعيد» تنطوي على معانٍ متزايدة في الطموح كلما جمع المجتمع ثروات أكبر وحظي بتجارب أغنى. فالتحسن في أوجه الحياة يجعلنا سعداء بصفة عامة، في حين أننا نضبط كلًا من توقعاتنا للسعادة ومعايير إقرارنا بالسعادة –استعمالنا للغة– للأعلى. والاعتقاد القائل بأن الثروة الأكبر ترتبط بمستوى أعلى من

السعادة مدعوم بالملاحظة المباشرة. إذ يسعى العديد من الأفراد أن يحظوا بدخول أكبر، حتى بعد تعرضهم لقوة الطموح وتكيفات المتعة. ولا يعني ذلك أنهم يتعرضون للخداع، بل أنهم يعلمون من داخل أنفسهم أن المال سيساعدهم في تحقيق غايات ثمينة أو أنه سيساعد عائلاتهم. فالأفراد يقدرون السعادة لعائلاتهم بقدر ما يقدرونها لأنفسهم، حتى لو كانت وسيلة تحقيق تلك السعادة هذه غير مباشرة ولا تنعكس دائمًا على مزاجهم اليومي أو تقاريرهم الذاتية المحدثة لحظة بلحظة.

ونفس المبدأ ينطبق داخل بلد ما، فالأثرياء يقرون بمستويات أعلى من السعادة على نحو قاطع، في المتوسط، بالمقارنة بمن هم أفقر منهم.[21] ورغم كل الحديث عن بعض دراسات السعادة التي تقدم رؤية تصحيحية للثروة المادية، لم يشكك أحد في صحة تلك النتيجة، ما يوضح بشكل قاطع أن الثروة تؤدي إلى مزيد من السعادة، في المتوسط على الأقل. وإلى حد ما، تعكس سعادة الأثرياء المقر بها ذاتيًا تأثير مكانة نسبية ذات محصلة صفرية، أي أن الأكثر ثراءً يشعرون بأنهم أفضل حالًا، ولكن ممتلكاتهم تجعل الفقير يشعر بأنه أسوأ حالًا. ورغم ذلك، من غير المرجح أن كل

21. انظر على سبيل المثال ديتر (1984)، بجانب مصار عديدة أخرى.

المكاسب من الثروة، أو حتى معظمها، تتبدد في ألعاب ذات محصلة صفرية. فحياة الأثرياء أيسر وأسعد من الناحية المطلقة في عديد من النواحي، كما نوقش أعلاه، وكما هو واضح بنظرة سريعة على أكثر الأماكن التي يتمنى المهاجرون أن يهاجروا إليها، وهي البلدان الأكثر ثراءً.

إذا اشترى رجل ثري سيارة مرسيدس، فسيظهر جاره استياء أكبر للفولكسفاغن التي لديه. ولكن إذا امتلك نفس هذا الجار سيارة لادا في لينينغراد قرابة عام 1976، فسيعرب عن مستوى عالٍ أو لائق من الرضا في استبيان عن السعادة. ولكن من الناحية المطلقة، سيكون هذا الرجل أفضل حالًا بكثير إذا امتلك سيارة فولكسفاغن في أمريكا المعاصرة مما إذا امتلك سيارة لادا في لينينغراد في سبعينات القرن العشرين. فالفولكسفاغن سيارة جيدة جدًا، أما اللادا فهي تتعطل كثيرًا ويصعب تشغيلها. إذن فرغم أن الجار يحسد جاره الثري على المرسيدس التي يمتلكها، فمكاسب السعادة التي يحظى بها من الثروة (ومن السيارات الأفضل) لا تتبدد في صورة حسد. فالسيارات الأفضل تجعلنا أفضل حالًا بالفعل. ولصياغة ذلك بعبارة أخرى: من الأفضل لك أن تحسد جارك على سيارته المرسيدس بدلًا من أن تحسده على حنطوره. ويا حبذا لو كنت تحسده على مركبته الأسرع من الصوت.

وفوق كل تلك الاعتبارات، السعادة ليست متغيراً واحدًا بسيطًا يمكن قياسه بطريقة لا لبس فيها. فالسعادة لها معانٍ مختلفة تمامًا عند أشخاص مختلفين. فقد يسعى بعض الناس إلى محفزات وقتية حين يسعى البعض الآخر إلى الشعور بالرضا في نهاية حياتهم، ويسعى البعض الآخر إلى تعظيم جودة حياتهم اليومية. ويسعى البعض إلى السعادة من خلال عملية التغلب على نظرائه في المنافسة على المكانة، بينما يلجأ البعض الآخر إلى البحث بداخلهم على المسرات التأملية. ومن المرجح أننا نسعى إلى خليط من تلك الغايات ولكن مع التركيز على غاية أو أخرى بعينها. توفر المجتمعات الأكثر ثراءً فرصًا أكثر وحقوقًا أكثر في تحقيق المفاهيم المفضلة للسعادة، حتى لا يظهر هذا الامتياز دائمًا في قياسات رقم إجمالي واحد.

يتعامل التراث العلمي الخاص السعادة مع رؤية محدودة نسبيًا لرفاهيات الإنسان. ففي العادة تبدأ المطبوعات العلمية التجريبية المعاصرة الخاصة بالسعادة بالتعريف العملي لما إذا كان شخصًا صريحًا وواعيًا بذاته يقر عن نفسه أنه سعيد حين يُسأل عن ذلك. وحتى لو كان ذلك يضع تصورًا دقيقًا لمفهوم السعادة، ولربما يفعل ذلك بالفعل، فذلك يمثل مكونًا واحدًا فقط من رفاهية الإنسان. إذ توفر المجتمعات الأكثر ثراءً اختيارات أكثر لهيكلة اختيارات العمل مقابل الأصدقاء، والإثارة مقابل الرضا على المدى

الطويل، والاستمتاع بالأطفال مقابل خوض حياة مليئة بالمسارح والرحلات، وهلم جرًا.

ويمنحنا الاقتصاد الأكثر ثراءً أيضًا المزيد من تجارب السعادة «العابرة». إذ يقر الفرد بأنه سعيد إذا عثر مؤخرًا على قرش، أو إذا فاز فريقه المفضل في مباراة مهمة. ومن المرجح أن مصادر السعادة هذه أكثر شيوعًا وأكثر ثباتًا في المجتمع الأكثر ثراءً. ويوفر الاقتصاد التجاري المتنوع مصادر أكثر من التحفيز المؤقت وجولات أكثر من الحظ السعيد قصير المدى. ويعني ذلك أجهزة جديدة أكثر، وفيديوهات مسلية أكثر، وفرص أكثر لمقابلة أشخاص مثيرين للاهتمام بالصدفة. ويبدو كل ذلك سطحيًا، وهو بالفعل كذلك، ولكنه سبب آخر يجعل النمو الاقتصادي محفزًا للسعادة في أشكالها الأكثر تعقيدًا وتعددية.[22]

وعلى أقصى تقدير، يظهر التراث العلمي الخاص بالسعادة أن التغيرات العديدة في ظروف الفرد لا صلة لها برفاهيتنا، وذلك نتيجة تأثيرات التكيف والتوقع. ولكن تلك النتيجة لا تستبعد الفوائد الكبرى للنمو الاقتصادي. فحتى لو كانت التغيرات العديدة الصغيرة في مستوى الدخل

22. انظر شوارتز وستراك (1998) عن بعض تلك المفارقات. يقدم ليفنسون (2013) ملاحظات مثيرة للاهتمام عن دور الذي قد يلعبه الإسقاط (مع افتراض الدوام الزائد للأحداث الحالية) في تلك التقييمات.

لا صلة لها بالسعادة، فالتغيرات الكبيرة بما فيه الكفاية في ظروف الحياة كفيلة بتعزيز أو إيذاء رفاهيتنا.

وكمثال على الكيفية التي تؤثر بها التغيرات الكبيرة، تخلق معظم كوارث الحياة بؤسًا كبيرًا. ويحظى الأفراد المرضى باستقلالية أقل، ويشعرون بألم أكثر، ويواجهون ضغط التعامل مع حالتهم. وموت طفل أو فرد عائلة قريب يضر ضررًا بالغًا بسعادة معظم الأفراد، وتلك التأثيرات تدوم لأعوام طويلة. ويؤدي التعذيب، والضغط الشديد، والاغتصاب، والألم الحاد أيضًا إلى الاكتئاب، والصدمة، والتعاسة المستمرة. ويعاني الأفراد الذين خاضوا الحروب، والثورات، وانهيار النظام المدني بكثرة من ومضات ذاكرة متكررة، وكوابيس، وسرعة الغضب، والاكتئاب، وإدمان الكحول، والعلاقات المضطربة، والعجز عن التركيز. ورغم الاضطراب النفسي الذي تبدو عليه المجتمعات الحديثة الثرية، فالفقر ليس حلًا لتلك المشاكل، وفي الواقع قد يجعلها أسوأ.[23]

23. عن الرابط بين الكوارث والتعاسة، انظر ديريجروف (1990)، ليمان وآخرين (1987)، وايس (1987)، فريدريك ولوينشتاين (1999)، ليمان وورتمان وويليامز (1987)، أرتشر (2001)، وورتمان وآخرين (1992). ولأدلة عن صعوبة التعافي من الاغتصاب، انظر ماير وتيلور (1986) وويرتز وهاريل (1987).

شكك بعض المعلقين في ما إذا كانت الكوارث الشديدة تجعل حال الناس أسوأ. فعلى سبيل المثال، قد تدفع الإصابة بإعاقة حادة أو إعاقة بدنية الأفراد إلى تعديل توقعاتهم لما ستكون عليه حياتهم. وقد يحتفظ هؤلاء الأفراد ببعض أو ربما كل مستويات السعادة الأصلية من خلال تقليل طموحاتهم، ولهذا السبب قد يقل مقدار السعادة المفقودة. ورغم ذلك، يقر ضحايا الكوارث بمستويات أقل من السعادة من الأفراد الأصحاء نسبيًا، ويتحمل الكثير من هؤلاء الضحايا أعوامًا طويلة من المعاناة الكبيرة. ويبدو أن آليات التأقلم لا تعمل بكفاءة لا سيما حين تكون حالة الفرد تسوء بانتظام مع مرور الزمن.[24]

إذن، طالما يتسبب المجتمع الأفقر في تدهور مستمر لظروف العديد من الأفراد، فستزداد المعاناة الإنسانية المقترنة به، وذلك يمثل بالفعل خسارة حقيقية في رفاهية الإنسان. ومجددًا، ثمة فوائد كبيرة للنمو الاقتصادي المستمر والمستدام.

24. عن التأقلم، انظر بريكمان وكوتس وجانوف-بولمان (1978)، وبولمان وورتمان (1977)، وكسلر وبرايس وورتمان (1985)، ووورتمان وسيلفر (1987). وعن فكرة «جوهر الألم»، انظر فري وستوتسر (2002a، 56)، ويرتز وهاريل (1987)، ستروبي وآخرين (2001). وعن التغيرات التي تحدث مرة واحدة فقط مقابل التدهور المستمر، انظر فريدريك ولوينشتاين (1999).

وتمثل الثروة الإضافية كذلك وسادة للحماية من الأحداث السيئة للغاية، أو على الأقل حماية من الانخفاضات اللاحقة للثروة. فقبل عشر أو خمس عشرة سنة، كان من الشائع أن تسمع الزعم القائل بأنه متى تصل أمة إلى مستوى الثروة المادية التي تحظى به اليونان، يصل مستوى السعادة إلى خط مستوي ثابت لا يرتفع. وبالفعل، تلك هي النقطة التي يبدو أن مستوى السعادة يتوقف عندها. ولكن منذ الأزمة الاقتصادية اليونانية التي يعود تاريخها إلى عام 2009، لم يعد أحد يستخدم المثال اليوناني لتوضيح العلاقة المسطحة بين السعادة والدخل. فقد خسر البلد ما يقرب من ربع مخرجه الاقتصادي، وارتفعت البطالة إلى ما يزيد عن عشرين في المائة، واندلعت أعمال الشغب في الشوارع، وانتُخب حزب نازي جديد في مجلس التشريع، وأضحت الأدوية الأساسية في بعض الأوقات غير متوفرة. ولو كان البلد يمتلك احتياطيات إضافية من الثروة قبل تلك الأزمة لربما ساعد ذلك اقتصاد البلد بدرجة كبيرة، ولربما حال ذلك دون وقوع كل تلك المشاكل برمتها بتيسير سداد الديون.

وأخيرًا، حتى لو تقبلنا نتيجة «الخط المستوي» التجريبية عن السعادة والثروة، فتلك الاستبيانات عن السعادة المقر بها ذاتيًا يشارك فيها الأفراد تحت ظروف المعيشة الطبيعية. ولن تتضمن الإجابات قدرة الاقتصادات

الأكثر ثراءً على إرجاء الكوارث الحادة أو التخفيف من حدتها. فمثلاً، لا يمكن لقياسات السعادة أن تتضمن فوائد الزيادة في متوسط العمر المتوقع. فليس بوسع الموتى والعجزة أن يشتكوا من الوضع الذي هم فيه من القبر، أو على الأقل ليس في الاستبيانات. يرتفع متوسط العمر المتوقع بزيادة الثروة، ولكن التقارير الذاتية عن السعادة تغفل عن هذه الفائدة لأن الباحثين لا يستفتون الموتى عن آرائهم. وإذا ملأ مهاجر، أو طفل لمهاجر، استبيانًا عن السعادة، فلن تجد مقارنة بين أحوالهم الحالية وما قبل الهجرة، سواء كما كانت أو كما كانت لتكون. وبحكم التصميم، تستند أبحاث السعادة إلى مجموعة ثابتة من الناس يعيشون في ظروف طبيعية نسبيًا. وذلك يحد من قدرتها على قياس بعض أكبر الفوائد التي يثمر عنها النمو الاقتصادي. إذا أردنا أن نكون موجودين حتى يكون لنا خيار الإجابة على استبيانات السعادة تلك، فالثروة ذات أهمية بالغة.

3 التغلب على الخلاف

إن فوائد النمو الاقتصادي الجمة تساعدنا على حل التفضيلات المتضاربة، وبذلك نصبح قادرين على التغلب على ما أسميه مشاكل التجميع. وبطبيعة الحال، لن يحسّن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي حال الجميع؛ فقد يكون بعض الأفراد في وقتنا الحالي أفضل حالًا بزيادة الاستهلاك وتقليل العمل، وبالتالي في نظام ذي معدلات نمو اقتصادي منخفضة. وحتى لو كان النمو الاقتصادي يحسّن حال الكثيرين على المدى البعيد، فمن غير المرجح أن يجعل كل فرد أفضل حالًا على امتداد العملية.

مع ذلك، فكر في كيفية تحول مشكلة التفضيلات المتضاربة. فحين ترتفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل مستدام، ثمة رجحان ساحق للفوائد على أحد طرفي المقياس.

ضع في اعتبارك زيادة نقطة مئوية واحدة في معدل النمو، بدءًا من التكافؤ. سنحتاج إلى أفق زمني يمتد 110.4 أعوام للحصول على النسبة 3:1 من ناتج محلي إجمالي (على طول العملية، معدَّلًا وفقًا لوقت الفراغ والاستدامة) إلى آخر. وإذا أخذنا في الاعتبار زيادة نقطتين مئويتين في معدل النمو، فسنحتاج إلى أفق زمني يمتد 55.5 عامًا. ومن أجل زيادة أكثر

طموحًا بمقدار خمس نقاط مئوية في معدل النمو، يجب أن يمتد الأفق الزمني 22.5 عامًا فقط للحصول على تلك النسبة 3:1.

ضع في اعتبارك أن عدد السنوات المشار إليه يعبر عن زمن الوصول إلى النسبة 3:1، بمقارنة معدل نمو أعلى مع معدل نمو أدنى. بمرور الوقت، إذا استمر ارتفاع النمو، فسيتم تجاوز النسبة 3:1 على أساس مستمر وستزداد تلك الفجوة باستمرار. ومن أجل تعزيز النمو بمقدار نقطة واحدة، ونقطتين، وخمس نقاط مئوية، سنحتاج إلى 161، و81، و33 عامًا، على التوالي، للوصول إلى *خمسة أضعاف* الناتج المحلي الإجمالي. لذا فإن المطلب 3:1 هو مجرد معلم مؤقت على الطريق نحو اختلافات أكبر في الثروة والرفاه (على الأرجح).

يجادل الاقتصاديون أحيانًا بأن البنية المعروفة باسم مبرهنة الاستحالة لآرو تجعل حل تضارب التفضيلات مستحيلًا، إلا أنه فور اعتبار السعادة والرفاه سماتٍ ذات صلة لمقارنة خيار بآخر، فإن مبرهنة الاستحالة لآرو لا تنطبق. إذ تفترض مبرهنة آرو الأصلية، ويجب أن تفترض، أن «حديث السعادة» (على سبيل المثال، معلومات المنفعة الأساسية والشخصية) غائب عن مقارنات الحالات الاجتماعية. فكر في مبرهنة آرو على أنها تقتصر على النظر في نوع المعلومات الذي يمكن تجسيده في الأصوات المرصودة أو التصنيفات الترتيبية. وحالما تُقدَّم مجموعة أغنى من المعلومات، تضمحل

مبرهنات الاستحالة القياسية، ولهذا السبب أنا لا أعيرها الكثير من الاهتمام. فقد كانت مجرد مشكلة كبيرة في بعض الأطر النظرية المحدودة نوعًا ما، ولم تكن أبدًا مشكلة كبيرة في العالم الحقيقي في الأساس.[1]

تتمثل النقطة الأساسية ببساطة في أنه إذا كانت مكاسب المستقبل كبيرة ومستمرة، فإن تلك المكاسب ينبغي أن تفوق في نهاية المطاف التكاليف غير المتكررة بدرجة كبيرة، ومن المرجح أن تأتي بقيم تعددية أخرى أيضًا.

قارن كوريا الجنوبية في الوقت الحالي مع أفريقيا جنوب الصحراء. كما ناقشنا آنفًا، إن الزيادة المستدامة في النمو الاقتصادي، المفهومة بشكل صحيح، ستعزز العديد من القيم التعددية على المدى المتوسط والطويل. وبلا شك أن بعض الناس سيصبحون أسوأ حالًا، ولن تؤيَّد بعض القيم، على المدى القصير إلى المتوسط. في هذه الجوانب، لا تختفي مشاكل

1. اقرأ مثلًا سن (1984). بعيدًا عن صلب الموضوع، فكر كيف يستحضر تحليل التكلفة والفائدة التقليدي مبدأ «التعويض المحتمل» لتقييم الأهمية النسبية لفائزي السياسة وخاسري السياسة. في هذا النهج الاقتصادي التقليدي، إن السؤال الرئيسي هو هل تتجاوز مكاسب الرابحين خسائر الخاسرين، أو بصياغة أخرى، هل بإمكان الرابحين تعويض الخاسرين من حيث المبدأ، كما تقاس بالثروة المادية. إذا كان الأمر كذلك، فإن تحليل التكلفة والفائدة يوصي بالسياسة، لأنه من حيث المبدأ يمكن تحويلها إلى حالة يستفيد فيها الجميع. لا يعتبر هذا عمومًا مقارنة منفعة شخصية، ولكنه من الناحية العملية يؤدي الوظيفة ذاتها. ففي معظم حالات العالم الحقيقي، لا يعوِّض الرابحون الخاسرين أبدًا أو حتى يفكروا بجدية بذلك. لذلك نحن نحكم على مجموعة واحدة من المكاسب على أنها «أكثر قيمة» اجتماعيًا من مجموعة الخسائر على الجانب الآخر من المقياس، وغالبًا ما تكون هوامش الربح الصافي ضئيلة نسبيًا. لاحظ بالمناسبة أن إجمالي مقارنات الدخل الحقيقي سيحد من نطاق عدم تعدي الناتج ومشاكل التبديل المزدوج لسيتوفسكي، كما حددها تشيبمان ومور (1978).

التجميع. ومع ذلك، لا تعرض الخيارات المتنافسة عمومًا حالة جمود للقيم والمصالح المتكافئة تقريبًا على كل جانب من المقياس، إذ يبدو أحد الجانبين أفضل باعتدال. فكوريا الجنوبية، مثلًا، أفضل حالًا من جمهورية الكونغو الديمقراطية بهامش كبير. وسيوفر ارتفاع بديل النمو في النهاية رجحانًا واضحًا ومستمرًا للقيم التعددية لصالحه، سواء كانت مستويات المعيشة، أو حقوق المرأة، أو حرية الاختيار، أو مكافحة الفقر، أو قيم مهمة أخرى. فلم لا نختار ذلك الخيار ونعترف أنه في حوزتنا أسباب عقلانية لتفضيله؟[2]

إن هذا النهج لمشكلة التجميع ينسجم مع أخلاق الحس السليم. فلا يمكن أن يكون الجميع سعداء بكل شيء طوال الوقت، ولكن ينبغي علينا مع ذلك اختيار الخيار الذي يجعل أكثرية كبيرة من الناس أفضل حالًا. وستعم أهم القيم التعددية.

إن اختيار السياسة المؤيدة للنمو يعالج بعض المشاكل البارزة في الأخلاقيات. على سبيل المثال، في الاقتصاد التقليدي –على الأقل قبل الثورة السلوكية والاندماج مع علم النفس– كان يُفترض عمومًا أن ما يختاره الفرد، أو سيختاره، هو مؤشر جيد على رفاهه. لكن التفضيلات الفردية لا تعكس دائمًا اهتمامات الأفراد جيدًا. وغالبًا ما تظهر التفضيلات، كما يُعبرَّ عنها في

2. رونالد دوركين (1980) يقدم نقدًا فلسفيًا لمبدأ التعويض المحتمل. ويناقش بأن الثروة لا يمكن أن تكون غاية في حد ذاتها وبأننا ينبغي أن نولي المزيد من الاهتمام المباشر لكل ما نعتقد أن الثروة تمثله.

السوق، لاعقلانية أو غير متعدية أو حاقدة أو مريبة أخلاقيًا، كما يتضح من مجموعة واسعة من الرذائل، من اشتهاء السُّكَّر المكرر إلى الرغبة الملحة في المواد الإباحية فالتوق إلى بطاقات اليانصيب المجحفة إكتواريًا بشكل فادح. بالنظر إلى هذه العيوب البشرية، لماذا ينبغي أن يكون مفهوم إرضاء التفضيلات بالغ الأهمية؟ وحتى لو كنت على استعداد لتبرير بعض هذه الخيارات أو الدفاع عنها، يبدو واضحًا في كثير من الحالات أن إرضاء التفضيلات لا يجعل الناس أكثر سعادة ولا يجعل العالم مكانًا أفضل.

إن التركيز على فوائد النمو طويلة الأجل يتفادى مثل هذه المعضلات. فوجبة سريعة من التشيز برغر لا تستحق في الواقع 4.89 دولارات، بالنظر إلى تأثيرها المحتمل على صحتي المستقبلية. وعرض التشيز برغر يتلاعب برغبتي المبرمجة تطوريًا في المزيد من الدهون، على حساب متوسط العمر المتوقع. ومع ذلك، في الوقت نفسه، ما يزال العيش في مجتمع أكثر ثراءً – حتى لو كان مجتمعًا يغص بالوجبات السريعة– مفيدًا بالنسبة لمعظم الناس، وكذلك لصحتهم أيضًا. فعلى الرغم من الحديث عن مشكلة السمنة في أمريكا، وهي مشكلة حقيقية فعلًا، ما يزال متوسط العمر المتوقع يرتفع مع الثراء. في الحقيقة، الأثرياء والمتعلمون هم الأكثر احتمالًا لأن يكونوا نحفاء أو ينجحوا في نظامهم الغذائي.

عندما يكون ارتفاع معدل النمو الاقتصادي على المحك، تصبح المقارنات ذات الصلة واضحة تمامًا بعد مرور وقت كافٍ. فمن المحتمل أن يكون الفرد أفضل حالًا بالعيش خمس سنوات أخرى، وتلقي التخدير عند طبيب الأسنان، والتمتع بالمواد الغذائية الوفيرة، والحصول على المزيد من سنوات التعليم، وعدم فقد أطفال بسبب الأمراض المبكرة. وبالمثل، سيكون الناس بعد مائة عام من الآن أفضل حالًا بكثير إذا استمر النمو الاقتصادي. وفي مرحلة ما، ستكون هذه الفوائد التراكمية قوية بما يكفي لترجح على حالات معينة من التفضيلات اللاعقلانية أو المضللة. بعبارة أخرى، يحل هذا النهج أيضًا بعض مشاكل تجميع التفضيلات داخل الذات الفردية. فإذا كان جزء منك يريد التشيز برغر وجزء آخر منك يريد البروكلي، قد يصعب التوصل إلى حكم جيد يراعي كل الأمور لما هو أفضل. أيهما أهم، اللذة أم صحتك؟ ومع ذلك، عندما تسنح لنا الفرصة لاختيار نبات كروسونيا –معدلات أعلى للنمو الاقتصادي– يمكننا أن نتدبر أمرنا بمجموعة من الأحكام الصريحة إلى حد ما. فالمجتمع الأثرى سيجعل، بمرور الوقت، الجميع تقريبًا أفضل حالًا.

لتلخيص ما سبق، إذا أجرينا مقارنة واسعة وطويلة بما يكفي، فسنجد أنه بالنسبة للعديد من الخيارات، لا تكون مشاكل التجميع شديدة الخطورة،

على الأقل ليست كذلك بشكل معوق. وبالنظر إلى ذلك الواقع المبهج إلى حد ما، أود تعريف مبدأين للاستدلال العملي. أولًا:

مبدأ النمو: علينا رفع معدل النمو الاقتصادي المستدام إلى الحد الأقصى، المحدد بمفهوم مثل ولث بلاس.

سيعيد مبدأ النمو الاقتصاد إلى جذوره في آدم سميث، إذ اتخذ سميث نهجًا مباشرًا ومنطقيًا للاقتصاد السياسي. وقد أدرك أن فوائد النمو التراكمي مهمة، لا سيما بمرور الوقت. وليست مصادفة أن رسالته في الاقتصاد كانت بعنوان بحث *في أسباب وطبيعة ثروة الأمم*.

وبالمناسبة، إنني لا أرى سوى فصلًا واحدًا في تاريخ البشرية طُبِّق فيه مبدأ النمو بشكل واضح لا لبس فيه، وذلك في المعجزات الاقتصادية لشرق آسيا، التي تشمل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة والصين (مع تحذير بشأن الاستدامة في حالة الصين). عادةً ما يُنظر إلى هذه التواريخ على أنها نجاحات اقتصادية هائلة، وهي بالطبع كذلك، لكن ثمة ما هو أهم من ذلك: فهي تمثل أيضًا أعلى مظهر من مظاهر النفع الأخلاقي في تاريخ البشرية حتى الآن. وفي حين اعتبر هيغل الدولة البروسية في القرن التاسع عشر تجليًا لإرادة الله في التاريخ، إنني أولي أهمية مشابهة (لكن علمانية) للمعجزات الاقتصادية في شرق آسيا. وكلمة «معجزة» تنطبق فعلًا.

أسمي المبدأ الثاني مبدأ النمو والحقوق:

مبدأ النمو والحقوق: حقوق الإنسان المصونة، حيثما تطبَّق، يجب أن تحصر السعي لتحقيق نمو اقتصادي أعلى.

ضع في اعتبارك أنني أعمل بنهج تعددي وليس بنهج نفعي ضيق. وسأتطرق إلى حالة هذه الحقوق وطبيعتها لاحقًا، لكن في الوقت الحالي فكر فقط في هذه الحقوق على أنها ملزمة ومطلقة. هذا يعني: *لا تنتهك حقوق الإنسان*. فإذا كنا مستعدين لمقايضة هذه الحقوق بمجموعة من القيم التعددية الأخرى، فعلى أفق زمني طويل بما يكفي، ستتفوق الفوائد من النمو الاقتصادي المرتفع على الحقوق في الأهمية، وفي جوهرها ستكف الحقوق عن كونها ذات صلة. بعبارة أخرى، إن وجود نباتات الكروسونيا يعني أن الحقوق –إذا كنا سنؤمن بها لا محالة– يجب أن تكون راسخة وقريبة جدًا من المطلقة في الأهمية إذا كانت ستبقى ذات صلة بمقارناتنا.

كتب الفيلسوف روبرت نوزيك عن الحقوق باعتبارها «قيودًا جانبية». ولا حاجة إلى أن يتوافق التوصيف المحدد لهذه القيود الجانبية مع رؤية نوزيك التحررية، أو مع ارتباطه توافقه المطلق بجميع أشكال الملكية الخاصة أو حظره لمعظم أشكال الضرائب. ومع ذلك، ستلبي هذه الحقوق مفهوم نوزيك عن الحقوق باعتبارها قيودًا على مجموعة خيارات الفرد أو المؤسسة. أكرر مرة أخرى، ثمة بعض الأشياء التي لا ينبغي علينا القيام بها. ففي

رأيي، يؤمن كل شخص تقريبًا بحقوق من نوع ما، والتفكير بمنطق نباتات كروسونيا ومشكلات التجميع يساعدنا على تحديد كيفية انسجام تلك الحقوق مع النظرية الأخلاقية، أي أنها يجب أن تكون قوية جدًا وشبه مطلقة.

لاحظ أن المفهومين التقليديين «الحقوق الإيجابية» أو «الحريات الإيجابية» –كلاهما يشير إلى فرص الناس– لا ينسجمان مع مفهوم الحقوق هذا. يعد مفهوم الحريات الإيجابية مهمًا، لكنه مشمول مسبقًا بالواجب لزيادة النمو المستدام إلى أقصى حد. ولا حاجة إلى حساب الحريات الإيجابية مرتين، ففي الواقع إن القيام بذلك سيكون خطأ. والنتيجة هي أن هذه الحقوق السلبية، على الرغم من أنها قد تكون مقيدة، تمثل مجموعة مجردة من القيود الأساسية، وهي سلسلة من الأوامر التي تنهى عن مختلف أشكال القتل والتعذيب والإساءة.

بعد قولي هذا، سأناقش لاحقًا بأنه ينبغي علينا انتهاك الحقوق لمنع النتائج السلبية للغاية التي تنطوي على انقراض القيمة تمامًا، كنهاية العالم مثلًا، كما يُفترض أحيانًا في التجارب الفكرية الفلسفية. إذا أزلنا جميع الشروط المسبقة الأساسية من الاستدلال الأخلاقي وجميع التجارب الواسعة وراء أحكامنا ووراء تكويننا لنباتات كروسونيا، قد لا تنطبق المفاهيم المعقولة للحقوق، أو على الأقل يصبح وضعها متقلقلًا. وبذلك المعنى، إن هذه

الحقوق المفترَضة ليست مطلقة تمامًا، ولهذا السبب استخدمتُ العبارة «شبه مطلقة» في وقت سابق. ومع ذلك، لجعل هذا ملموسًا، إني أقرأ الصحف منذ أكثر من أربعين عامًا، وما زال عليّ إيجاد مثال لخيار واقعي يكون خارج الصندوق حتى الآن بحيث لا أرغب في تطبيق الاستدلال الأساسي حول الحقوق عليه.

ألا توجد استثناءات أخرى للقواعد؟

إلى أي مدى يمتد مبدأ تعظيم النمو هذا؟ على سبيل المثال، ماذا لو لم تؤثر السياسات الفردية الصغيرة في النمو إلا عند اعتبارها حزمة جماعية أكبر لسياسات تعزيز النمو؟ هل يجب علينا إذن أن نكون محايدين تجاه السياسة الفردية في تلك الحالة؟ أم يمكننا تجميع تلك السياسات الفردية معًا بطريقة ما والتفكير من منظور مجموعة من الالتزامات الأكثر إحكامًا وشمولية؟ وكيف ستمت هذه المسألة بصلة إلى الحقوق؟

للتمعن في هذه الأسئلة بمثال واضح، دعنا نتناول أحد «الأخطاء في الرياضيات الأخلاقية» لديريك بارفيت. وهو على النحو التالي: إذا قتلت فرقة للرمي بالرصاص مكونة من ستة مطلقين للنار شخصًا بريئًا، بحيث يصوّب جميعهم النار بدقة على قلبه، فهل يمكننا القول إن كل واحد من مطلقي النار قاتل؟ في نهاية المطاف، إن «الناتج الحدي» لأي مطلق نار كان صفرًا. فهل ينبغي أن نعاقب أو نستثمر الموارد لمنع ممارسات منفذي

إطلاق النار؟ وهل يهم من وصلت رصاصته أولًا؟ هل ينبغي أن نرفض مقاضاة جرائم القتل الجماعي من هذا النوع؟

سيتفق الجميع تقريبًا على أن المشاركة في عملية إطلاق نار كهذه فعل خاطئ. فعلى الرغم من أن إطلاق رصاصة أخرى لا يغير النتيجة المأساوية، إذا نظرنا إلى تلك الرصاصة كجزء من قاعدة قابلة للتعميم عن كيفية معاملة الآخرين –«لا تطلق النار على الأبرياء»– فإن المجموع الكلي لسلوك اتباع القاعدة سينقذ حياة الضحية. في هذه الحالة، تشير لنا كل من الأخلاق الواجبة لحقوق الإنسان ونهج عواقبي للقواعد إلى الاتجاه الصحيح، أي عدم إطلاق الرصاصة الأخرى. علاوة على ذلك، إن نهج «الناتج الحدي وحده يهم» لأسئلة من هذا النوع سيؤدي إلى عواقب عملية وخيمة. على سبيل المثال، ستنفَّذ المزيد من جرائم القتل على يد مجموعات كبيرة كي لا يتحمل أي فرد المسؤولية. لكن الحكومات لا تريد بجلاء السماح بهذه الثغرة الأخلاقية أو القانونية، وهذا أحد الأسباب التي تجعل نهجًا للأخلاق قائمًا على القواعد محتومًا إلى حد ما.[3]

إن مثال مطلق النار منمط، لكنه يناسب العديد من الحالات الواقعية. ربما لا يترتب عن عمل فاسد واحد آثار ضارة، لكن الفساد عمومًا ضار، وارتكاب

3. اقرأ بارفيت (1987، 67) للاستزادة بمثال ذي صلة وأعقد. ولمزيد من الآراء المستجدة حول هذه المعضلة والمشكلات ذات الصلة، اقرأ كاغان (2011) ونيفسكي (2012)، واقرأ تيمكن (1996) عن دور محتمل لمشكلة الكومة.

العديد من أعمال الفساد سيدمر الكيان السياسي. فهل لدينا مبرر لإدانة عمل واحد من أعمال الفساد بدرجة معقولة من الصرامة والشدة، دون القلق كثيرًا هل سيكون عمل فاسد واحد مهمًا حقًا على المدى الطويل؟ إن فعلًا ضعيفًا واحدًا قد لا يضر بمصداقية المرء كثيرًا، لكن القيام بالعديد من الأفعال الضعيفة سيلحق الضرر بها. وقد لا يعزز تحسين واحد في الإجراءات صحة العلم الإجمالية كثيرًا، لكن مجموعة أوسع من تحسينات كهذه قد تحدث فرقًا كبيرًا. قد تبدو الانتهاكات العديدة للقاعدة أو القانون غير مؤذية بشكل كاف، لكن مقدارًا كافيًا منها يمكن أن يكون وخيمًا حالما نفكر في تأثيرات الحافز والتوقع طويلة المدى. في العديد من هذه الحالات، نحن نحكم على الفعل الفردي غير المؤذي ظاهريًا من منظور النمط الأوسع للسلوك الذي ينتمي إليه، وبذلك يمكننا تصور واجب أخلاقي لمحاولة إحداث مجموعة أكبر من الأفعال المجمعة.[4]

قد يتراجع بعضنا مذعورًا من فكرة الحياة، أو المجتمع، التي يخضع فيها كل شيء لقواعد صارمة دون استثناءات. لكن لا تخف – فالقواعد لن

4. في ما يتعلق بالقواعد، اقرأ بريان وبوكنان (2000)، إبستاين (1997)، وكيدلاند وبريسكوت (1977)، من بين آخرين كثر. يقدم كاون (2011) أفكاري السابقة. ويوضح غليزر وروتينبرغ (2005) عدد قضايا السياسة التي تنطوي على قضايا اتساق الوقت. اقرأ أيضًا المؤلفات حول نفعية القاعدة مقابل نفعية الفعل، على سبيل المثال براندت (1963)، وليونز (1965)، وريغان (1980)، وسلوت (1992)، وهوكر (2000)، وماكي (1985)، وسكار (1996)، وفيلدمان (1997). فقد كانت هذه المشكلة حاضرة في نفعية القاعدة منذ ويليام بيلي في القرن الثامن عشر؛ اقرأ شنيويند (1977، 125–127).

تكتسب مثل هذه الصلاحيات المتطرفة، لأن معظم القواعد ليست بأهمية قاعدة تعظيم النمو. وما يجعل قاعدة تعظيم النمو مقنعة هو تعلقها بنبات الكروسونيا، وهي مكاسب كبيرة جدًا ومستمرة ومركبة في رفاه البشر. تواجه بعض القواعد، مثل قاعدة «لا تكذب أبدًا»، أمثلة معاكسة محرجة إذا كان بإمكان الكذب أن يحقق فوائد عملية جمة في حالات معينة. لكن قاعدة «تعظيم معدل النمو الاقتصادي المستدام» لا تواجه مشكلة مماثلة. فوفقًا للتعريف، *تخبرنا القاعدة أن نتبع النتائج برجحان للفوائد على التكاليف*. لذا، قد تلغي التكاليف العملية بعض القواعد أو تعدلها، لكنها لن تضع حدودًا على مبدأ النمو، الذي لن يكون محددًا إلا بحقوق الإنسان المطلقة أو شبه المطلقة.

بعبارة أخرى، إن اعتبار تعظيم النمو المستدام قاعدة آمرة لا يسمح لقاعدة مثل «دائمًا رتّب أبجديًا وفق اسم المؤلف بدلًا من عنوان الكتاب» بأن تتمتع بقوة أخلاقية مماثلة، إذا كانت تتمتع فعلًا بأي قوة. وفور أن نتجاوز حقوق الإنسان المطلقة ونصل إلى نبات كروسونيا (في هذه الحالة، النمو الاقتصادي المستدام)، ستكون معظم الأخلاق المتبقية عملية بطبيعتها، وعرضة للاستثناء، ومعتمدة على السياق، وغير مستبدة كثيرًا بحياتنا. ولن

تتعلق بالضرورة بالقواعد، ما لم يثبت منظور آخر، خارج نطاق الحجج المطروحة، أن القواعد هي بالفعل الطريق الصحيح الذي ينبغي اتباعه.[5]

في ختام هذه الحجج، نصل إلى استنتاج مفاجئ. إذا كان الأفق الزمني طويلًا بما يكفي، فإن القيم الوحيدة غير المرتبطة بالنمو التي ستُلزم القرارات العملية هي القيود الجانبية المطلقة، أو حقوق الإنسان المصونة. بعبارة أخرى، *ستكون المثل المزدوجة للازدهار والحرية مركزية للأخلاق*. سأعود لاحقًا إلى بعض الحجج التي تؤيد حقوق الإنسان المصونة، ولكن في الوقت الحالي في حوزتنا صيغة واضحة نسبيًا وحصرية («لا تعبد آلهة أخرى») وعملية «للنمو وحقوق الإنسان».

سأتطرق الآن إلى مسألة الأفق الزمني بمزيد من التفصيل. فالأفق الزمني المناسب لقراراتنا إذا كان قصيرًا جدًا، لن تنجح أي من هذه الحجج. وسأوضح لماذا يعد الأفق الزمني مهمًا جدًا ولماذا ينبغي أن نفكر –في معظم الحالات وليس كلها– من منظور آفاق زمنية طويلة جدًا.

5. لقراءة ممتعة حول مواضيع ذات صلة ألقِ نظرة على فيرينن (2006).

4 هل الوقت وهم أخلاقي؟

أتساءل عندما أحدد موعدي مع طبيب الأسنان، هل يجب أن يكون هذا الأسبوع أم الأسبوع التالي. هل يمكن اكتساب أو خسارة أي شيء من إزاحة الانزعاج من وقت إلى آخر؟ هل يوجد سبب مبرر لتأجيل الموعد لمجرد تأخير الانزعاج؟

نميل غالبًا إلى تعجيل المتعة وتأجيل أعمالنا الرتيبة وآلامنا. إن الحاضر حقيقي وحيوي للغاية، بينما يبدو المستقبل بعيدًا ومجرّدًا. لا يدرك العديد من الناس أنه عند قدوم المستقبل، سيكون حقيقيًا مثل الحاضر الآن.

تدهشني كيفية استجابة الناس عندما يخيّرون بين الحاضر الآني والمستقبل والمستقبل البعيد. إذ ينحازون غالبًا تجاه الحاضر الآني. فقد يدرك الشخص، مثلًا، أن الفائدة في غضون عامين لها تقريبًا نفس قيمة الفائدة في غضون ثلاثة أعوام. إنه موقف عقلاني. ومع ذلك، قد يفضل هذا الشخص دولارًا واحدًا اليوم على ثلاث دولارات

بعد ثلاثة أسابيع.[1] ولكن عندما تكون المقارنة بين عشرة أعوام وعشرين عامًا من اليوم، يبدي الناس مزيدًا من الصبر، وقد يقول الكثير منهم إن الفائدة بعد عشرة أعوام من اليوم تساوي تقريبًا قيمة الفائدة بعد عشرين عامًا من اليوم.

بعبارةٍ أخرى، يركز تفضيل الوقت الفردي عادةً على الآني مقابل البعيد إلى حد ما. فإن تمكنا من التغلب على استعجالنا الأولي لتلقي المكافأة حالًا، يكون فكرنا قادر في كثير من الأحيان على إدراك أنه يجب أن نهتم بالمستقبل البعيد بقدر ما يجب أن نهتم بالمستقبل الأقل بعدًا. عمومًا، إننا في الواقع عقلانيون إلى حد ما بشأن الوقت، باستثناء هذا التشبث بلحظة «الآن» وأفق «القريب جدًا/الحالي».

إننا مبرمجون للحظة الآن لأسباب لا تنطبق على معظم خيارات سياستنا العامة وقد بطل استعمالها كأداة أساسية للتفكير الأخلاقي. تطور البشر في ظل ظروف الصيد والجمع القاسية؛ وكان لديهم سبب وجيه لإيلاء اهتمام خاص للحظة الآن. إن لم تتصرف «الآن» بشكل صحيح، فقد لا يكون هناك غدًا. فإذا ادخرت

1. بخصوص هذا النوع من الخصم، انظر فريدريك، ولوفنشتاين، وأودونوغو (2002).

قطعةً من اللحم، فسوف تفسد أو يستولي عليها جارك أو تستهلكها الحيوانات الغازية بين عشية وضحاها. لم يكن الأمر مثل ادخار سندات الخزينة أو حساب فيديليتي. قد يكون لدينا تفضيل بيولوجي فطري لـ«الآن»، لكننا سنكون أفضل حالًا إن تمكنا من تجاوزه، وإن استطعنا الاستفادة من جزء ذاتنا الذي يدرك أن الفائدة في غضون عشرين عامًا تملك تقريبًا نفس قيمة الفائدة في غضون ثلاثين عامًا.

إذا كنت من نوع الأشخاص الذين يميلون إلى اغتنام الفائدة الحالية، فستكون أفضل حالًا إن تمكنت من إيجاد طريقة لربط هذه المكافآت الآنية بمردود أعلى في المستقبل. يجد الشباب، وغير المتعلمين، ومن يعانون من انخفاض معدل الذكاء ومشاكل في الإدراك أو ضبط النفس صعوبةً أكبر في خلق هذا الرابط. يعد هؤلاء الأشخاص أيضًا أكثر عرضةً لمشاكل السمنة والقمار والتحكم في الانفعالات وحتى العنف. لا تثبت هذه الارتباطات فلسفيًا أن خياراتهم المستعجلة غير صحيحة (قد يكون المقامرون هم الحكماء ونحن الباقون حمقى لفقداننا بهجة المخاطرة)، لكنها تدعم فكرة أن هؤلاء الأفراد يرتكبون

خطأً. إنهم يفشلون في تخيل المستقبل واستيراده. وتشير أدلة أخرى إلى أن الأطفال العجولين يواجهون مشاكل أكثر في المدرسة ويزيد احتمال تعرضهم لإجراءات تأديبية.[2]

غالبًا ما يتم الاختيار بين الحاضر والمستقبل على المستوى الاجتماعي. إذ تؤثر العديد من السياسات الاجتماعية على ما إذا كانت الفوائد والتكاليف تأتي عاجلًا أم آجلًا، وإن كان علينا اتخاذ قرار، يجب أن نحدد مدى استعجالنا. إنني قلق بشأن التداعيات المنطقية للاستعجال، في حال كان علينا تطبيق هذا الاستعجال على أفق زمني أطول. فقد كتبت مرة بمشاركة ديريك بارفيت:[3]

> لماذا يجب أن تحظى التكاليف والفوائد باهتمام أقل، ببساطة لأنها ستزيد في المستقبل؟ عند قدوم المستقبل، لن تكون هذه الفوائد والتكاليف أقل واقعية. تخيل أن تكتشف، بعد أن بلغت لتوك عيد ميلادك الحادي والعشرين، أنك ستموت قريبًا بسبب

2. كاستيلو وآخرون. (2011) انظر أيضًا موفيت وآخرون. (2011) وميشيل وشودا ورودريغيز (1989) الأحدث. وحول العلاقة بين الصبر ومقاييس القدرة الإدراكية، انظر فريدريك (2005). ايبشر وزرغامي (2011) دراسة العلاقة بين التأثير الإيجابي والتفضيل الزمني المنخفض.

3. كون وبارفيت (1992، 145).

السرطان لأن كليوباترا أرادت وجبة إضافية من الحلوى في إحدى الأمسيات. كيف يمكن تبرير هذا؟

يتحدث الاقتصاديون وعلماء الاجتماع الآخرون غالبًا عن «معدل الخصم». يخبرنا معدل الخصم كيف نقارن الفوائد المستقبلية بالفوائد (أو التكاليف) الحالية عند اتخاذنا القرارات. فعندما يكون معدل الخصم مرتفعًا، نعتبر التكاليف والفوائد المستقبلية أقل أهمية. لنتحدث من حيث المتعة (أو الألم) كمقدار يتوافق، لكن تقريبًا، مع مقياس عددي حقيقي. إن معدل الخصم بنسبة 5 بالمئة، محدد سنويًا، يعني أن 100 وحدة تستحق المتعة اليوم تساوي 105 وحدات تستحق المتعة بعد عام من الآن. ومعدل الخصم بنسبة 10 بالمئة سيجعل هذه المساواة تبلغ 110 وحدات متعة بعد عام من الآن، وهلم جرًا.

أما معدل الخصم الصفري يعني أن الفوائد (أو التكلفة) المستقبلية لها نفس قيمة الفوائد المقارنة في الوقت الحاضر. فالشخص مع معدل خصم صفري لن يرى أي جدوى من تأجيل الذهاب إلى طبيب الأسنان. لا يوجد سبب لعدم إنهاء الأمر.

إن كنا قد تعلمنا شيئًا، فهو أن معدلات الخصم مهمة. ففي حياتك الشخصية، تؤثر على مدى صعوبة عملك، وكم تشرب (مشروبات كحولية) وتقامر، ونوع التعليم الذي تحصل عليه. وعلى المستوى الاجتماعي، يتعلق معدل الخصم بمسائل حول مدى صعوبة مكافحة تغير المناخ وكم يجب أن نستثمر في الحفاظ على التنوع البيولوجي. إن تجاهلنا أهمية المستقبل البعيد، فلن تبدو الإجراءات ضرورية. ولكن إذا التفتنا إلى المستقبل البعيد، فسنرى هذه المخاوف الرئيسية.

والخصم مهم أيضًا لمدى إصرارنا على السعي لتحقيق معدل أعلى من النمو الاقتصادي. فمعدل النمو الأعلى يعني أن المستقبل، في مرحلةٍ من الوقت، سيكون أغنى بكثير مما سيكون في الأحوال الأخرى، وكما قلت سابقًا، إنه يعني أيضًا أن البشر سيكونون أفضل حالًا بكثير. فإلى أي مدى يجب أن نشعر بأننا ملزمون بتحقيق هذه الحالة الأغنى؟ إذا كنت مهتمًا باليوم فحسب، لن يكون لديك الدافع للعمل لصالح نمو مستدام أعلى.

يتصرف معظمنا بإيثار، خاصةً تجاه أبنائنا وأحفادنا. لكن هذا الشكل من الإيثار الجزئي لا يجعلنا نهتم كثيرًا بأحفاد الآخرين.

عندما يصوت الناس أو يتخذون قرارات أخرى تؤثر على الأجيال القادمة ككل، فإنهم يتصرفون غالبًا بأنانية تامة. تكون الآفاق الزمنية السياسية قصيرة جدًا في العادة، وغالبًا لا تمتد أبعد من الانتخابات التالية أو الدورة الإعلامية التالية. إذ يحرص الناخبون على تلقي المزيد من الإنفاق الحكومي الآن وتأجيل الضرائب المطلوبة إلى المستقبل البعيد. تفعل قلة من الحكومات جل ما في وسعها لتعزيز النمو الاقتصادي في المستقبل البعيد. خلاصة القول هي إن الاهتمام بالمستقبل شيء لا يحدث تلقائيًا، حتى لو كنت تعشق أحفادك أو ستعشقهم. عندما يتعلق الأمر بمعدل الخصم للقرارات الاجتماعية، يجب أن نختار بحكمة.

بالنسبة لقرارات معينة، مثل قطع شجرة أو تركها، تحث قوى السوق حتى الأشخاص الأنانيين على التفكير في المستقبل البعيد. إذا تركت الشجرة قائمة، فقد يزيد ثمنها. وإن كنت تمتلك لوحة لرامبرانت، فمن المحتمل أن تحتفظ بها في حالة جيدة، حتى لو كنت أحمقًا أنانيًا غير مثقف وغير مهتم بالإرث الفني للهولنديين. ومع ذلك، لا تنطبق هذه الأمثلة إلا عندما وجود حقوق ملكية محددة جيدًا

لأصول معينة. فالدوافع وراء هذه السلوكيات لن تحفزنا على الحفاظ على البيئة أو تعظيم معدل النمو الاقتصادي المستدام. ومرةً أخرى، لا يأتينا عمق الاهتمام المناسب بالمستقبل البعيد تلقائيًا، على الأقل ليس بمجموعة متنوعة من الحالات.

بعبارةٍ أخرى، عندما يتعلق الأمر بالأصول غير القابلة للتداول والقابلة للتخزين، لا تعكس الأسواق تفضيلات الأفراد الذين لم يولدوا بعد. يعتبر فرع الاقتصاد المعروف باقتصاد الرفاه الأسواق المثالية مثلًا معياريًا، ومع ذلك لا يمكن أن تتعاقد الأجيال القادمة في أسواق اليوم. لكن إن كان لنا أن نتخيل انخراط أجيال المستقبل في مثل هذه التعاقدات، فقد تصب القرارات الحالية في مصلحتهم. إنه عام 2018، لن يستطيع الأشخاص المستقبليين في عام 2068 التعبير عن تفضيلاتهم عبر معظم الخيارات التي نتخذها اليوم، مثل سرعة تعزيز الثروة المستقبلية أو مقدار التخفيف من مخاطر الكوارث الجسيمة.[4]

4. لمعرفة كيف يعمل هذا، فكر في مستقبل أكثر ثراءً بعد مئة عام من الآن. رغم ارتفاع الثروة الإجمالية، قد يموت بعض الأفراد بسبب القرارات الحالية، مثل الإهمال البيئي. إن تمكن هؤلاء الأفراد من المزايدة على سياسات اليوم، سيحاولون زيادة الاهتمام بالمستقبل. إن اعتبرنا أن نمو الثروة يتطابق (تقريبًا) مع معدل

دعنا ننظر الآن في بعض الخيارات الأساسية حول كيفية تقييم المستقبل البعيد. مرةً أخرى، فكر في صانع القرار الذي يوازن بين المصالح الحالية والمستقبلية، أو حياة البشر في هذه الحالة. إن طريقة عمل الخصم هي كالآتي: إن خصمنا المستقبل بنسبة خمسة بالمئة، فإن وفاة الشخص اليوم تعادل وفاة 39 مليار شخص بعد خمسمئة عام من الآن. أو بدلًا من ذلك، وبنفس معدل الخصم هذا، إن وفاة شخص بعد مئتي عام من الآن تساوي وفاة 131.5 شخص بعد ثلاثمئة عام من الآن. بعد التفكير، سيشارك قلة من الناس، بعد تنحية مصلحتهم الأنانية في الفترة الزمنية الحالية، هذه الاستنتاجات كأساس لاتخاذ القرارات الأخلاقية.[5]

أو لنفكر في المقارنة بشكل مستقبلي. تحت أي معدل خصم إيجابي، بغض النظر عن مدى انخفاضه، يمكن أن تساوي حياة واحدة اليوم

الفائدة أو الخصم، فإن عروضهم، وفقًا لشروط اليوم، ستكون بنفس أهمية عروضنا. وإذا كان للسياسة القدرة على إحداث تأثير كبير على حياتهم، فمن الممكن أن يكون أفراد الأجيال القادمة هم المزايدون المهيمنون في تقييم السياسة. ومع ذلك، فإن أسعار السوق الحالية لا تمنحهم أي أهمية، أو تمنحهم أهمية من خلال إيثارنا غير الكامل فقط. يمكنك اعتبار هذا دليلًا إضافيًا على أن الأساليب الحالية تقلل من أهمية تخصيص الموارد للأجيال القادمة.

5. بشأن كيفية استجابة الأفراد للاستفسارات حول الحياة الحالية والمستقبلية، انظر فريدريك (2003، 2006).

أكثر من مليون حياة في المستقبل. قد يستحق الأمر كامل البقاء اللاحق للجنس البشري، إن استخدمنا أفقًا زمنيًا طويلًا كفايةً للمقارنة. يجب أن نشكك، على أقل تقدير، في تطبيق معدلات الخصم الإيجابية على كل خيار أمامنا. يجب أن نكون أحيانًا أقل استعجالًا وأن نولي المستقبل اهتمامًا أكبر.

حتى لو كنت تعتقد أن الاستعجال الفردي مبرر في بعض الأحيان، فالاستعجال لن يبرر الخصم الإيجابي للرخاء عبر الأجيال. قد يعني التفضيل الزمني أن الفرد يفضل تناول شريحة لحم جيدة للعشاء عاجلًا وليس آجلًا. حتى لو كان هذا منطقيًا –ففي النهاية، إنك تجوع أكثر كل دقيقة– لا ينطبق هذا النوع من التفضيل الزمني على الأطر الزمنية الأطول، بما فيها الأجيال القادمة. لن يحصل أحفاد أحفادنا الذين لم يولدوا بعد على المزايا لبعض الوقت. لكنهم في نفس الوقت لن يجلسوا وينتظروا بفارغ الصبر مع بطونهم الخاوية. لا يمكن المجادلة بأن فترتهم الزمنية القادمة ستكون أقل قيمة لمجرد أنه يجب عليهم انتظارها. وبالمثل، لا يمكن المجادلة بأن فلاحي العصور الوسطى استفادوا من كونهم قد ولدوا قبلنا، وأكلوا

خبزهم في وقت أبكر. عندما نفكر في فترات زمنية طويلة ونحصي السنوات التي تسبق ولادة الأفراد، يجب أن نتجاهل الاستعجال كعامل وثيق الصلة لعدم انطباقه. وبالتالي، فإن التفضيل الزمني لا يبرر الخصم الكبير للمستقبل البعيد، حتى لو كان يبرر رغبة توم في تناول شرائح اللحم للعشاء عاجلًا وليس آجلًا.[6]

هناك طريقة أخرى للتفكير في سبب خطأ معدل خصم الوقت المرتفع تتضمن تجربة فكرية غير عادية إلى حد ما – قد يقول البعض عنها غريبة. تقترح نظرية النسبية لأينشتاين أنه لا توجد إجابة واقعية واحدة على السؤال «ما الوقت الآن؟»، إذ يتعلق أي قياس للوقت (متى «الآن»؟) بمنظور المراقب، وسرعة ذلك المراقب بالنسبة لسرعة الضوء. بعبارةٍ أخرى، إذا كنت تسافر بسرعة كبيرة،

6. لاحظ، بالمناسبة، أن التفضيل الزمني الفردي مفهوم معقد. ماذا لو كنت جائعًا جدًا وأرغب في تناول الطعام الآن وليس لاحقًا؟ هل يعتبر هذا تفضيلًا زمنيًا؟ أم أن التفضيل الزمني يعني أنه يجب تفضيل «تجربة الأكل» نفسها –الحفاظ على مستوى الجوع ثابت– عاجلًا وليس آجلًا؟ وإذا حافظنا على كل شيء ثابت، فبأي منطق يمكننا القول إن الوقت قد مضى؟ لذا، فإن مرور الوقت يعني أن شروط ثبات العوامل لا يمكن أن تكون دقيقة تمامًا، ولكننا نعود إلى مسألة ما الذي يجب أن يتغير مع مرور الوقت المفترض.
يمكن القول إن جميع حالات «البضائع في فترات زمنية مختلفة» هي بضائع مختلفة ببساطة، مع ملاحظة أن الاقتصاديين يعرّفون «البضائع» من حيث التفضيل الظاهر والسواء. لم تُحل هذه المشاكل الفوضوية، لكنها تلقي مزيدًا من الشك على فكرة عقلانية التفضيل الزمني الإيجابي البحت في حد ذاته.

فأنت تنتقل إلى المستقبل بمعدل سريع للغاية. ومع ذلك، يبدو غريبًا، على أقل تقدير، أن نخصم رخاء الناس مع زيادة سرعتهم. إذا أرسلنا، مثلًا، مركبة فضائية بسرعة تقارب سرعة الضوء، فإن رواد الفضاء سيعودون إلى الأرض، بالكاد متقدمين في العمر، بعد ملايين السنين. هل يجب أن نولي اهتمامًا أقل لسلامة مركبتنا الفضائية، وبالتالي لرفاه روادنا للفضاء، وسرعة هذه المركبات؟ هل يجب علينا –نتيجةً للخصم الإيجابي– ألا نزودهم بالوقود الكافي للهبوط الآمن؟ وإذا رفضت الحكم على هؤلاء الرواد الشجعان بالموت، فكيف يختلفون عن غيرهم من سكان المستقبل البعيد؟

بدلًا من ترك رواد الفضاء يموتون بسرعة، يمكننا التفكير في الكون باعتباره كتلة من الزمكان رباعي الأبعاد. لن نخصم رخاء الإنسان للمسافة الزمنية في حد ذاتها أكثر مما نخصمه للموقع المكاني في حد ذاته. فمن الناحية الأخلاقية، قد يكون الوقت وهم حقًا، كما اقترح بوذا منذ آلاف السنين.

ومع ذلك، فإن الخصم للمخاطرة مبرر بطريقة لا تبرر الخصم لمرور الوقت الصرف. إذا كانت الفائدة المستقبلية غير مؤكدة، فيجب

أن نخصم هذه الفائدة بناءً على ذلك لأنها قد لا تحدث. لكن هذه الممارسة لا تؤثر على القلق العميق بشأن المستقبل البعيد. فبخصمنا للمخاطرة بالتحديد، نسعى لحماية مستقبلنا من المآسي الكبرى، وبالتالي جعل المستقبل أقل خطورة. إذا عززنا معدل النمو المستدام طويل الأجل، مثلًا، فإننا نجعل المستقبل أقل خطورة بالفعل. بدلًا من تجاهل المخاطر، يراعي المنظور ذو التوجه المستقبلي المخاطر طويلة الأجل ويحاول خفضها. قد يشجعك عامل المخاطرة على إنفاق أموالك الآن، وإلا فقد يسرقها شخص ما. لكنه لن يثنينا عن الاهتمام كثيرًا بالنمو المستدام طويل الأجل.

قبل المضي قدمًا، دعونا ننظر في أهمية المقارنات العددية المعروضة أعلاه للأحداث التي تقع بعد مئة أو مئتين أو حتى خمسمئة عام في المستقبل. قد يبدو أنه لا يوجد شيء نفعله اليوم يمكن أن يؤثر على العالم بذلك البعد، وخاصةً عندما يتعلق الأمر بقضايا السياسة. ومع ذلك، تشير أحدث الأدلة إلى أن القرارات السياسية والاقتصادية الجيدة (أو السيئة)، والوجود العام للازدهار، لها آثار مستمرة تمتد لقرون في المستقبل. فلسياسات القرنين السادس عشر والسابع

عشر الاستعمارية آثار مستمرة على الازدهار اليوم، بل إن هناك بحوثًا تشير إلى أن ازدهار منطقة ما قبل ولادة المسيح بفترة طويلة يحمل قوة تنبؤية لازدهار تلك المناطق اليوم.[7]

لسبب ما، تميل المؤسسات الجيدة وتاريخ الازدهار إلى امتلاك آثار دائمة. يمكن أن تمول الثروة حكومة أفضل وتمكّنها، وهذا بدوره يؤدي إلى ثروة إضافية ومؤسسات أفضل. يمكن أن تستمر الذكريات المؤسسية للنجاح الاقتصادي والحكم الرشيد لفترات طويلة من الزمن. ويمكن أن تستمر الممارسات الثقافية مثل الدهاء التجاري أو الاهتمام بالأسواق الخارجية لعدة قرون.

تمتعت إنجلترا، التي قادت الثورة الصناعية، بسمات مؤسسية إيجابية تمتد جذورها إلى زمن بعيد في تاريخها، مثل أسواق العمل الحرة نسبيًا في العصور الوسطى وتشكيل وحدة وطنية متماسكة مع لغة وجيش وبرلمان. حملت ممارسات الإمبراطورية بعد ذلك

7 . استطلع سبولوري واتشيارغ (2013) هذا البحث. يوضح أسيموغلو وجونسون وروبنسون (2001، 2002، 2005) كيف أن قرارات ومؤسسات الحقبة الاستعمارية المبكرة ما تزال تؤثر على الأداء الاقتصادي اليوم. ويظهر كومين وإيسترلي غونغ (2010) إلى أي مدى ما تزال الثروة الإقليمية لعام 1000 قبل الميلاد تتنبأ بالثروة الإقليمية اليوم.

بعض هذه المؤسسات عبر المحيطات، كما حدث عندما استقر البريطانيون في معظم أمريكا الشمالية وحدود الكرة الأرضية (وإن لم تستفد كل المناطق من الجانب المشرق للحكم البريطاني). وليس صدفةً أن تظل العديد من الأراضي الأصلية للإمبراطورية الرومانية من أغنى دول العالم وأكثرها نجاحًا. كانت الصين أيضًا دولة غنية نسبيًا في السابق، وهذا الازدهار يعاود الظهور اليوم. فقد أظهر رجال الأعمال الصينيون لقرون دهاءً تجاريًا خاصًا في جميع أنحاء العالم؛ وهذا مرةً أخرى له علاقة بالتاريخ.

بالطبع، لا ينطبق استمرار الازدهار على كل حالة. فمعظم العالم العربي اليوم دون مكانته التاريخية النسبية بكثير. فقد كانت بغداد غالبًا إحدى أفضل المدن وأكثرها إثارةً للاهتمام للعيش فيها منذ نحو ألف عام، لكنها اليوم تصارع. ومع ذلك، إن فكرنا من حيث المتوسطات، نرى الكثير من الأدلة على أن التاريخ قد يكون مهمًا لفترات زمنية طويلة جدًا. لذلك، فإن أي عمل يقوي المؤسسات الجيدة اليوم، من حيث القيمة المتوقعة، له امتداد سببي يمتد لقرون

في المستقبل. مرةً أخرى، هذا يعني أن اختيارنا لمعدل الخصم ذات أهمية بالغة.

يمكننا أن نرى أيضًا أهمية الإيمان في الحجة الشاملة. لكي نفهم تمامًا أهمية فعل الصواب، وأهمية تكوين الثروة وتقوية المؤسسات، يجب أن ننظر بعمق شديد في المستقبل البعيد. وكما ذكرت بإسهاب، هذا استنتاج يوحيه العقل. ولكن في العالم الحقيقي للدوافع البشرية الفعلية، إن تطبيق العقل المجرد على هذه الآفاق الزمنية الطويلة أمر نادر وغير مفيد عندما يتعلق الأمر بإجبار الناس على فعل الصواب. فالمواقف الفعلية المطلوبة للحث على قبول هذه الآفاق الزمنية الطويلة هي أقرب، من الناحية النفسية، بكثير إلى نوع من الإيمان. لا يمكننا أن نرى هذه المكاسب البعيدة المتوقعة، لكن يجب أن نؤمن بها رغم ذلك، ويجب أن نحتفظ بهذه المعتقدات قريبةً وعزيزةً على قلوبنا. وبهذا المعنى، يجب أن نرفض بشدة الاتجاه العلماني الحديث للادعاء بأن السياسة الجيدة يمكن أو يجب أن تكون خالية من الإيمان.

يوجد، بالطبع، العديد من الأشكال السيئة للإيمان بالسياسة، ولا ينبغي لنا أن نشجع المعتقدات السياسية (أو غيرها) في التجاهل المتعمد للعقل. لكن لا يمكننا التخلي عن الإيمان نفسه كأداة تحفيزية، لأن السياسة مبنية بالضرورة على نوع من الإيمان. يعد الافتقار –بل والرفض المتعمد أحيانًا– لمفهوم الإيمان، كما هو شائع في العقلانية العلمانية، إحدى أكثر سمات العالم المعاصر إثارةً للقلق. فقد جلب لنا بعض المكاسب الحقيقية للغاية فيما يتعلق بالحرية الشخصية، لكنه يهدد أيضًا بتقليل قدرتنا على اتخاذ أفضل الخيارات.

هل يجب أن نخصم *الماضي*؟

حتى الآن كنا ننظر في قيمة المستقبل مقارنةً بالحاضر. ولكن هناك طريقة أخرى لمعالجة مشكلة الوقت، وهي التساؤل عن قيمة الماضي مقارنةً بالحاضر. هذه هي المعضلة التي نواجهها عندما تثار أسئلة حول التعويض عن مظالم الماضي، مثل السرقة أو العبودية الماضيتين. في هذه الحالات، يجب أن نسأل أنفسنا إلى أي مدى يجب مراعاة تكلفة الماضي في الوقت الحاضر.

يطبق أحد الأساليب المتبعة في مشاكل التعويض معدلًا قياسيًا للخصم الإيجابي على التكاليف السابقة لتحويلها إلى قيمة حالية. لنقل إن معدل الخصم هو سبعة بالمئة. إذا سرق سلفي ألف دولار من أسلافك في عام 1854، يجب أن أدفع لك سبعة بالمئة مركبة عن كل عام بين 1854 و2018. يفترض أن يبطل هذا الضرر أو يصحح الظلم. لكن إذا أجريت الحسابات، فإن هذا يصل إلى أكثر من 65 مليون دولار. سيحكم معظم المراقبين بصورة صحيحة أن هذا الحكم التعويضي مبالغ فيه. لو لم تحدث السرقة، فمن غير المرجح أن يكون لديك أنت أو أحفادك أي شيء يقارب هذا المبلغ اليوم. في الواقع، نظرًا لمدى سهولة تبديد الميراث، ستكون محظوظًا لامتلاك أي شيء على الإطلاق. علاوةً على ذلك، وبغض النظر عن مدى مبالغتك في الإعلان عن عدالة هذا التحويل، فليس لدي الملايين لأعطيها لك. إذا كنا سنمنح تعويضًا أصلًا، فإن مقدار السرقة الأولية مضاف إليه بعض العلاوة المتواضعة للمعاناة أكثر واقعية.[8]

8. كون (1997) يتابع هذه الأسئلة.

والخلاصة كالتالي: عندما نعمل من الماضي باتجاه الحاضر، فإننا عمومًا لا –ولا ينبغي أن– نطبق معدل قياسي للخصم الإيجابي لجعل الفترة اللاحقة من الوقت أقل قيمة. مرةً أخرى، لا يمكن تطبيق معدل الخصم الإيجابي دون تمحيص، خاصةً على فترات طويلة من الزمن.

ولكن، توجد حجة أخرى تدفعنا نحو معدلات خصم منخفضة نسبيًا. ليست كل القيم قيمًا اقتصادية، ومن المرجح أن تحتوي الحزمة التعددية على ما يسمى بالسلع المثالية، وسلع المنفعة العامة، وربما القيم الأفلاطونية. هذه السلع، بحكم التعريف، غير مستمدة من التفضيلات الفردية؛ بل تشير، وفقًا لبعض النظريات الأخلاقية، إلى شيء جيد موضوعيًا في حد ذاته. فمثلًا، عندما يتعلق الأمر بقيمة الجمال الأفلاطوني، فإننا نهتم بوجوده بأية حال؛ ولا نهتم كثيرًا بالمستهلكين الذين يمكنهم الوصول إليه عندها. تبدو القيم غير التفضيلية أقل المرشحين المؤهلين للخصم الزمني القوي، وبالتالي فإن الاهتمام بالقيم غير التفضيلية يعزز الأهمية التي يجب أن نضعها للمستقبل بالنسبة للحاضر.

ربما لم تقنعك هذه الحجج. يصعب طرح أسئلة اقتصادية وفلسفية جدية حول العالم بعد خمسمئة عام من الآن، أو حتى بعد مئة عام من الآن. وقد كان مثال نظرية آينشتاين هو الأغرب. حتى الحديث عن التفضيل الزمني عبر الأجيال أمر محير. لذلك ليس لدينا حجة واضحة بأن معدل الخصم لرخاء الإنسان يجب أن يكون صفرًا تمامًا. ولكن مع ذلك، لقد قوضت بشدة فكرة وجوب خصم المستقبل البعيد بمعدلات عالية جدًا وبالتالي منحه أهمية أقل بكثير في حساباتنا.

حجة تكلفة الفرصة البديلة

يقدم بعض الاقتصاديين حجة تكلفة الفرصة البديلة لخصم تدفقات الموارد أو الدولارات، واسمحوا لي بصفحة أو اثنتين لأن هذا يصبح تقنيًا نوعًا ما.[9] تشير هذه الحجة إلى أن استثمار دولار اليوم بعوائد إيجابية سيحقق أكثر من دولار في العام المقبل. رأس المال منتج عمومًا. لذا فإن الدولار اليوم يساوي أكثر من دولار في المستقبل لأن

9. انظر ليند وآخرون (1982)، آرو وآخرون (1994)، وبروم (1994)، وبرينان (2007)، وغولييه (2013). وأيضًا يناقش كون (2007) هذه القضايا.

الدولار اليوم يمكن استثماره أكثر من دولار الغد. من الناحية الاقتصادية، إن معدل الفائدة الإيجابي يساوي معدلات الإحلال الحدية بمرور الوقت، أو بعبارةٍ أخرى، يعبر عن قيمة الدولار المستقبلي بالنسبة للدولار الحالي. لا تتطلب هذه الحجة تفضيلًا إيجابيًا للوقت.

وبالمناسبة، هذه الحجة لا توحي بأننا نقبل أسعار الفائدة المرصودة في السوق دون تمحيص كمقياس لمدى خصمنا للمستقبل. بل يجب أن نعدل أسعار الفائدة في السوق وفقًا للمخاطر وتكاليف المعاملات والعوامل المعقدة الأخرى، مثل الضرائب. ولكن، قد يكون سعر الفائدة في السوق نقطة انطلاق تقريبية للتفكير في مقدار خصم المستقبل.[10]

10. حجة الخصم هذه أكثر تعقيدًا مما هو معروف أحيانًا. لا تتطلب تفضيلًا زمنيًا، ولكنها تتطلب افتراضات حول قابلية الإحلال بين الزمني للاستهلاك. يحدد تناقص المنفعة الحدية، بالمعنى الكلاسيكي، في نقطة زمنية معينة. ولكن كيف تتنوع المنافع الحدية المختلفة للاستهلاك عبر الزمن؟ كيف يقارن 2 مليون دولار في العام المقبل بمليون دولار اليوم؟ يختلف هذا المتغير عن التفضيل الزمني الكلاسيكي أو المنفعة الحدية المتناقصة الكلاسيكية. لكي تنجح الحجة الاقتصادية الكلاسيكية، يُفترض عادةً أن الاستهلاك في الغد هو بديل قريب نسبيًا للاستهلاك اليوم.

تعبر حجة تكلفة الفرصة البديلة عن منطق قوي، ولكن في حال فهمها بشكل صحيح، فإنها لا تعارض الاهتمام العميق بالمستقبل البعيد.

أولًا، لا تتعامل الحجج الاقتصادية سوى مع الثروة؛ لا تؤسس هذه الحجج خصمًا إيجابيًا قويًا عبر *الرخاء*. إن كان معدل النمو المستدام الأعلى يعزز الرخاء بمرور الوقت، فهذا هو الرخاء الذي يهمنا. ويجب ألا نخصم رخاء المستقبل، حتى لو رأينا أسبابًا لخصم الموارد المادية أو مصادر الدخل المستقبلية. الرخاء هو غاية في حد ذاته، لكن الثروة هي مسلك للرخاء والقيم التعددية الأخرى. وبالنسبة لأهم جزء من الحزمة التعددية –الرخاء– فإن اهتمامنا العميق بالمستقبل البعيد سيستمر. إذا تمكنا من تحقيق مكاسب مستمرة في رخاء الإنسان للمستقبل، فسيكون لدينا نبات كروسونيا خاص بنا، وستظل قضية تعظيم النمو المستدام قائمة.

ثانيًا، حتى لو وضعنا الرخاء جانبًا، فإن المغزى من حجة تكلفة الفرصة البديلة هو أنه يمكن استثمار الثروة المادية اليوم وكسب معدل عائد إيجابي، على الأقل في المتوسط. إنها حجة جيدة

للاستثمار الكبير في المستقبل؛ وليست حجة *لتقليل* الاهتمام بالمستقبل.

توجد حجة أخرى للخصم القوي للمستقبل وهي أن هؤلاء الأفراد سيكونون أفضل حالًا أو سيكونون أكثر ثراءً مما نحن عليه اليوم. ولكن حتى لو أخذنا فرضية المساواتية في هذه الحجة كأمر مسلم به، فإنها ستؤدي إلى خصم للثروة بدلًا من الخصم عبر الزمن. سينطبق الخصم على أثرياء اليوم أيضًا، لكن قلقنا العميق بشأن المستقبل البعيد سيستمر. فمن ناحية، لن يكون الكثير من الأفراد، وحتى في المستقبل، أثرياء مطلقًا على الأغلب، أو على الأقل لن يكونوا أثرياء ما لم نفعل الصواب. إننا نختار ثرواتهم في الأساس من خلال السياسات الحالية (إن اخترناها بشكل صحيح)، لذا لا ينبغي أن نفترض ثروتهم كمبرر لإهمالهم. أو ربما سيكونون أثرياء معظم حياتهم، لكنهم لن يكونوا أثرياء جدًا عندما يواجهون مأساةً شديدة أو مرضًا خطيرًا. وبغض النظر عن مدى إشراق المستقبل، فإنه ما زال سيسفر عن تدفق مستمر من المآسي البشرية. والسبيل لتقليل تلك المآسي، مرةً أخرى، هو تعظيم النمو المستدام.

بدلًا من اختيار معدل خصم صفري تمامًا، أقترح فرضية أكثر تواضعًا، والتي أشرت إليها بالفعل ولكني سأسميها الآن رسميًا: **القلق العميق على المستقبل البعيد.** من وجهة النظر هذه، لا ينبغي أن نقلل من قيمة الخسائر الكارثية كثيرًا لمجرد أن تلك الخسائر بعيدة زمنيًا. ففي حالة غياب العوامل المؤهلة، لا ينبغي أن يتسبب أي مقدار زمني في حد ذاته في تضاؤل أهمية المآسي الكبرى واسعة الانتشار في الوقت الحاضر. يجب أن نصدق أن نهاية العالم هي حدث مروع حقًا، حتى لو حدث هذا الانهيار في المستقبل البعيد. وبالمثل، فإن استمرار الحضارة بعد ثلاثمئة عام من الآن أفضل بكثير من عدم وجود حضارة أخرى في ذلك الوقت. إن حضارة المستقبل الأكثر ثراءً أفضل بكثير من حضارة المستقبل الأقل ثراءً. تلك هي تداعيات القلق العميق على المستقبل البعيد.

إذا كنت مهتمًا تقنيًا ورياضيًا، فيمكنك قراءة الملحق أ لاحقًا، الذي أضع فيه نسخة مما يسمى معيار التجاوز. إنه طريقة رسمية لتحديد قلق عميق بشأن المستقبل البعيد، لكنك لست بحاجة إلى الرياضيات لفهم الحدس. يتضمن معيار التجاوز ما يلي: نظرًا

للحركة المتزامنة طويلة الأمد للنمو المستدام ورخاء الإنسان، إذا كان أحد مسارات النمو أعلى من الآخر باستمرار مع مرور الوقت، فيجب أن نفضل مسار النمو الأعلى. ففي مرحلة ما في المستقبل، سيجعل معدل النمو الأعلى الناس أفضل حالًا بكثير، وهذا المسار يستحق الاختيار حتى لو انطوى على بعض التكلفة من حيث الاستهلاك الضائع اليوم.

يدفعنا معيار التجاوز نحو تعظيم ويلث بلس، كما حددنا في الفصل السابق، ولكن دون الالتزام بفكرة أن الرخاء المستقبلي يكافئ *تمامًا* الرخاء الحالي. لذا فإن معيار التجاوز ليس وجهة نظر أخلاقية نهائية أو حاسم حول كيفية مقارنة القيم الحالية والمستقبلية في كل وجميع الظروف. بل إنه يمثل قاعدة عملية واحدة، نوعًا من التزام بالحد الأدنى بمستقبل رخاء الإنسان. سأناقش هذا أكثر في الملحق أ، ولكني أوصي الآن ببساطة بالاحتفاظ بالحدس والانتقال إلى الفصل التالي.

5 ماذا عن توزيع الثروات؟

لم تأكل الآيس كريم وأحدهم يموت جوعًا في مالاوي؟ هذا مثال عن سؤال قديم في الأخلاق، لم يزل صعب الإجابة.

في أي نظرية أخلاقية تأخذ بعين الاعتبار مصالح الناس بطريقة عالمية، تبدو التزاماتنا الشخصية تجاه الفقراء قوية. فعلى سبيل المثال، يعيش عدة مليارات إنسان في العالم اليوم بأقل من دولارين في اليوم الواحد. في العام الماضي مات ملايين الأطفال من أمراض يمكن منعها مثل الإسهال، وعانى بعضهم توقف النمو. إذا عُرضت علينا هذه الأمثلة، يسهل أن نشعر أن علينا أن نهتم بهذه المشكلات اهتمامًا أكبر ونوفر لها موارد وطاقة أكثر مما نوفر لها اليوم، وهو أمر ينبغي علينا فعلًا. لكن السؤال الأصعب هو: إلى أي مدى تتسع هذه الالتزامات وهل ينبغي أن تمنعنا من السعي إلى أهدافنا الشخصية أو الفردانية؟ خلافًا للفلسفة النفعية، تقول أخلاق الحدس المشترك إن لنا حقًّا أن نعيش حياتنا وخططنا فيها.

حسب بعض الآراء بشأن التزاماتنا للآخرين، يجب على كل فرد أن يعمل عددًا معينًا من الساعات في العمل الخيري، أو أن يرسل معظم دخله إلى الفقراء. يجب على الأطباء الأغنياء أن يقضوا معظم حياتهم العملية، أو كلها، في القرى الإفريقية. يجب على مزيدٍ منّا أن يصبحوا أطباء أو ممرضين، إلا إذا كان الأنفع أن يصبح المرء مستثمرًا في وول ستريت ومتبرّعًا غنيًّا. قد تبدو هذه الخيارات صالحة في نظرك، ولكن ما مدى استعدادك لتطبيقها والعمل بما تقول؟ هل أنت مستعد لمساواة مصالح الغرباء بمصالحك أنت، أو بمصالح أهلك

وأصدقائك؟ إذا كنت مقتنعًا بمنطق الخيريّة النفعي، فعلى كل أمٍّ إذن أن تترك ابنها أو تبيعه حتى تجمع مبلغًا من المال وترسل به طعامًا لأبناء غيرها. هنا يتوقف معظم الناس ويبحثون عن مبدأ أخلاقي يحدّ التزاماتنا تجاه الفقراء.

من المشكلات أمامنا أن حاجات الذين يعانون ضخمة جدًّا إلى درجة لا يستطيع معها إلا بعض الأغنياء أو أصحاب النفوذ أن ينفذوا مشاريع خيرية من اختيارهم. أما معظم الناس فسيصبحون –إذا التزموا بهذه المبادئ– عبيدًا للمنفعة العامة، لا يخدمون إلا مصالح الآخرين ولا يأكلون إلا الكفاف. النتيجة هي أن النفعية –أو حتى كثيرًا من أشكال العواقبية– ينظَر إليها عادة على أنها فلسفة أخلاقية كثيرة المطالب. الناس من هذه الفلسفة في معسكرين: الذين يرفضون النفعية بسبب مقتضياتها الشديدة المرفوضة، والذين يلتزمون بالمنطق النفعي التزامًا متسقًا متطرفًا ويدعون إلى تضحية أكبر، مثل بيتر سنغر في أول حياته.

كما قلت من قبل، مذهبي هو التعددية وليس النفعية البسيطة. لكن المنفعة قيمة مركزية ومهمة، لذا أود أن أواجه هذه المعضلات وأنظر في مجال التزاماتنا نحو الفقراء. لكنني لا أريد هنا أن أركز على المقارنة بين العمل الخيري الحكومي والعمل الخيري الخاص. نعم، هي مسألة عملية مهمة، لكنني سأركز بدلًا منها على السؤال المفاهيمي الأوسع: هل النمو أم التوزيع –في القطاع العام أو الخاص– هو الأنفع في مساعدة الفقراء؟ بهذه الصيغة، نجد أمامنا قيودًا شديدة على توزيع الثروة، حتى إذا قبلنا الإطار النفعي. بعبارة أخرى، سأدعم موقف أخلاق الحدس المشترك، التي تسمح (عمومًا) بالسعي نحو أهداف الحياة الفردية.

يمكن أن نقول قولًا معقولًا، وصحيحًا في رأيي، أننا ملزمون بمساعدة الفقراء أكثر مما نساعدهم الآن. لكن المنهج الصحيح لهذه الالتزامات العالمية لا يؤدي إلى الاستعباد ولا إلى إعادة التوزيع الشاملة للثروة الشخصية. يجب على معظمنا أن يجتهد في عمله، ويبتكر، ويخلص لحضارتنا، ويبني مؤسسات صحية، ويدّخر لمستقبله، ويسهم في بناء جوٍّ من الثقة في المجتمع، ويكون ناقدًا عندما يلزم الأمر، ويحب أسرته. إن التزاماتنا الأقوى هي الإسهام في النمو الاقتصادي المستدام ودعم الانتشار العام للحضارة، لا مجرد إعادة توزيع الثروة بالمعنى الأضيق. على المدى البعيد، سيساعد النمو الاقتصادي واستقرار الحضارة الفقراء أكبر مساعدة.

يمكن التعبير عن هذه الفكرة كما يلي: يجب أن نوزع الثروة إلى الدرجة التي يتحقق فيها أكبر نمو اقتصادي مستدام. قد يعني هذا مزيدًا من إعادة التوزيع، وقد يعني نوعًا آخر من إعادة التوزيع، هو إعادة التوزيع المعززة للنمو. (فبرامج إعادة التوزيع الحكومية اليوم لا توزع جميعها الثروة للفقراء، ولا تعزز النمو الاقتصادي). لكن هذا لا يعني الطريقة النفعية أو العواقبية التي تلزمنا بإعادة توزيع معظم دخلنا الوطني للفقراء. ولا يعني أن الأفراد المنتجين ملزمون أخلاقيًّا بقضاء معظم سنين عملهم في خدمة الفقراء.

مع هذا، لم يزل يمكن تقديم حجة صالحة لدرجة من إعادة التوزيع. مثلًا، يمكن أن توزع دولة رعاية اجتماعية منظمة تنظيمًا جيّدًا التعليم والغذاء توزيعًا أوسع. يستفيد الأفراد الذين تدعمهم هذه الدولة، ويصبحون أقرب إلى الإنتاجية ودفع الضرائب، وأبعد عن إسقاط النظام العام. ومن فوائد إعادة التوزيع ما ينبع من التحسينات السياسية. تستطيع برامج الرعاية الاجتماعية

شراء ولاء بعض مجموعات الضغط وتقليل مشاعر اليأس، وهو ما يعزز النظام الاجتماعي. هذا وإن برامج الرعاية الاجتماعية تحسن شعور المواطنين تجاه دولتهم، وهو ما يعزز النظام العام والوفاق السياسي والاستقرار.[1]

تسوغ هذه العوامل بعض الاستثمار في الرعاية الاجتماعية –نعم، يجب أن نسميه استثمارًا– ومن ثم تدعم شيئًا من إعادة التوزيع. يمكننا أن نستخلص من هذه العوامل أيضًا الطبيعة المناسبة لإعادة التوزيع هذه، وهي أن تهدف لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

إذا تجاوز توزيع الثروة هامشًا معيّنًا، وأصبح زائد الكرَم، أصبح مضرًّا بالنمو الاقتصادي. في هذه الحالة، يقل عمل كثير من الناس، أو يقل اجتهادهم في العمل، وتثبّط الضرائب المرتفعة ريادة الأعمال وقد تؤدي إلى ركود اقتصادي. وإذا كان طلب معونة من الدولة أمرًا نظاميًّا سهلًا، فسيؤدي هذا إلى كثير من التلاعب لكسب المال والتواكل والفساد، ومن ثم سيؤدي إلى اختلالات مالية وقد يبلغ الأمر الإفلاس أو أزمة مالية. بالمقابل، إذا كانت نفقات الحكومة الاجتماعية قليلة التنظيم أو زائدة عن حدها، فقد تؤدي إلى ثقافة من التواكل والجريمة، تهدد النظام الاجتماعي. تدل الدراسات التجريبية على أن الإنفاق الحكومي على أي شيء سوى البنية التحتية مرتبط ارتباطًا إيجابيًّا بخفض معدلات النمو، على أن هذه النتائج مستخلصة بحساب الناتج الإجمالي المحلي التقليدي، لا باستخدام فكرة بديلة مثل ويلث بلس.[2]

---

1. انظر مثلًا أليسينا ورودريك (1994) وبريسون وتابليني (1994). وانظر غرينر، وسيملر، وغونع (2005، 132–133) لاستطلاع عن المنشورات المتزايدة عن أثر التوزيع على النمو.

2. نظر مثلًا، بارو (1991). يجادل غودن وهيدي ومفلز ودريفن (1999) أن نظام الرعاية الاجتماعية في دولة ديمقراطية لا يخفض معدل النمو الاقتصادي، لكنهم لا يستخدمون إلا عينيتين من البيانات، هولندا والولايات المتحدة.

التوزيع الزائد سيئ لسبب آخر، هو أنه يصعّب إدماج أعداد أكبر من المهاجرين من البلدان الفقيرة. يشعر الناخبون أن المهاجرين عبء على ميزانية الحكومة، سواء أكان هذا الشعور عقلانيًّا أم لا، ويسوؤهم أن يروا بعض المهاجرين يستفيدون من الحكومة. نعم، تجعل درجة معينة من الرعاية الاجتماعية الهجرة أسهل وتساعد المهاجرين على تثبيت أقدامهم والاكتفاء بأنفسهم. لكن رفع مستوى الفوائد يعني عادة، بطريقة أو بأخرى، خفض مستوى الهجرة، وخفضًا موافقًا في أفضل برنامج اكتشفناه إلى اليوم لمعالجة الفقر. يجب أن يحد هذا الأمر أيضًا تعلقنا ببرامج الرعاية الاجتماعية.[3]

لذا بدلًا من إعادة توزيع معظم الثروة، يمكننا أن نفيد العالم إفادة أكبر بالاستثمار في الأنشطة عالية العوائد، كدعم المهاجرين وإنتاج تقنيات عالمية جديدة، كالهواتف، وطرائق جديدة لتعزيز الإنتاجية الزراعية. يستهزئ كثيرون بمصطلح «اقتصاد التقطير»، لكن معظم الفوائد الاجتماعية تأتي على هيئة مقطرة. ينبغي طبعًا أن نفضل الطوفان على القطرة، وهو ما يعيدنا إلى رغبتنا في تعزيز معدل النمو المستدام قدر المستطاع.

هذه الالتزامات الفردية المذكورة ليست بعيدة عن أخلاق الحدس المشترك. لا شك أننا لم نردم بعد الفجوة بين العقل النفعي وأخلاق الحدس المشترك. حتى عندما يتفق العقل النفعي والحدس المشترك على تفضيل مسلك معين من

انظر أيضًا لندرت (2004). يجادل لندرت أن الإنفاق الاجتماعي المرتفع يجمَع عادة مع سياسات تعزز النمو، مثل خفض الضرائب على عوائد رأس المال. لكنه لا يثبت أن زيادة الإنفاق في أوروبا الغربية في حد ذاتها تعزز النمو الاقتصادي.

3. للنظر في الالتزامات النفعية، انظر سكار (1996). ينتقد سمارت وويليامز (1973) وراند (1967)، وشفلر (1982) ووولف (1982)، وريلتون (1984)، وناغل (1986) أيضًا فكرة الالتزامات النفعية المتطرفة.

السلوك، يكون هذا التفضيل راجعًا لأسباب مختلفة. تقول النفعية إن علينا أن نعمل وندخر ونبتكر لخدمة مصالح الآخرين، ومنهم الأجيال التي لم تأت بعد. تقول أخلاق الحدس المشترك إن علينا أن نعمل وندخر ونعتني بأسرنا لأننا نرى قيمة لحياتنا. يبقى كل منظور مستقلًّا في طرائقه وتسويغاته. ولكن، إلى الدرجة التي تتفق فيها الاستنتاجات العملية للمذهبين، يمكننا أن نرى أنهما جانبان من صورة أخلاقية أوسع. في النهاية، أنا أفضل التعددية، لا النفعية ولا أخلاق الحدس المشترك بحد ذاتها. بل، ولكي نبني تعددية مجدية، يكفي أن نعرف أن أداتين من الأدوات في صندوقنا الأخلاقي تشيران إلى اتجاهات متوافقة عمومًا.[4]

يمكننا الآن أن ننظر في أسباب الاختلاف الواسع بين الأنظمة الأخلاقية الحكومية والخاصة. في النطاق الخاص، يتفق الجميع على أن من حق الأم أن تعتني بطفلها بدلًا من أن تبيعه لترسل لأطفال الغرباء مالًا أو طعامًا. ولكن في النطاق العام، يؤمن كثير من الناس أن على الحكومات أن تكون غير متحيزة، على الأقل في نطاق حدودها الوطنية.[5] لا ينبغي للحكومة أن تفضل مصالح طفل على آخر، على الأقل ليس لنفس الأسباب التي تجعل الأم تفضل طفلها على طفل غيرها.

ولكن، لماذا تنقسم الأخلاق هكذا إلى قسمين؟ إن تكرار القول بوجود حدسنا بشأن هذا الأمر لن يسوّغه. ولكن، في نطاق هذا الكتاب، قد نستطيع أن نرى

4. يطرح هارلي (2009) سؤالًا: هل تستطيع العواقبية، حتى إذا حكمت بصوابية مجموعة من الأفعال، أن تنشئ التزامًا قويًّا بها؟ في الرأي التوفيقي الذي أقدمه هنا، يمكن أن يأتي حس الالتزام من أخلاق الحدس المشترك، إذا اقتضت الحاجة.

5. انظر غودين (1995).

سبب اختلاف الواجبات الأخلاقية بين الفرد الذي يتصرف في مجاله الخاص، والحكومة التي تسعى إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي المستدام. ليس هذا في الحقيقة إلا تطبيقًا آخر لمبدأ آدم سميث في تقسيم العمل. يسهل أن نرى لِمَ يصلح للآباء أن يعتنوا بأولويات أسرهم، ويصلح للحكومات أن تنشئ نظامًا قانونيًّا قائمًا على عدم التحيز وعلى حكم القانون. مرة أخرى، لا أقول إن هذه الحجة تسويغ دقيق لتعقيدات أخلاق الحدس المشترك كما تظهر في العالم، بكل التواءاتها وتنويعاتها المعتمدة على العادات. لكنني ببساطة أذكر أن الفجوة بين أخلاق الحدس المشترك وتحقيق أكبر منفعة، إذا فسرناها تفسيرًا صحيحًا، أصغر مما تبدو أول الأمر.

يمكننا أن نختبر هذه الفرضيات بالنظر إلى الحالات التي ينبغي فيها أن يفضل النفعي أو العواقبي إعادة التوزيع للفقراء المدقعين. مثلًا، تصبح حجة إعادة التوزيع أقوى إذا كان العالم سينتهي في المستقبل القريب. إذا كان الأفق الزمني قصيرًا جدًّا، أصبحت فوائد النمو الاقتصادي الأكبر قليلة وأفق التجميع مع الوقت محدودًا كذلك. في هذه الحالة، يصبح للعوائد الفورية للأعمال الخيرية وزن أكبر في حساب القرار. للتعبير عن هذه الحجة بأقوى صورها، تخيل أن العالم سينتهي غدًا. لن يكون لتعزيز معدل النمو أي فائدة تذكر؛ كل ما ينبغي أن نفعله هو أن نقيم حفلة ونستهلك ما نستطيع استهلاكه (بعد أن نطعم الجوعى، طبعًا).

أو، قد تصبح عوائد الاستثمار سلبية أو صفرية. في هذه الحالة، لا يمكن تجميع العوائد، ولن يؤدي تطاول الزمن إلى إيجاد نبتة الكروسونيا، وهنا يزداد الدافع لإعادة توزيع الثروة. تصلح درجة كبيرة من إعادة التوزيع أيضًا

في كثير من حالات «قارب النجاة»، مثلًا، إذا كانت مجموعة من الأفراد البائسين عائمين في البحر المفتوح ويتساءلون كيف يتشاركون علبَ اللحم فيما بينهم. تفترض هذه الحالات عادةً افتراضًا ضمنيًّا هو أن معدل العوائد من الاستثمار صفري أو سلبي، أو أن الاستثمار ببساطة غير ممكن في هذا الوضع المفترض. هنا كذلك، ليس أمام الأفراد نبتة الكروسونيا يسعون إليها. لذا، فإن من أهم الانتقادات الموجهة لحججي، موقف *التشاؤم التاريخي*. إذا صدق التشاؤم التاريخي، كما يقول كثير من المحافظين من المدرسة القديمة، فإن المعدلات المتوقعة سلبية، وما من نبتة الكروسونيا مستدامة، وحججي، وإن صدقت منطقيًّا، لا تنطبق على الحال. التشاؤم التاريخي إذن ليس مجرد مزاج أو موقف؛ لأنه إذا صدق، غيّر كثيرًا من آرائنا واختياراتنا العملية تغييرًا كبيرًا. لكن لأهداف حجج نبتة الكروسونيا، يكفي أن يكون النمو الاقتصادي الإيجابي ممكنًا محتملًا؛ هذه حجة من الحجج التي تتكرر بنيتها الأساسية في فصول هذا الكتاب. يقتضي الاحتمال الإيجابي أن حساب النمو سيسود تقديراتنا للعوائد المتوقعة من الاختيارات المختلفة. يمكننا إذن أن نرفض الموقف العملي النهائي الذي يتخذه المتشائمون التاريخيون، حتى إذا أقررنا أنهم أفضل من المتفائلين بشأن الحجج الموضوعية المتعلقة بالمسار المستقبلي للعالم.

إن الآراء الحديثة لعلماء الاجتماع لا توافق دائمًا هذه الاستنتاجات. يبدو أن كثيرًا من مؤيدي زيادة الإنفاق الحكومي –خصوصًا من غير علماء الاقتصاد– تعجبهم فكرة الانخفاض الكبير لمعدل الخصم. يود كثير من هؤلاء الناس أن تخصص الحكومة مزيدًا من الموارد للتعليم والبنية التحتية وتحسين البيئة،

وكل المواقف المرتبطة باليسار السياسي عمومًا، على الأقل في الولايات المتحدة. يرى أصحاب هذا الاتجاه أن خفض معدل الخصم يدعم كل هذه السياسات. لكنهم في الوقت نفسه يدعمون إعادة التوزيع، حتى عندما تعارض هذه السياسات النمو الاقتصادي. لذا فإن موقف اليسار السياسي غير متسق مع نفسه تجاه أهمية المستقبل. يعاني كثير من المفكرين اليمينيين من التناقض المقابل. يفضل هؤلاء المفكرون معدلات الخصم التي يحددها السوق، التي تكون عالية نسبيًّا، ولكن عند الحديث عن إعادة التوزيع، يظهر قلقهم بشأن العواقب على المدى الطويل.[6]

بالمقابل، أرى اهتمامًا عميقًا بالمستقبل البعيد في جميع الاتجاهات السياسية. إن من شأن الاهتمام الأكبر بالمستقبل أن يدعم السياسات التي تفضل اقتصاد السوق والنمو الاقتصادي والابتكار التقني. بل إن بعض الحجج الداعمة لهذه المؤسسات قد تتطلب في الحقيقة اهتمامًا كبيرًا بالمستقبل البعيد. فعلى سبيل المثال، تقتضي معدلات الخصم الإيجابية عادة أن علينا أن نعطي أهمية كبيرة لإلغاء المعاناة الحالية. إن تحريرات السوق، مهما كانت فوائدها على المدى الطويل، قد تزيد أحيانًا المعاناة الحالية لأنها تتطلب إعادة توزيع الموارد، إذ توجب على كثير من العمال أن يبحثوا عن عمل جديد. بل إن اقتصاد السوق عادة يستثمر فائضه في مشاريع نمو على المدى الطويل، ولا يوزعها على الفقراء المعانين.

6. انظر في رأي اليسار للخصم، مثلًا، سولو (1974). يقدم بيكرمان (1996) رأيًا يناصر السوق وينتقد الخصم الصفري.

يبدو اقتصاد السوق وإصلاحات السوق بمظهر أفضل عندما نضع وزنًا أكبر في كفة المستقبل البعيد نسبيًّا. المجتمع الحر اليوم أفضل من المجتمع الفاسد الشمولي، ولكن بعد مئة عام، سيبرز الفرق في السعادة الإنسانية وغيرها من القيم المهمة بروزًا أكبر بكثير. مع الوقت تعزز موقف الولايات المتحدة من الاتحاد السوفييتي، ولم يمكن الاتفاق بينهما.

من يجب أن يضحي، ومتى؟

في الظروف العادية، وإذا كان الأفق الزمني واسعًا، قد يبقى الإطار النفعي أو العواقبي على موقفه الذي ينصح بأن يضحي بعض الأفراد بأجزاء كبيرة من حياتهم، أو أن يخاطروا بهذه التضحيات من أجل المصلحة المجتمعية العامة. هنا مثال بسيط: لقد قدم مارتن لوثر كينغ الأصغر خيرًا كبيرًا للعالم من ناحية العدالة ومن ناحية النمو الاقتصادي على المدى الطويل. من الإنصاف أن نقول إن كنغ اختار الخيار الصحيح عندما سعى إلى مثله العليا، بدلًا من أن يقضي يومه في لعب الغولف، حتى لو أنه خسر حياته في سعيه هذا. يمكن أن نقول الأمر نفسه عن غاندي. مع هذا، فإن هذه الالتزامات بالتضحية لا يمكن أن تكون عامة ولا قريبة من العامة. إذا ضحى كل امرئ بأهدافه الفردانية لدرجة متطرفة، فلن يبقى بين أيدينا حضارة نتقدم بها. كما رأينا من قبل، الأقرب إلى العقل رفض نصائح التضحية الجمعية التي تخفض معدل النمو الاقتصادي المستدام.

في حالات كثيرة، يجب أن ننظر إلى التزاماتنا على مستوى جمعي. لا يثبت هذا الإطار مسلكًا صحيحًا فريدًا ينبغي على كل فرد أن يلتزم به، لذا فليس من الواضح من الذي ينبغي أن يضحي. ماذا إذا كانت فتاة صغيرة تغرق في

بحيرة، وكان يمكن لأي واحد منّا أن يقفز وينقذها؟ في هذه الحالات، يتيح سؤال «ماذا يجب أن أفعل؟» مجالًا واسعًا من الخيارات هنا، وقد يكون إطار التزام الفرد بوصفه عضوًا في الجماعة، غير محدد. نعم، يصلح أن أخاطر بسلامتي وأقفز أنا لأنقذها، ولكن لا بأس لو قفز غيري. كذلك، لا يجب أن تكون مجموعتي أنا هي التي تحتج على ظلم الحكومة، لأن مجموعات كثيرة أخرى تستطيع أن تفعل ذلك أيضًا. تصبح المسألة هنا مسألة نظرية ألعاب، وكما نعلم من نظرية الألعاب، فإن التزام الفرد الواحد أو المجموعة الواحدة عادةً غير محدد.

تخيل لعبة فيها مكافآت، في هذه اللعبة، يتحسن الحال إذا ضحى فرد واحد ليحقق غاية ذات قيمة مجتمعية، ولكنه يسوء إذا ضحى الجميع من أجل هذه الغاية. إن بنية هذه المسألة مشتركة في أسئلة أخلاقية كثيرة، منها مشكلة الفقر العالمي. قد يضحي بعض الناس ليساعدوا، ولكن، ليس على كل الناس أن يضحوا، لأننا يجب أن نحافظ على وجود حضارتنا المتقدمة اقتصاديًّا وعلى سيرورتها. يمكن القول إن نظام المكافآت النموذجي هذا، هو الذي يجب أن نستعمله لنعالج مسائل الفقر العالمي، والتضحية والالتزام.

حسب المبدأ النفعي، بأبسط أشكاله، يجب أن يقدم التضحية من يستطيع أن يقدمها «بأقل تكلفة». يجعلنا هذا الاقتراح أقرب إلى أخلاق الحدس المشترك، إذ يقول إن التضحيات يجب أن يقوم بها أكثر الأفراد ميلًا إليها. يشمل هذا القديسين، والقديسين الأخلاقيين، ونشطاء التغيير المجتمعي، والأفراد الذين، لأي سبب كان، لا يجدون هذه التضحيات كبيرة المشقة.

فإذا تساوت تكاليف التضحية عند مجموعة من المضحين المحتملين، وتساوت الفوائد المجتمعية المتوقعة من تضحيتهم، يمكن القول حينها إنه يجب على واحد منهم (أو، بعبارة أوسع، على مجموعة منهم) أن يضحي. في هذه الحالات، لا يمكن أخلاقيًّا تحديد الذي يجب عليه أن يضحي، والذي لا يجب عليه، أو الذي يجب أن ينتقل إلى مالاوي ليعطي الأطفال اللقاحات. هذا الطرح أقل قمعًا، وأقل عداءً لخطط الحياة الفردية، من السيناريوهات النفعية النمطية التي تريد استعباد الأطباء الغربيين لتحقيق مصالح ليست هي مصالحهم.

عندما يواجه الناس بأسئلة الفقر العالمي أو غيره من المآسي، يقول كثير منهم (أو معظمهم) شيئًا من هذا القبيل: «يجب على *أحدهم* أن يفعل شيئًا». في الوقت نفسه، لا يشعر الواحد من هؤلاء أن «أحدهم» هذا يجب أن يكون هو. قد تبدو هذه الردود الحدسية متناقضة، أو ربما أنويّة وغير مسؤولة. لكنها توافق إحدى حقائق اللعبة. نعم، يجب على *أحد* أن يفعل *شيئًا*، لكن اللعبة نفسها لا تحدد من *أحدهم* هذا. النتيجة هي نقص في المصالح العامة واستمرار كثير من الناس في افتراضهم، لأسباب أنوية عادةً، أن «أحدهم» هذا، ليس هم. لا أقول إن ردّ هؤلاء الناس أمثليّ اجتماعيًّا، بل إن أفضل حلٍّ للعبة يوافق بعض الخطوط العريضة لأخلاق الحدس المشترك.[7]

7. يمكن أن نحدد المضحي كذلك بالقرعة. أو أن ننظر إلى نظرية الألعاب. يمكننا أن نقول إن الأخلاق تفرض على الأفراد أن يلعبوا ما يسميه الاقتصاديون استراتيجات ناش العشوائية، التي تعني احتمالًا معيّنًا من الأنوية واحتمالًا معيّنًا من التضحية في كل فرد، كما لو أن المرء يلقي بحجر نرد. إذا حددت استراتيجية عشوائية تحديدًا صحيحًا، ستؤدي إلى المقدار الصحيح من التضحية –بالمتوسط، على الأقل– دون أن تجبر الجميع على التضحية. مجموعة الاستراتيجيات العشوائية المناسبة هي التي تعزز النمو الاقتصادي العالمي المستدام المتوقع.

وعلى أي حال، الاحتمال الأكبر أن يضحي الأفراد أقل من اللازم لا أكثر من اللازم، وأن عددًا قليلًا جدًّا منهم سيضحي تضحية كبيرة أصلًا. لذا يمكننا أن ننظر إلى اقتراح معين من نوع آخر، حتى لو لم يستطع أن يساعدنا في معرفة الفرد الذي يجب أن يضحي. علينا أن نقوي ضمائرنا، وأنماطنا المجتمعية، حتى نزيد احتمال استعداد الأفراد المناسبين للتضحية التي يحتاج إليها المجتمع إذا تبيّن أنها الأفضل. علينا أن نعظّم ونكافئ هذه التضحيات حتى نزيد احتمالها. مرة أخرى، ليس هذا بعيدًا عن أخلاق الحدس المشترك.

هل ينبغي إعادة توزيع المال إلى الأغنياء؟

في حالات كثيرة، تأتي الاقتراحات النفعية المحضة بمقتضيات غير متوقعة، بل بمقتضيات تعارض المخاوف المعتادة بشأن الأطباء الأمريكيين المستعبدين لخدمة الأفارقة الفقراء. مثلًا، قد تدعم الفلسفة النفعية نقل الموارد من الفقراء إلى الأغنياء. رائد الأعمال الموهوب مثلًا، يستطيع أن يأتي بقدر أكبر من العوائد من الموارد المستثمرة، إذا قورن بجدة عجوز معوقة. وكلنا يعلم الشكوى الشائعة في الأدب من عدم المساواة، أن الغني يزداد غنًى والفقير يزداد فقرًا، أو على الأقل يبقى في مكانه. إذا صدقنا هذا التصوير، فالأغنياء إذن يكتسبون عوائد أكبر من ثروتهم المجمعة، كما قال عالم الاقتصاد الفرنسي توماس بيكيتي. إذا جمعنا أثر تقطير الثروة ومعدل خصم صفري، يسهل توليد حالات يجب فيها على النفعية أن تقترح إعادة توزيع الثروة من الفقير إلى الغني.

فلنفترض جدلًا، على سبيل المثال، أن الأغنياء يربحون ثمانية بالمئة على أملاكهم، سنويًّا وبالمتوسط، أما الفقراء فيربحون واحدًا بالمئة. إذا تقطّر

خُمس أرباح الأغنياء إلى الفقراء مع الوقت، أصبح الفقراء أفضل حالًا من جرّاء امتلاك الأغنياء موارد أكبر. سيأخذ الفقراء خُمس ثمانية بالمئة، أي 1.6 بالمئة، بدلًا من أن يأخذوا 1 بالمئة لو كانت الموارد معهم. عادةً لا يصل هذا التقطير إليهم مباشرة، لكن مع الوقت، سيبني الأغنياء مصانع أكثر، ويشترون منتجات أكثر، ويوظفون عمالًا منزليين أكثر، ويموّلون مزيدًا من البحث والتطوير، ويدفعون نحو هجرة أكبر، وهكذا. عاجلًا أو آجلًا، سيستفيد كثير من الفقراء. إذا كان اهتمامنا بالمستقبل البعيد عميقًا، فلا يهم كثيرًا أن معظم هذه الفوائد سيأتي آجلًا.

ستكون نتائج إعادة التوزيع هذه أول الأمر مناقضة للمساواة، ولكن على مدى زمني طويل بما يكفي، سيستفيد الفقراء أكثر من المعدل العالي للنمو الاقتصادي. لن تكون النتائج مناقضة للمساواة إذا نظرنا إلى المدى الزمني المناسب، ولكنها حتمًا مناقضة للمساواة إذا استعملنا أي مقياس شائع، يركز على المدى القصير أو على بلد واحد، ولا يتسع منظوره إلى المدى الأطول والأوسع والأكثر عالمية.

لا أقول هنا إن نظرية تعددية صالحة يمكن أن تدعم إعادة توزيع منهجية للثروة إلى الأغنياء أو الموهوبين. من الأسباب المانعة لهذا، أن هذه قد تكون حالة من الحالات التي تفرض فيها الحقوق حدودًا على الاستحسان الجوهري الذي هو زيادة النمو. لعل أن مدير صندوق الاحتياط *لا يحق له* أن يأخذ موارد من عامل بناء مهما كان هذا المدير مستثمرًا جيدًا. ومن المخاوف الأخرى التي قد تحد إعادة التوزيع إلى الأغنياء، أن توزيع الثروة إذا بلغ من عدم المساواة مبلغًا معيّنًا، فقد يؤدي إلى تقليل النمو في بعض القنوات التي نوقشت أعلاه.

لكن المهم، هو كيف يزيح هذا التأطير الجديد عبء البينة إذ يطالع تداعيات معدل الخصم المنخفض جدًّا. لم تعد إعادة التوزيع المباشرة قصيرة المدى إلى فقراء اليوم هي الخيار الافتراضي للنظرية الأخلاقية التي تؤكد على سعادة الفرد ورفاهيته. بل، في كثير من الحالات، يجب على النفعية أن تعمل لتتجنب استنتاج إعادة توزيع مزيد من الموارد إلى الأغنياء. مرة أخرى، يمكن أن نصوغ نظرية أخلاقية تركز على العواقب الصالحة من دون أن نفرض على كل إنسان أن يتخلى عن ثمانين بالمئة من دخله أو يعمل طبيبًا في إفريقيا.[8]

أخيرًا، علينا أن ننظر بدقة إلى مصدر المكتسبات الكبيرة التي اكتسبتها الإنسانية في الماضي، وأن نؤكد على توسيع هذه المكتسبات بدلًا من إعادة التوزيع بحد ذاتها. يمكن القول إن أهم هِبات الجيل الماضي للجيل الحالي أتت من الاستثمارات الحكيمة، والإيمان بقواعد السلوك العادل، والمؤسسات السياسية الصالحة، والقيم الصالحة، وعوامل تاريخية أخرى متعلقة بما مضى. تتطلب المؤسسات المعززة للنمو اجتهادًا في العمل، ولكن الاستثمار لعبة إيجابية المجموع، ليست صفرية المجموع، عبر الأجيال. الدافع الأخلاقي الناتج هو دافع نحو تقوية القواعد الصالحة التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي في المستقبل، النمو المفهوم فهمًا صحيحًا، وهنا مرة أخرى نسلك مسلك أخلاق الحدس المشترك.

واجباتنا نحو المسنّين

بالنظر إلى حدود واجباتنا نحو الفقراء، أمام واجباتنا نحو المسنين حدود مشابهة. في الحقيقة، يمكننا أن نفكر في المسنين على أنهم أفراد فقراء في

8. عن وجوب الادخار، انظر راولز (1999، 252).

جانب معين، هو رأس مالهم الإنساني المستقبلي. فاحتمال الموت القريب للمسنين أكبر من احتمال الموت القريب للشباب. ومع أن علينا أن نفعل أشياء غير قليلة لمساعدة المسنين، فإن منطق النمو المستدام يفرض قيودًا على هذه الواجبات أيضًا.

وهنا سؤال أوسع هو مدى تقدير المعيار العواقبي أو النفعي لحياة المسنين. أتذكر مقابلة عمل في 1986 سألني فيها المقابل، الاقتصادي جوليوس مارغوليس، «لماذا لا نقدر حيوات الناس حسب تكلفة استبدالها؟». فاجأني السؤال، ولم أملك جوابًا جيّدًا له. لكن التحدي بدا خاطئًا في نظري. ألا يستحق المسنون احترامًا أكبر؟ ألم يعش كل مسنٍّ حياة خاصة، لا يمكن أن تقاس قيمتها بتشبيهات الاستبدال؟ طال تفكيري في هذا السؤال لأنه يتحدى كثيرًا من حدسياتنا الأخلاقية.

فلنبدأ بمثال بسيط. إذا قُدّر ثمن منزل في السوق بمليون دولار، ولكن كان يمكن بناء هذا المنزل من جديد بتكلفة استبدال هي 500,000 دولار، فقيمة البيت الحقيقية حينئذ هي 500,000، على الأقل إذا شرعنا في الاستبدال. بعبارة أقوى، لا يصلح أن ندفع 800,000 دولار لننقذ البيت من الهدم إذا كان يمكن بناء نسخة مطابقة له بتكلفة 500,000 دولار.

فلنقل إن قيمة حياة الإنسان هي 4 ملايين دولار، إذا قدرناها بناء على الاستعداد الاقتصادي العام للدفع لاتخاذ إجراءات تقلل المخاطر، ولكن يمكن في الوقت نفسه إنتاج حياة جديدة بنحو 10 آلاف دولار، بدعم الولادات مثلًا أو إنقاذ حياة أخرى بطريقة اقتصادية أكثر في مكان آخر. دعم الولادات سيكون على الأرجح أرخص بكثير من 4 ملايين دولار نتكلفها لإنقاذ حياة.

فكم علينا أن ندفع لننقذ أو نحافظ على هذه الحياة؟ هل يجب أن ندفع 4 ملايين؟ أم إن الحياة الإنسانية لا تساوي أكثر من 10 آلاف دولار، هي تكلفة استبدالها.

سيتفق جميعنا تقريبًا على أن 10 آلاف دولار –وقد تكون أقل– ليست بالعموم قيمة مناسبة لحياة إنسان، سواء أكان مسنًّا أو غير مسن. أولًا، الحياة التي سنخسرها والحياة التي ستأتي بدلًا منها ليستا متطابقتين. لذا، فليس لنا أن نقول بدقة إننا قد استبدلنا حياة جديدة بالحياة التي خسرناها. وقد نشعر بواجب خاص تجاه الأكبر سنًّا بسبب ما قدموه في تربيتنا وبناء بلدنا والدفاع عنا في الحروب السابقة. هذا وإن عدم إنقاذ الحياة الأولى والاستثمار في إنتاج حياة جديدة ليسا أمرين مرتبطين سببيًّا عادةً. لن يؤدي ترك مسنٍّ يموت تلقائيًّا إلى زيادة دعم الولادات أو غير ذلك من الإجراءات المنقذة للحياة في الاقتصاد.

لذلك يبعد أن يكون قياس تكلفة الاستبدال هو الطريقة الصحيحة لتقدير قيمة حياة الإنسان. ولكن القدرة على الاستبدال لا يجب أن تلغى تمامًا عندما نفكر في قيمة حياة. إذا ذهبت حياة وأتت حياة، فإن الحياة الجديدة تعوّض عن بعض القيمة التي خُسرت، على الأقل من حيث النفع. أو بحجّة أخرى، إن خسارة حضارة لا يمكن استبدال حضارة أخرى بها مأساة أكبر بكثير من خسارة حضارة بطريقة تتيح ولادة حضارة جديدة ومختلفة محلها. لذا فإن قابلية الاستبدال لها وزن في الحساب، وإن اختلفنا في مقدار هذا الوزن.

عمليًّا، إن الثروة المضافة التي تتجمع بسبب الاقتصاد في نفقات إنقاذ الحياة، تدفع الناس إلى شراء سيارات أكثر أمنًا والعمل في مهن أقل خطرًا، وهكذا. لذا يمكن القول إننا سننقذ عددًا أكبر من الحيوات إذا قللنا استثمارنا المباشر في الحفاظ على حياة المسنين. لا نعلم إن كانت زيادة الثروة الموفرة ستنقذ أو تحافظ على حياة أخرى، لكن *احتمال هذا الأمر قائم*. وهذا الاحتمال يخفض قيمة دفع كثير من المال لتمديد عمر إنسان. لذا، في الوضع المعاصر، يجب تقدير حياة الإنسان على الأرجح بثمن أقل من 4 ملايين دولار، أو أي رقم يجمع استعداد الناس للدفع للحفاظ على الحياة، أو يحسب القيمة النفعية للحياة.

قد لا نعرف على وجه الدقة القيمة الصحيحة لحياة الفرد، لكننا نعلم أن احتمال التكافؤ، وتقريب المستقبل، والتجدد المستمر للحضارة البشرية، وقيمة الاستثمار في الحيوات المستقبلية، إذا اجتمعت كلها شكلت ضغطًا يهبط بالمقدار الذي ينبغي أن نستثمره لإطالة أعمار المسنين اليوم. من هنا، تقترح حججي تقديرًا أقل لقيمة الحياة، ومنها الحياة المسنة، بالمقارنة مع معظم الإطارات المعقولة لأخرى، لأن الاستبدال والتجديد عامل في التدفق الحضاري ولكنه *عامل بين عوامل كثيرة أخرى*. لا يجب أن يكون القول الفصل للاستبدال والتجديد، ولكن نعم، إن لهما ضغطًا هابطًا قويًّا على تقديراتنا لقيمة الحياة. بعبارة أقرب إلى الواقع، اليوم في الولايات المتحدة ننفق كثيرًا جدًّا على المسنين ولا ننفق على الشباب ما يكفي. وإذا علمنا أن المسنين هم الأكثر تصويتًا في الانتخابات، وأن الشباب عادة لا يصوتون أو لا يستطيعون أن يصوتوا، زال عجبنا من هذا الخطأ. ينبغي أن تركز الحكومات على الاستثمار، لكن في

الولايات المتحدة على الأقل، إنفاق الحكومة في الاستثمار يتناقص، في السنوات الأخيرة، انخفض استثمار الحكومة إلى نسبة أدنى من متوسط نسبة الإنفاق بعد الحرب، التي كانت خمسة بالمئة. يمكن أن نلحظ أنماطًا مشابهة في عدة ميزانيات وطنية لدول أوروبية.[9] من سوء الحظ، عندما يجب وضع حد لإنفاق الحكومة، تتجه الأنظار أولًا إلى الاستثمار، أما الالتزامات برعاية المسنين فلا يقترب منها أحد. من هذه الناحية، أقترح بعض المراجعات للاتجاهات الحالية هذه.

التغيرات الفورية الدائمة وتغيرات معدل النمو

فلننظر الآن في آخر حجر بناء سنستعمله في تقرير المجال المناسب لإعادة التوزيع، هو طبيعة النمو الاقتصادي. بتقسيم عام جدًّا، تنقسم السياسات النافعة إلى فئتين. أولًا، السياسات التي قد تأتي بمنافع فورية دائمة: كزيادة طاقة كل المصابيح لعام واحد. ثانيًا، التي تكون منافعها مستمرّة ومتصاعدة؛ مثل السياسات العلمية التي تزيد سرعة الوتيرة التي تتطور بها المصابيح (أو غيرها من الابتكارات). تزيد هذه السياسات معدل النمو الاقتصادي، أو، بعبارة أخرى، تعتبر نبتة الكروسونيا، أي مصدرًا مولّدًا لنفسه ومجدّدًا لنفسه من الطاقة المستمرة.

عندما ننظر في تغير سياسي أو قانون لإعادة التوزيع، يهم أن نعرف إن كان يريد تحقيق منفعة (أو تكلفة) فورية دائمة، أو تعزيزًا (أو إضعافًا) منظوميًّا في معدل النمو مع الوقت. هذا التفريق الغريب نوعًا ما، المستنتَج من الأدبيات

9 انظر هاردنغ، ومكغريغور، ومولر (2013).

الاقتصادية عن النمو، له أهمية كبيرة في الحكم على التغيرات الاجتماعية الممكنة.

لننظر في مثال بسيط، يعتقد كثير من العلماء أن الاحترار العالمي سيزيد عدد العواصف الشديدة والمستمرة في كوكبنا. لن يظهر كثير من هذه العواصف إلا بعد حين، ولكن الاهتمام الأكبر بالمستقبل يقتضي أن علينا أن نستوعب هذه العواقب. كثير من المشكلات البيئية الأخرى يؤثر في آفاقنا للنمو المستدام على المدى الطويل. أرى أن هذه المشكلات مهمة على نحو خاص.

في الوقت نفسه، يمكن أن يؤدي الاهتمام بالمستقبل البعيد إلى إبعادنا عن بعض الاستثمارات البيئية. خلافًا لتهديد العواصف الشديدة المستمرة، تتخذ بعض تكاليف التغير المناخي شكل تعديلات فورية تتخذ مرة واحدة، مثل تغيير أماكن المستوطنات الساحلية. يمكن أن يعد هذا التغيير خرقًا للحقوق نوعًا ما، لكن من وجهة نظر عواقبية، فزيادة معدل النمو له الأولوية على تجنب التكاليف التي تدفع مرة واحدة والتغييرات التي تحدث مرة واحدة. حتى لو كانت هذه التكاليف كبيرة، سنستعيدها مع الوقت، بفضل منطق مضاعفة النمو. لذا، خلافًا لما قد تطرحه الأطر الزمنية الأخرى، علينا أن نهتم اهتمامًا أكبر بالعواصف واهتمامًا أقل بتكاليف نقل المستوطنات.

من المهم جدًّا أن نلاحظ إن كان الاختيار السياسي المعين سيؤثر في إجمالي معدل النمو. لكن تفاصيل هذا التفريق معقدة، لأن النماذج الاقتصادية تختلف أقوالها بشأن التغييرات التي تؤثر في معدلات النمو، بالمقارنة مع تغييرات أو تحسينات المرة الواحدة.

أبرز المقاربات الاقتصادية للنمو، نموذج سولو، المسمى باسم عالم الاقتصاد في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا والمرشح لجائزة نوبل روبرت سولو، الذي وضع أسس هذا النموذج في خمسينيات القرن العشرين. يفترض نموذج سولو تابع إنتاج مجرد يشمل الاقتصاد كله، بناءً على عوائد الحجم الثابتة. الناتج الوطني هو نتيجة مدخلات رأس المال ومدخلات العمل والتقدم التقني، الذي يجعل رأس المال والعمل أكثر فعالية.[10] في هذا النموذج، الطريقة الأولى لزيادة النمو المستمر هي زيادة معدل الابتكار التقني. ولقد دلّت أبحاث تجريبية كثيرة على أن التقدم التقني المطبق كان عاملًا كبيرًا وراء النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة.

يساعدنا نموذج سولو على فهم ظاهرة النمو التداركي، التي كانت مهمة جدًّا في شرق آسيا. في هذا النموذج، يتضاءل معدل عائدات رأس المال كلما زاد مخزون رأس المال. فإذا لم يكن رأس المال كثيرًا، كانت عائدات الاستثمار ومن ثم دوافع الاستثمار قوية، على الأقل إذا كانت اليد العاملة جيدة وكانت المؤسسات تحمي حقوق الملكية للمستثمرين. لذا ينبغي أن تواكب الدول الفقيرة الدول الأغنى حين تستورد تقنياتها الجديدة وتزيد رؤوس أموالها لتوفر فرصًا جديدة ومربحة. كان النمو الاقتصادي في الصين الذي بدأ في ثمانينيات القرن العشرين على طريقة التدارك هذه.
يقتضي نموذج سولو كذلك أن الاقتصاد يتعافى سريعًا بعد الصدمات السلبية التي تحدث مرة واحدة كالزلازل أو الحروب. على رغم انهيار مخزون رؤوس

10 انظر سولو (1956, 1957)؛ يقدم رومر (2000) ملخصًا حديثًا.

الأموال من الدمار، يرتفع معدل العائدات على رأس المال بسبب هذا الانخفاض في المخزون. تردم المدخرات الإضافية الفجوة وتستعيد مع الوقت الاقتصاد إلى مسار نموه السابق. يظهر التعافي الاقتصادي السريع جدًّا في اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية هذه الآلية عمليًّا. لذا فحسب هذه النظرية، يبقى معدل النمو منخفضًا في حالة واحدة، هي أن تقلّص الصدمة السلبية معدل التقدم التقني تقليصًا دائمًا أبديًّا.

لأسباب مشابهة، يُنظَر إلى تعزيز الادخار والاستثمار على أنه يسهم في نقل مسارات النمو ولكنه لا ينقلها إلى حالة نمو مستقر على المدى الطويل. في هذا النموذج، إذا زاد الادخار فمعناه أن مقدارًا معيّنًا من النمو التداركي سيحدث بسرعة أكبر، لكن الادخار لا يزيد معدلات النمو على المدى الطويل.[11] هذا هو نموذج سولو، لكنني لا أقول هنا إنه أفضل نموذج لفهم عالمنا أو اتخاذ موقف من إعادة التوزيع. لكنه ببساطة أحد الاحتمالات.

خلافًا لنموذج سولو، يقترح نموذج العوائد المتزايدة أن النمو يأتي بمزيد من النمو. في هذا الرأي، كلما كبر الاقتصاد كان نموه أسرع من نمو الاقتصادات الأصغر، وتتجه معدلات النمو إلى الزيادة مع الوقت. تأتي التحسينات بمزيد من التحسينات وكذلك الأحداث السلبية تتراكم، لذا سُمّي النموذج نموذج «العوائد المتزايدة».

توصف الأفكار عادة، وطبيعتها غير التنافسية، بأنها المصدر الأساسي للعوائد المتزايدة. فبعد أن تولد الفكرة، يمكن أن يستعملها أناس كثيرون مختلفون

11. تتيح تعديلات لاحقة لنموذج سولو لمعدلات الادخار والاستثمار أن ترتبط بالنمو الاقتصادي بطريقة أعم؛ انظر تمبل (1999، 139–140). تؤكد توسيعات أوزاوا (1965) ولوكس (1988) للنموذج على دور رأس المال الإنساني في تعزيز معدل النمو أو الحفاظ عليه.

بتكاليف هامشية منخفضة جدًّا. تنتشر الفكرة الأولى، وتلد أفكارًا لاحقة، فيزداد النمو. ويمكن النظر إلى العوائد المتزايدة بطريقة أخرى. تولّد الأسواق الأكبر دوافع أقوى لإنتاج الأفكار لأن المستثمرين يستطيعون فيها أن يبيعوا منتجاتهم إلى عدد أكبر من المشترين (فمثلًا، لن يكون ابتكار الآيفون يستحق الموارد المبذولة فيه لو كان مصنوعًا للعملاء في نيوزيلندا فقط). يقتضي هذا أن الاقتصادات الكبيرة تنمو بسرعة أكبر من الاقتصادات الصغيرة. كلما نما الاقتصاد، كان الدافع أقوى وراء الأفكار اللاحقة، التي بدورها تعزز الدافع للنمو. تؤدي الأفكار الجديدة إلى نمو أكبر، يشجع بدوره مزيدًا من الأفكار، وهكذا.

يشتهر ارتباط نموذج العوائد المتزايدة بعالم الاقتصاد بول رومر، ولكن يمكن أن نجده قبل ذلك في آدم سميث وفي البدايات الأولى للاقتصاد بوصفه مجال دراسة نظاميًّا. في نموذج سميث الضمني، يؤدي حجم السوق الأكبر إلى توزيع أكبر للعمل، يؤدي بدوره إلى إنتاجية أكبر في الاقتصاد. في نماذج أخرى، كلما زاد الانفتاح على التجارة، أو اتسعت منطقة سوق مشتركة، كالولايات المتحدة، أدى ذلك إلى عملية تزايد عوائد الحجم.
إذا أردنا التعبير عن هذه النظريات بعباراتي، فإن نموذج العوائد المتزايدة يقول إن أمامنا نبتات الكروسونيا كثيرة جدًّا، أما نموذج سولو فيقول إننا لن نجد نبتات الكروسونيا إلا إذا اعتمدنا سياسات ترفع معدل إنتاج الأفكار على وجه الخصوص رفعًا مباشرًا. يرى نموذج العوائد المتزايدة أن أي ربح من

الموارد يمكن أن يترجم إلى نمو أعلى على المدى الطويل، ولن يضمحل في عملية التكيف.[12]

في نموذج العوائد المتزايدة، تلحق صدمة سلبية واحدة ضررًا بمعدل النمو على المدى الطويل، وهو ما يقتضي أن علينا الاهتمام بتجنب أي صدمة سلبية محتملة، أو على الأقل بالحد منها. يظهر نموذج سولو صورة فيها مناعة أكبر، لأن آثار التدارك تمنع تراكم الأخطاء المفردة مع الوقت أن يؤدي إلى انهيار أكبر.

سيجعلنا نموذج العوائد المتزايدة إذن أشد حذرًا من إعادة توزيع الثروة التي لا تعزز النمو، بالمقارنة مع نموذج سولو. في نموذج سولو، قد تكون تكاليف إعادة التوزيع تكاليف «تُدفع مرّة واحدة»، أي لا تسبب خفض معدل النمو على المدى الطويل. يمكننا أن نعوض عن الخسائر المؤقتة ونعود إلى المكان الذي كنا سنصل إليه. بالمقابل، في نموذج العوائد المتزايدة، أي تراجع سيجعل الاقتصاد أصغر ويحد معدلات النمو في المستقبل، وهو أمر له تداعيات مهمة على مستوى المعيشة في المستقبل البعيد.

يشير هذا الفرق إلى طريقة أخرى يجب فيها إعادة صياغة النقاشات السياسية التقليدية. يجب أن يكون المؤمنون بنموذج العوائد المتزايدة أشد تشكيكًا بإعادة التوزيع التي لا تعزز النمو من الذين يؤمنون بنموذج التدارك لسولو.

---

12 في نموذج العوائد المتزايدة، انظر رومر (1986، 1990). في مقارنة نموذج سولو ونموذج العوائد المتزايدة، انظر ندوة 1994 في *مجلة المنظورات الاقتصادية* .

من الأسئلة المركزية هنا: أيّ المنطقين هو الصحيح؟ منطق نموذج سولو أم منطق نموذج العوائد المتزايدة؟ حتى لو كنت غير مقتنع بكل تفاصيل هذين النموذجين، فإن الخيارين اللذين يقدمانهما هما: إما أن تكاليف المرة الواحدة تؤثر على المدى الطويل، وإما أنها لا تؤثر. سأعامل هذين النموذجين على أنهما ممثلان لرأيين أوسع. السؤال المحوري هو: هل تتراكم الأرباح والخسائر مع الوقت أم تضمحل إلى أن تصبح بلا أهمية على المدى الطويل؟[13]

مهما يكن رأيك بشأن نموذج سولو ونموذج العوائد المتزايدة، فإن منطق العوائد المتزايدة سيكون له على الأرجح وزن مهم في تقديرنا الأخير. في كثير من الأحوال تكون أفضل إجابة نقدمها، حسب معارفنا الحالية، هي أن أي تكلفة معينة يحتمل أن يكون لها أثر مستمر على النمو (كما في نموذج العوائد المتزايدة) ويحتمل أن تكون تكلفة تعديل تدفع مرة واحدة، ويلحقها تدارك اقتصادي (كما في نموذج سولو). في حساباتنا للقيمة المتوقعة، سيكون هذا هو الأثر المتوقع على المعدل طويل المدى للنمو الاقتصادي. لذلك يجب أن ندمج منطق نموذج العوائد المتزايدة في طريقة تقييمنا للتغييرات الاجتماعية، حتى إذا لم يكن هذا النموذج هو أفضل نظرية حالية في النمو الاقتصادي. من حيث القيمة المتوقعة، سيكون لمعظم اختياراتنا الاجتماعية أثر على معدلات النمو

13. المقاربات المؤسسية الجديدة أقل رسمية في صياغتها من نموذج سولو أ نموذج العوائد المشتركة. تشير هذه المقاربات إلى أهمية حقوق الملكية، والمؤسسات الفعالة، والثقة، وحكم القانون، والدوافع الاقتصادية الجزئية المتفقة. مع هذا، فإن هذه الآراء لا تحدد عادة التغييرات السياسية التي تعزز معدل النمو تعزيزًا مستمرًّا، مقابل تغييرات المرة الواحدة (الفورية الدائمة). للنظر في هذه المقاربات المؤسسية الجديدة، انظر عمل دوغلاس نورث عن التاريخ الاقتصادي الأمريكي والأوروبي (نورث 1981، نورث وتوماس 1976)؛ انظر أيضًا أولسون (1984)، وبيتس وآخرون (1998)، وأسيموغلو وجونسون (2004).

الاقتصادي المستقبلية. *نبتات الكروسونيا في كل مكان*، من حيث القيمة المتوقعة. كل قراراتنا تتعلق بنبتات الكروسونيا في آخر المطاف.

أخيرًا، يؤكد نموذج سولو ونموذج العوائد المتزايدة كلاهما على أن الأفكار هي منبع النمو الاقتصادي. الأفكار الجديدة هي منتجات العقل البشري، لقد عرّف أرسطو الإنسان بأنه حيوان عاقل. لذا فإن الاهتمام بالسعي نحو النمو –أو نحو فكرة معدلة من النمو– يقتضي الاهتمام بالأفكار، والاهتمام بتثقيف العقل البشري، والاهتمام بأنه ينبغي على الإنسان أن يحقق طبيعته ويكمّلها ويوسّعها لأنها هي التي تولد الأفكار التي تستطيع أن تغير العالم. اشمئزّ ما شئت، سأشكر هنا آين راند مرة أخرى، لأنها أكدت على هذه الفكرة أكثر من معظم الفلاسفة العقلانيين. إذا كنا نطلب مجموعة تحافظ على نفسها وتولد نفسها من القيم التعددية، فإننا بطريقة أو بأخرى نجلّ قوة العقل البشري.

6 هل ينبغي أن يشلنا عدم اليقين؟

عندما كنت طفلًا، كنت أحب قصص الخيال العلمي. كنت أحب التفكير في كم يمكن للأمور أن تصير مغايرةً تمامًا لما كانت عليه. أثارت إحدى القصص فضولي بشكل خاص، وقد وجدت فكرتها الرئيسية نفسها في بضعة كتب مختلفة. وهي ما تزال تظهر في الثقافة الشعبية، وإذا لم تكن تحب الخيال العلمي، جرب فيلم *الأبواب المنزلقة Sliding Doors* الذي عرض عام 1998 من بطولة غوينث بالترو، والذي يسأل كم يمكن لحياة واحدة أن تتغير بمجرد تفويت بسيط لموعد القطار.

الفكرة الرئيسية مباشرة إلى حد كبير: إذا استطعت بشكل ما أن تعود في الزمن وتغير حدثًا صغيرًا واحدًا، فإن تاريخ العالم بأكمله يمكن أن يتغير. عطسة واحدة إضافية من رجل كهف واحد قبل آلاف السنين قد تقلب الحياة التي نعرفها اليوم رأسًا على عقب؟ قصة راي برادبري القصيرة «صوت الرعد»، التي نشرت عام 1952، واحدة من المصادر الأولى لهذه الفكرة. تبدو الفكرة مجنونةً بعض الشيء، ولكن كلما فكرت فيها أكثر، فإنها تبدو أكثر إقناعًا.

النقطة المفتاحية أن التغييرات الصغيرة يمكن أن تتحول بسهولة إلى تغييرات كبيرة. ماذا لو توقف جوزيف لالتقاط قطعة نقدية من الرصيف؟ كان هذا التغيير الطفيف في توقيت حياته ليحول بشكل شبه مؤكد الهويات الخاصة لنسله المستقبلي، مثلًا من خلال تأخير العلاقة الجنسية مع زوجته بمقدار ضئيل، أو تغيير وضع خصيتيه قليلًا، ما يؤثر على تحديد أي النطاف سينتهي بها الأمر بتخصيب بويضة زوجته. في المستقبل، إذا ولدت مجموعة مختلفة من الأفراد، فمن المحتمل أن يسلك العالم مسارًا مختلفًا – أو شديد الاختلاف أحيانًا. ماذا لو كان جد هتلر الأكبر تأخر في إغواء زوجته لحظةً واحدةً من الزمن، وتغير مزيج الحيوانات المنوية والبويضة الذي تلاقى نتيجة ذلك؟ ما كان هتلر الذي نعرفه اليوم ليولد. حتى لو كان معظم الناس غير مهمين كثيرًا في تحديد المصائر الإجمالية الأوسع، فإن من المؤكد أن بعضهم يفعلون، مثل يسوع أو محمد أو بوذا، ناهيك عن هتلر أو لينين. دون هتلر، لما نجح النازيون على الأرجح؛ وكان هذا ليعني عدم وجود حرب عالمية ثانية ولا هولوكوست، على الأقل ليس بالشكل الذي شهدناه. عمليًا، كان التاريخ اللاحق لكل بلد سيختلف وكانت البشرية لتتبع مسارًا مختلفًا تمامًا فيما

تبقى من الحياة على الأرض. هل نحن متأكدون حقًا أن الولايات المتحدة كانت لتظل أول دولة تصنع أسلحة نووية قابلة للاستخدام؟

قد تفترض أن النتائج العالمية الإجمالية مستقرة في الغالب في ظل الاضطرابات الصغيرة في الأحداث الأساسية من الحياة اليومية. قد تعتقد، مثلًا، أن منطق التجارة ذات الحصيلة الإيجابية وقوة العقل البشري على دفع التقدم التكنولوجي سوف يفوزان على المدى الطويل، بوجود هتلر على الكوكب أو بدونه. قد تلغي الفروع الأخرى لتأثيرات الفراشة هذه بعضها أو تعدل بعضها على المدى الطويل؛ جادل تولستوي في روايته *الحرب والسلم*، أن «الرجال العظيمين» في التاريخ لم يكن لهم تأثير كبير، إذ كانت أفعالهم ستوكل من قبل من يخلفهم (ونابليون مثال على ذلك).

بينما يتمنى جزء مني أن يكون هذا المنطق صحيحًا، فإن الحقيقة الغاشمة هي أن الأحداث التي تؤثر في الاحتمالات أمر واقع واضطرابات جريان الأحداث الدنيوية لا يجب أن يقلل من أمرها باعتبارها تافهة، فحتى الفعل الصغير قد يعيد تشكيل التاريخ الجيني المستقبلي للبشرية بأكمله. غيرت تصرفات نابليون مسار الحياة في ألمانيا، التي خضعت لثورة فكرية ليبرالية نتيجة للغزو الفرنسي ثم حُدثت لاحقًا، وكذلك مصر، التي حصلت على المطبعة وجرعة كبيرة من الأيديولوجيا الليبرالية قبل أن تبدأ بالاستياء

من التدخل الأوروبي في الشؤون المحلية، وهو شعور مستمر حتى يومنا هذا. تغير تاريخ هذه المناطق بشكل لا رجعة فيه، وكذلك تاريخ اليهود الذين حرروا تحت حكم نابليون.

إن النقطة الأساسية هي ما يلي: حتى لو لم تقتنع بأن نابليون كان مهمًا حقًا، فإنك لا تعرف ذلك ولا يمكنك أن تعرف حقًا. هناك احتمال حقيقي أن ولادة نابليون، بدلًا من طفل آخر من حمل آخر، غيرت تاريخ العالم بشكل جذري. لذلك فمن حيث القيمة المتوقعة، يبقى الحال أن الأعمال الصغيرة يمكن أن يكون لها تأثير كبير على المستقبل، حتى لو لم تكن تفعل ذلك دائمًا. كل ما ينبغي قوله إن بعض الأفعال الصغيرة تقود المستقبل إلى مسار شديد الاختلاف.

تبعًا للفلاسفة، أشير إلى هذا باسم المشكلة المعرفية.[1] لا تتعلق المشكلة المعرفية حقًا بالسفر عبر الزمن على الإطلاق، على الرغم من أن تراكيب

---

1. يقدم لينمان Lenman (2000) بيانًا واضحًا للنقد المعرفي للمذهب النفعي ويستشهد ببعض من سبقوه. للحصول على وجهات نظر إضافية حول النقد المعرفي، انظر أيضًا كلًا من:

Norcross (1990), Frazier (1994), Howard-Snyder (1997), Dorsey (2012), Mason (2004), Lang (2008), Burch-Brown (2014), Kolmar & Rommeswinkel (2013).

يمكن اعتبار أن هايك Hayek (1991) يقدم نسخة من النقد المعرفي أيضًا. تسمي شيلي كيغان Shelly Kegan (1998, 64) هذه الحجة المعرفية «الاعتراض الأكثر شيوعًا على العواقبية». قدم ويليام ويويل بيانًا مبكرًا للنقد المعرفي؛ انظر Mill (1969[1852]). يدرس كل من كاولي، وأمبروز، وماك كولو Cowley, Ambrose, and McCullough (2000) أسئلة «ماذا لو؟» في سياق التاريخ العسكري. يتناول موريارتي Moriarty (2005)

الخيال العلمي تسمح لنا بتصور المشكلة بطريقة واضحة بشكل خاص. القضية الحقيقية هي أننا لا نعرف إذا ما كانت أفعالنا اليوم ستؤدي في الواقع إلى مستقبل أفضل، حتى لو بدا أنها ستفعل. إذا فكرت في ألغاز السفر عبر الزمن بما فيه الكفاية، فستدرك أنه من الصعوبة بمكان التنبؤ بآثار أفعالنا الحالية، ولا علاقة لذلك بما إذا كان السفر عبر الزمن ممكنًا سيصير ممكنًا يومًا ما أم لا.

يقترح النقد المعرفي أن العقيدة الفلسفية للعواقبية لا يمكن أن تكون دليلًا نافعًا للتصرف لأننا بالكاد نعرف أي شيء عن العواقب طويلة المدى. بينما يمكننا محاولة حساب القيم المتوقعة، فإن هذه الحسابات تبنى عادةً على نطاق محدود جدًا من المعلومات عن العواقب الحالية أو العواقب في المستقبل القريب. كما قال لي ديفيد شميتز يومًا: هل يمكننا أن نمتلك النظرية الأخلاقية الصحيحة إذا لم نكن نستطيع أن نعرف تسعين بالمئة، أو ربما 99.99 بالمئة، مما يمكن أن يؤدي إلى نتيجة جيدة؟

قد تتفق أنه من الجيد تعليم السائقين المراهقين ألا يقتحموا السير أثناء الضوء الأصفر لإشارة المرور. ففي نهاية المطاف، يموت نحو أربعين ألف

تداعيات الحجة المعرفية لمفاهيم الصحراء. تحلل أولى محاولاتي في هذه المواضيع Cowen (2006). يحلل ماك آسكيل MacAskill (2014) كيف يجب أن نحقق أقصى قدر من بين كل القيم المتوقعة للنظريات الأخلاقية التي قد تكون متناقضة من خلال أطر مفاهيمية قد تكون متناقضة.

شخص في حوادث السيارات كل عام في الولايات المتحدة وحدها. ولكن اليوم، عندما يتوقف السائق عند الضوء الأصفر بدلًا من التسارع، فمن المحتمل أن يؤثر على طول السير للأشخاص الآخرين، وبذلك يغير توقيت ملايين الولادات المستقبلية. ستتغير الهويات الوراثية اللاحقة أيضًا. وبحلول الجيل القادم، فإن هذه الهويات المختلفة ستؤدي إلى أنماط زواج مختلفة وبالتالي مجموعة جديدة تمامًا من الأفراد في المستقبل. فكيف يمكننا حقًا معرفة إذا ما كانت قاعدة الضوء الأصفر جيدة؟ ألا يبدو أننا نعمل في الظلام؟ إذا فكرت في هذه الألغاز لفترة كافية، فإنك ستبدأ بالتساؤل كيف يمكننا أبدًا أن نحكم على النتائج الجيدة على الإطلاق.

ما إن تبدأ بالاهتمام بالمشكلة المعرفية، قد تخشى إطلاق عصبية أخلاقية متطرفة. إذ سيبدو أن كل عمل تقريبًا سيكون له عواقب هائلة تؤثر على مستقبلنا. قد تخشى أنك ربما، فقط ربما، تكون قد بدأت حوادث الموت الأليم للملايين في آخر مرة أسرعت فيها متجاوزًا الإشارة الصفراء؛ لكن ابتهج، فربما تكون قد أنقذت ملايين الآخرين أيضًا. كل هذه الأرواح كانت متعلقةً بقرارك. في أي لحظة، قد يكون معظمنا يفعل أشياء ستؤدي إلى نتائج رائعة حقًا، أو نتائج مريعة حقًا، أو، على الأرجح، مزيجًا من الاثنين. يبدو أن ذلك يقود إلى الشلل. إذا كنت لتستوعب هذه الطريقة في

التفكير، فإنك ستشعر وكأنك تسير على قشر بيض طيلة حياتك، باستثناء أن قشر البيض ذلك هو التغيرات الجيوسياسية التي قد تؤدي إلى إنقاذ ملايين أو حتى بلايين الأرواح البشرية في المستقبل أو فقدانها.

قد تظن الآن أن هذه الحجة غبية بشكل تام وصريح. ولكن تحل بالصبر. فأنا لست هنا لأدافع عن العدمية ولا لأقترح أن الأخلاقيات يجب أن تركز على مفارقات السفر عبر الزمن وتوقيت إنجاب هتلر المستقبلي. أنا أرغب في الدفاع عن نسخة من الأخلاقيات المنطقية – لكن أولًا، أريد أن أنظر نظرةً أعمق قليلًا في السبب الذي يجعل النقد المعرفي لا يعني أننا يجب أن نشعر باليأس حيال جهودنا لجعل العالم مكانًا أفضل. بمجرد أن نحصل على هذا الفهم، فسنرى أن بعض نسخ أخلاقيات البداهة العقلية تعمل بشكل أفضل من غيرها، وسوف نقترب أكثر من تلك الأشكال الأكثر عقلانية من أخلاقيات البداهة العقلية. سيكون لذلك بعض النتائج الملموسة. سنبحث أيضًا في الحجج الجديدة لبعض المواقف التي حددتها سابقًا. في أثناء ذلك، أقترح ببساطة أن علينا أن ننظر بجدية إلى مشاكل التأكيد العقائدي بأنه يمكننا أن نعرف تمامًا بأننا نؤدي للعالم معروفًا

تتقاطع هذه الحجج أيضًا مع تأكيد هذا الكتاب على الاهتمام العميق للمستقبل البعيد. إذا كان المعدل الاجتماعي الصحيح للخصم مرتفعًا بما

فيه الكفاية، فإن عدم اليقين بشأن المستقبل البعيد لا تكون له أهمية كبيرة لأنه، نظرًا لمنطق الخصم، فإن معظم العواقب المستقبلية لن تعود مهمة في غضون بضعة عقود. ولكن، عند معدلات منخفضة للخصم، فإن محاولة التخلص من العواقب المستقبلية للأفعال الحالية أمر يمكنه أن يستمر ويستمر. لا يمكننا أن نصرف النظر عن أهمية المستقبل لمجرد أنه بعيد عنا زمنيًا، وهذا سبب إضافي يدعونا لنهتم بالمشاكل المعرفية أكثر.

لذا، للمضي قدمًا، سأرجع خطوةً إلى الوراء وأفكر فيما إذا كانت المشاكل المعرفية تحدث اضطرابًا في الإطار العواقبي بأكمله. في الوقت نفسه، سأعيد النظر في بعض الأسئلة عن نباتات الكروسونيا من الفصول السابقة. أيمكن أن يكون هناك ارتباط ضمني بين المسألة المعرفية وأهمية نباتات الكروسونيا؟ سأعود إلى هذا السؤال بعد أن أعمل على بعض الأمثلة على عدم اليقين الجذري للمستقبل.

إيجاد حالات تتضح فيها أهمية كون العواقب مهمة

سأركز على مثال الإرهابي الذي يحضر أدوات قاتلة للحرب البيولوجية إلى الولايات المتحدة. العوامل الممرضة قاتلة إلى درجة أنها، إذا أطلقت، ستقتل مليون شخص. يجب علينا بالطبع أن نحاول إيقاف الإرهابي، أو على الأقل أن نقلص أثره أو احتمال نجاحه، لأن هذا سينقذ الأرواح

وسيساعد أيضًا في حماية الولايات المتحدة بشكل أعم. لا يجب أن يكون هذا موقفًا جدليًا، مهما تكن الآراء الأخلاقية وما وراء الأخلاقية الصحيحة.

ومع ذلك فإن محاولة إيقاف الإرهابي لا تلزمنا برؤية واضحة للكيفية الدقيقة، بالضبط، التي ستعمل بها وسيلة الدفاع الفعالة على المدى الطويل. بالعودة إلى المنطق المشروح أعلاه، فإن إيقاف الإرهابي سيؤثر على العالم الفيزيائي الأوسع، وبذلك يعيد توزيع الهويات الجينية وراء العديد من حالات الحمل المتلاحقة. قد يؤدي هذا إلى ولادة جنكيز خان مستقبلي أو طاغية أسوأ حتى، مسلحًا بأسلحة أقوى مما كان لدى جنكيز خان يومًا. فحتى محاولة إيقاف الإرهابي، دون ضمان النجاح، ستعيد تشكيل المستقبل بطريقة مماثلة. ومع ذلك، تظل هناك فرصة ضئيلة على الأقل (وربما حتى فرصة مؤكدة للغاية) بأن يكون لإيقاف الهجوم عواقب حسنة، حتى على أطول مدى ممكن. لتوضيح الأمر ببساطة، من الصعب اعتبار اعتداء يستخدم الحرب البيولوجية أفضل على المدى البعيد للحضارة بالقيمة الصافية، من حيث القيم المتوقعة.

من المؤكد أن هناك سيناريوهات محتملة يكون فيها للهجمة نتائج أفضل. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي إلى حظر أوسع للأسلحة البيولوجية وبالتالي إلى تفادي حدوث كوارث أكبر في المستقبل. ربما يكون ذلك صحيحًا،

ولكن لا يوجد إنسان عاقل يتنفس الصعداء إذا سمع أن الهجمة قد نجحت. لن نفكر، في تلك اللحظة، بأن العالم على طريق الخلاص. على الأرجح أننا سنخشى عندها من تكرار حدوث هجمات إرهابية أخرى ذات طبيعة مشابهة، والتي قد تفتح بوابة جديدة وحقيقية للغاية نحو الفوضى والاستبداد العالميين، مع عواقب وخيمة لعقود أو ربما لقرون لاحقة.

بعبارة أخرى، ستكون هناك أحداث معينة وعواقب معينة مؤثرة لدرجة أننا سنتحفز للعمل دون الكثير من التردد المعرفي، على الرغم من أننا قد ندرك الشكوك الأوسع التي تحيط بأفعال كهذه على المدى الطويل جدًا. بالتأكيد يجب أن تكون الفائدة المسبقة لأي إجراء كبيرة بما يكفي لإقناعنا باتباعه في بعض الحالات.[2]

2. تقدم المؤلفات الاقتصادية التي تتناول الاحتمالات مناظرةً حول إذا ما كان بإمكاننا يومًا أن نقول إننا لا نمتلك «أي فكرة» عن احتمالية حدوث نتيجة ما. وفق إحدى وجهات النظر، يمكننا دائمًا ربط الاحتمال البايزي، سواءً كان صريحًا أم ضمنيًا، بنتائج مختلفة (Caplan 1999). حتى لو لم نكن متأكدين، فهناك من حيث المبدأ احتمالات للمراهنة قد نكون مستعدين أو غير مستعدين لقبولها إذا أعطينا الخيار. تساعدنا هذه الرهانات المضادة للحقائق على تحديد التقديرات الضمنية لاحتمالات أي نتيجة يمكن تصورها. وفقًا لوجهة نظر ثانية، فإننا ببساطة لا يمكننا تحديد احتمالات بعض الأحداث (O'Driscoll and Rizzo 1996). هذه الأحداث فريدة و«غير يقينية بشكل جذري»، ولذلك فهي لا تتناسب مع الفئات القياسية لنظرية الاحتمالات. لكن حتى في هذه الحالات ما تزال لدينا درجات من عدم اليقين. قد لا تكون لدي «أي فكرة» عن مفاجأة عيد ميلادي القادم، ولكن عدم اليقين هذا لا يقارن بعدم امتلاكي «أي فكرة» عن الحياة الذكية على الكواكب الأخرى. تعطينا السياقات الاجتماعية الخلفية بعض التوقعات، حتى لو لم نكن نستطيع إعطاء أرقام محددة لتنبؤات الاحتمالات. لإلقاء النظر على الرأي الأسبق القائل إننا غالبًا ما نمتلك فكرةً ما عن العواقب، انظر (Mill (1969 [1852], 180.

لذلك يمكننا تفادي الشلل التام أو اللاأدرية الصرفة والمطلقة، على الأقل بالنسبة لبعض خياراتنا. بغض النظر عن مدى ارتفاع نسبة عدم اليقين المحيط بالعواقب طويلة المدى، يمكننا اتخاذ بعض الإجراءات لترجيح العواقب الحسنة على المدى القصير. من الضروري فقط أن تكون تلك العواقب الحسنة على المدى القصير ذات قيمة كبيرة وواضحة بما فيه الكفاية.

لا يركز النقد المعرفي على السعي وراء الفوائد الكبيرة، والمقدمة. بدلًا من ذلك، غالبًا ما تحدد المقالات المكتوبة في هذه المؤلفات الفلسفية فوائد صغيرة جدًا، و«متقطعة». وهناك سبب لذلك، وهو أن تلك الحالات تضفي وزنًا أكبر على النقد المعرفي. لذا فلنلقِ نظرةً على هذه الحجج بمزيد من التفصيل.

يشك جيمس لينمان، وهو فيلسوف ومعلق في هذه المؤلفات في أهمية العواقب بوصفها مقياسًا للخطأ والصواب. حجج لينمان مثيرة للاهتمام، لكنني أعتقد أنها، إذا فهمت بشكل صحيح، تعزز حجة التصور المبني على

القواعد، وعلى الصورة الكبيرة، للعواقب. لنستعرض أولًا حجج لينمان، ثم نعود إلى ما قد تعنيه كل تلك الفوضى.[3]

يقدم لينمان مثالًا مستوحى من يوم إنزال النورماندي يجب أن نختار فيه الشاطئ الفرنسي الذي يجب احتلاله لهزيمة النازيين. هذا بالطبع قرار مهم، بعواقب مؤثرة على نتيجة الحرب. في المثال، علينا أن نختار بين شاطئين مرشحين للاحتلال، لكن لا يوجد سبب عسكري قوي يرجح أحد الشاطئين على الآخر. على الأرجح أن تكون النتيجة النهائية لأحد الخيارين هي الأفضل؛ لكننا لا نعرف أيهما. ولكن هنالك عامل يزيد تعقيد الأمر: إذا نزلنا على الشاطئ الشمالي، سيكسر كلب إحدى ساقيه وسيعاني بعض الألم، ربما نتيجة فعل عسكري ما. (ما رأيكم لو عانى الكلب المسكين التواءً طفيفًا بدل ذلك؟) أما إذا نزلنا على الشاطئ الجنوبي، لن يصيب الكلاب أي مكروه.

رغم أن معظم النظريات الأخلاقية المعقولة تقيم وزنًا ما لمعاناة الحيوانات، يبدو أن مصير ساق الكلب ليس سببًا قويًا لترجيح كفة الشاطئ الجنوبي على الشاطئ الشمالي، وربما لا يكون سببًا على الإطلاق. إن مسألة ساق

3. يبدو أن لينمان (2000) Lenman يفضل «النظريات الأخلاقية التي يكون التركيز فيها على شخصية الوسطاء وخصائص إرادتهم، على النظريات ذات الروح الكانتية أو الأرسطية في عمومها».

الكلب والألم المصاحب تبدو ضئيلةً للغاية بالمقارنة بما هو على المحك: نتيجة الحرب العالمية الثانية. وهكذا، فحتى قبل الحدث، يجب ألا نرفع مسألة ساق الكلب إلى مصاف اتخاذ القرار الحاسم، وفقًا لينمان، لأن ساق الكلب ستكون مهملةً عند التحليل النهائي. هذه الحجة كلها منطقية بعض الشيء بالنسبة لي. ولكن لينمان يخلص بعدها إلى أننا يجب ألا نكون حريصين على الحكم على الأفعال من حيث عواقبها على الإطلاق. كما يمكنكم أن تروا هنا، فإن هذه الحجة نوع من النقد المعرفي.

الرد المتشدد، بالطبع، يتجاهل حدس لينمان بدلًا من الرد عليه. يمكننا أن نتخيل المتشددين في وجهة النظر العواقبية يصرخون، «أنقذوا الكلب من انكسار ساقه، احصلوا على المكاسب التي يمكننا رؤيتها، وتبًا لعدم اليقين! التباين المحتمل لنتائج قرار الاحتلال كبير على أي حال!».

ولكن تلك ليست إجابتي. أنا مستعد لقبول أن هناك شيئًا من الصحة في نقطة لينمان الأساسي. ردي هو: «أوقفوا الإرهابي وحربه البيولوجية؛ ولكن لا يمكنني الإفتاء في أمر ساق الكلب. قد يكون لينمان محقًا وربما تكون مسألة إنزال النورماندي هذه مطروحةً للنقاش». ثم يتبق لنا الرأي القائل إن العواقبية تكون في أقوى حالاتها عندما نسعى لتحقيق قيم ذات أهمية مطلقة مرتفعة. يمكنك مناقشة مكان رسم الخط الفاصل بين

الهجمة الإرهابية بالأسلحة البيولوجية وساق الكلب، ولكن بمجرد التمييز بين الحالات التي تختلف من حيث حجم التكاليف المقدمة، يكون لدينا شيء يمكننا العمل به.

إن استخدام ساق الكلب قيمةً ذات صلة قد صُمم بحيث يكون غامضًا. هناك استحقاق واقعي في حجج الرفق بالحيوان، ولكننا فقط لا نعرف في الكثير من المقارنات مقدار الثقل الذي يجب أن نعطيه لها. لا نعرف، مثلًا، كيف نقيس سلامة الحيوانات في مقابل سلامة البشر، لذلك كم السهل نسبيًا للنقد المعرفي أن يعزز حالة عدم اليقين هذه ويجعلنا نشك فيما إذا كانت العواقبية قابلة للتطبيق على الإطلاق. إن التركيز على ساق الكلب، وهي قيمة صغيرة نسبيًا وربما كانت غامضة أيضًا، يعطي النقد المعرفي مظهرًا أكثر قوة مما يستحق.

لإظهار التباين، لنقارن بسيناريو آخر للاحتلال. في هذه الحالة، سيؤدي اختيار الشاطئ الشمالي إلى موت خمسمئة طفل بريء ولن يؤدي اختيار الشاطئ الجنوبي إلى إلحاق أي أذىً بالمدنيين على الإطلاق. في هذه الحالة الاختيار سهل، لأن لخمسمائة حياة بريئة أهمية عواقبية ووضوح لا تمتلكه ساق الكلب، حتى لو كان خيارنا سيؤدي إلى سلسلة من الآثار غير اليقينية على المدى الطويل. لا يوجد سبب وجيه لعدم اختيار إنقاذ

خمسمائة حياة بريئة مقدمًا، نظرًا لأن الفائدة الأولية كبيرة بما فيه الكفاية.

لنستعرض الآن بعض الحالات المتوسطة ولنرَ ما سيحدث. سنجد مزيدًا من الدعم للفكرة القائلة إن الشكل المعدل للعواقبية الذي يركز على الفوائد والتكاليف الكبيرة يبلي حسنًا في مواجهة النقد المعرفي.

قد يعتمد النقد المعرفي فعلًا على مبدأ أخلاقي مختلف تمامًا، وهو مبدأ يظهر كثيرًا في المقاربات التعددية. لنأخذ ما أسميه مبدأ التقريب:

مبدأ التقريب: يمكن أن تختلف النتائج بطرق معقدة. فقد نصدر حكمًا منطقيًا بأنها تتساوى في القيمة تقريبًا ويجب ألا نفرق بينها تقريبًا. بعد إجراء تحسين طفيف على إحدى هذه النتائج، ربما نظل غير متأكدين أيها تكون الأفضل.

كثيرًا ما نلجأ إلى شكل ما من مبدأ التقريب في مسائل الجمال والجماليات. حاول أن نحدد ما إذا كان رامبرانت أم فيلازكيز رسامًا أفضل. قد تحكم بأن الاثنين لديهما نفس الجودة تقريبًا وتستنتج، أو على الأقل تقرر أن أيًا منهما لا يجب أن يوضع في مقام أعلى من الآخر. لو اكتشفنا بعدها رسمةً جديدةً لرامبرانت، لا يجب أن نستخلص فجأةً أن

رامبرانت كان في الحقيقة رسامًا أفضل. يمكننا أن نظل نعتبر الاثنين متساويين تقريبًا في الجودة والأهمية.[4]

قد ينطبق مبدأ التقريب على العديد من أحكام الخير. تخيل، مثلًا، أنك تقارن برنامج تطعيم جديد ببرنامج من شأنه تحسين جودة المضادات الحيوية لمجموعة واحدة من الأطفال. قد تكون هاتان السياستان متكافئتين بشكل عام من حيث القيمة، على الأقل إذا كان الأثر المحتمل لهما متشابهًا بشكل كافئ من حيث الحجم. هذا الحكم بالتساوي التقريبي من شأنه أن ينجو مرةً أخرى من إدراك أن إحدى السياستين كانت أفضل بقليل مما كان يعتقد سابقًا أو أنها ستكلف أقل من المتوقع بقليل.

يشير مبدأ التقريب، عند إمكانية تطبيقه، إلى أنه لا ينبغي لنا التمييز على أساس الفوائد والخسائر الصغيرة نسبيًا. تبدو التغييرات المستقبلية الموضوعة على المحك –كون بقية التاريخ البشري عرضةً للتغيير– كبيرةً لدرجة أن التغييرات الصغيرة في الفوائد والتكاليف المقدمة، مثل انكسار ساق الكلب، لا تخرج المقارنة الأولية من كونها مبهمة وغير واضحة.

4. كثيرًا ما يكتب الفلاسفة عن فكرتين شديدتي الارتباط هما عدم قابلية القياس وعدم قابلية المقارنة. حول هذه الأفكار بشكل عام، انظر تشانغ (Chang (2002, 1997. فيما يتعلق بمفهوم الغموض ذي الصلة، راجع أعمال تيموثي ويليامسون، مثلًا «الغموض في الواقع» (Williamson, 2003).

في المقارنة بين رامبرانت وفيلازكيز، تضمحل التغييرات الصغيرة، كالعثور على رسمة جديدة غير منشورة، أمام المجموع المطلق الكبير للإبداع. أما في مقارنة يوم إنزال النورماندي، فإن التغيير الصغير –ساق الكلب– يضمحل أمام عدم اليقين الخاص بالعواقب. بعبارة أخرى، يوسع النقد المعرفي إحدى نسخ مبدأ التقريب لتمتد إلى المقارنات التي تنضوي على الشك. ومع ذلك، تظل العواقبية قائمة، على الأقل بشرط أن نسعى لتحقيق فوائد مقدمة كبيرة، كإنقاذ خمسمئة من أرواح الأبرياء.

أو لننظر الأمر بهذه الطريقة: أي شيء نحاول القيام به *يطفو في بحر من عدم اليقين الجذري على المدي الطويل*، إذا جاز التعبير. فقط الأهداف الكبيرة والمهمة المقدمة، في حالة التوازن الانعكاسي، ستربو على الزبد الدائم وتسمح للمقارنة بأن تكون أكثر من مجرد مقارنة مغرقة في التقريب. إن وضع الكثير من الأهداف الصغيرة على المحك يعني ببساطة أن حدسنا الأخلاقي سيرتبك في النهاية، وهذا في الواقع هو الاستنتاج الصحيح والبديهي. إذا كانت هناك ضحية للنقد المعرفي، فهي التركيز على الفوائد والتكاليف الصغيرة، وليس على العواقبية بشكل أعم. إذا ربطنا الأمور كما يجب و«فكرنا بالصورة الكبيرة» وتتبعنا نباتات الكروسونيا، فإن حدسنا الأخلاقي سيربو على زبد التباين طويل المدى.

قد يقترح مقدمو النقد المعرفي أن العواقب يجب ألا تكون ذات أهمية كبيرة، على الأقل ليس بالمقارنة مع الأخلاق المستلهمة من علم الأخلاق أو الفضيلة، وذلك نظرًا إلى مدى صعوبة التنبؤ بها. ولكن الاستنتاج الأفضل هو أن زبد عدم اليقين يجب أن يدفعنا إلى زيادة استيراد الفوائد الكبيرة بالنسبة إلى الفوائد الصغيرة، وذلك للتغلب على مبدأ التقريب. بعبارة أخرى، هناك جانب آخر للنظرية الأخلاقية يوجه انتباهنا نحو البحث عن نباتات الكروسونيا.

ما هي النتائج العملية لهذه الحجج؟

للحجج المذكورة أعلاه (على الأقل) نتيجتان عمليتان لما يجب أن نؤمن به، وكيف يجب أن نؤمن، وكيف يجب أن نتصرف. وسأتناول اللاأدرية والحقوق الفردية على التوالي.

كيف تكون لاأدريًا صالحًا

يجب أن نكون متشككين في المؤدلجين الذين يدعون أنهم يعرفون جميع المسارات الخاصة بجعل عالمنا أفضل. فكيف يمكننا التأكد أن الأيديولوجيا المختارة ستؤدي في الواقع إلى نتائج حسنة؟ نظرًا لجذرية عدم اليقين في المستقبل البعيد، لا يمكننا معرفة كيفية تحقيق الأهداف المفضلة بأي

مقدار من اليقين على مدى الأفق الزمنية الطويلة. لذلك يجب أن يكون ارتباطنا بوسائل معينة مؤقتًا للغاية وغير مؤكد إلى حد كبير وطارئًا من جذوره.

إن احتمال كون آراءنا المحددة لانتهاج سياسة ما هي الصائبة، على الرغم من أننا قد نعتقد بشكل منطقي أنها أفضل المتاح، احتمال ضئيل جدًا. يجب أن تكون ذات الفرصة الأكبر في أن تكون الصائبة من بين كل الآراء المتاحة، ولكن هذا الاحتمال لن يكون كبيرًا جدًا بالمطلق. لنقارن بين الخيارات السياسية للمرء والمراهنة على الفريق الأكثر ترجيحًا للفوز ببطولة العالم في بداية الموسم. يتمتع ذلك الفريق بالفعل بأفضل فرصة للفوز، ولكن في معظم الأحيان فإنه لا يتوج بطلًا في النهاية. في معظم الأوقات، تكون توقعاتنا الرياضية خاطئة، حتى لو كنا متنبئين جيدين بالمتوسط. وهكذا هو الحال مع علم السياسة واختيار السياسات.

لذلك يجب أن تكون مواقفنا من الآخرين متسامحة. تخيل أن احتمال كونك على حق ثلاثة بالمئة، واحتمال أن تكون مخطئًا في المقابل سبعة وتسعون بالمئة. ولكن لكل رأي معارض، بالمقابل، احتمال اثنين بالمئة فقط في أن يكون هو الصحيح، وهو بالطبع أقل بقليل من فرصة كونك أنت على صواب. مع ذلك هناك الكثير من الآراء المعارضة، لذلك فحتى لو كان

رأيك هو الأفضل، فإنك ما تزال مخطئًا على الأرجح. الآن تخيل أن خطأك سيؤدي إلى إبطاء معدل النمو الاقتصادي، ومستقبل أكثر فقرًا، وربما حتى إلى نهاية الحضارة قبل أوانها (كعدم وجود علم كافٍ لردع النيزك الذي سينهيها!). هذا يعني أن آراءك السياسية، مع أنها أفضل الموجود، ستكون لها عواقب سلبية وخيمة باحتمال 0.98 (واحد ناقص اثنين بالمئة، والنسبة الأخيرة هي احتمال كونك مصيبًا في تفاصيل علاقات الغاية–الوسيلة). في هذا الوضع، كم سيبلغ مدى ثقتك حقًا بشأن تفاصيل اعتقاداتك السياسية؟ إلى أي مدى ستكون اعتقاداتك الراسخة حازمةً حول العلاقات بين علاقات الوسائل-الغايات؟ على الأرجح ليس كثيرًا؛ فالأفضل أن تسلك سلوكًا أكثر تسامحًا وأن تعني ذلك حقًا.

كقاعدة عامة، لا يجب أن نربت على أكتافنا ونشعر بأننا على الجانب الصحيح من المسألة. يجب أن نختار المسار ذا الاحتمال الأكبر بأن يكون صائبًا، دون أن ننسى أن كوننا مخطئين في نهاية الأمر أكثر ترجيحًا من كوننا مصيبين. لا يجب أن تكون آراؤنا الخاصة، في السياسة وغيرها، أكثر تأكيدًا من تقييماتنا لأي الفرق سيفوز بالبطولة العالمية. بهذه الطريقة تفقد المواقف السياسية الكثير من طرافتها، ويصبح علينا بالفعل

أن ننظر إليها بوصفها ذات سمعة سيئة أو ربما حتى كعلامة على طبيعتنا الموهومة والمفرطة في الثقة.

لماذا تعتبر حجة قضية الحقوق مقنعة، وما هي الحقوق المهمة

يساعدنا النقد المعرفي أيضًا على فهم سبب احتياجنا إلى احترام الحقوق الفردية بدلًا من الاستغناء عنها لصالح عواقب أفضل. وهو يساعدنا أيضًا في تحديد حدود تلك الحقوق الفردية.

لندرس، مثلًا، حق الطفل البريء في ألا يُقتل. لنفترض أنك تؤمن بهذا الحق، كما أؤمن به، ولكنك بعدها تواجه مثالًا مضادًا سيزيد فيه قتل طفل بريء، على المدى القصير، الدخل القومي بمقدار 5 بليون دولار. في العادة، يقدر الاقتصاديون الحياة بقيمة أقل بكثير من 5 بليون دولار؛ إذ يقيمونها عادةً في حدود 5 ملايين دولار، وهو فرق كبير. ولكن في هذه الحالة من الخطأ وضع مقارنة «حياة رضيع في مقابل 5 بليون دولار» ثم الاضطرار للاختيار. المقارنة الصحيحة هي «حياة طفل في مقابل زبد مع عدم يقين كبير وربح 5 بليون دولارًا مرميًا كجزء من ذلك الزبد». عندما تصاغ بهذه الطريقة، يكون من الأسهل الوقوف بجانب منع قتل الطفل. بل إن هناك فرصة جيدة –وإن كانت أقل من خمسين بالمئة– بأن يكون قتل الرضيع مفيدًا للناتج المحلي الإجمالي أيضًا.

بعبارة أخرى، نادرًا ما تتعارض الحقوق مع العواقب بالطرق البسيطة التي حددتها التجارب الفكرية الفلسفية. لذلك يمكننا تغيير طريقة تفكيرنا تجاه عدم اليقين الجذري والعواقب. بدلًا من ترك عدم اليقين الجذري يشلنا، يمكننا أن نفكر فيه على أنه يمنحنا حرية التصرف بشكل أخلاقي، دون الخوف من كوننا نشترك في التدمير العواقبي.

يمكننا أيضًا أن نرى أن عدم اليقين الجذري هذا يدعم انبهارًا جديدًا بالحياة البشرية والاختيار؛ يمكننا قبول أن معظم أفعالنا أو كلها سيكون له عواقب لا يمكننا توقعها. في المتوسط، ستكون هذه العواقب إيجابية، تمامًا كما أن النمو الاقتصادي إيجابي، ولكننا سنتساءل دائمًا عن العواقب المستقبلية التي أطلقنا حركتها. سنتساءل عن قوتنا الغريبة وشبه السحرية في هذا الصدد.

على الرغم من كل الارتباك الذي قد نشعر به تجاه الناتج الهامشي للفعل الفردي، فإنه يظل فكرة تمكينية، وهو يتصل بفكرة أن كل المجتمعات المثمرة تقوم على شيء من الإيمان. في هذه الحالة يمكننا التشبث بإيماننا بفعل الشيء الصحيح –وبأن نفعل الشيء الصحيح فعلًا لأجل فعل الشيء الصحيح نفسه– دون أن يهزمنا الخوف من أننا قد نجلب نوعًا من الكوارث العواقبية بقسوة.

الآن لنفكر في تجربة فكرية فلسفية مجنونة أخرى: إما أن نقتل رضيعًا محددًا، أو ستدمر كائنات فضائية قادمة من رجل القنطور الأرض بأكملها. هنا لدينا مساحة أكبر لنتبع ما يسمى بالعواقبية الحقوقية. إن قتل الرضيع خطأ، ولكن إذا لم نفعل ذلك، فإن المزيد من الأطفال سيقتلون –سيقتل ملايين أكثر، في الواقع. في جانب من المعادلة، لدينا «كل الأطفال سيقتلون، وكل شيء على الأرض سيضيع، و، بما أن حياة البشر على الأرض ستنتهي، لا مزيد من نباتات الكروسونيا، ولا زبد يذكر من عدم اليقين سيتبع ذلك».

من الممكن أن نفهم لماذا نختار قتل الرضيع في هذه الحالة. لسبب واحد، إن تكلفة عدم قتل الرضيع الآن أعلى بكثير. من ناحية أخرى –وهذا مهم– إذا انتهى العالم بأسره، فلا يتبقى عدم يقين بشأن ما سيحدث لاحقًا. يجب أن نتبع العواقب الأفضل، ولن يعود هناك زبد من عدم اليقين ليبرر التزامنا بحقوق الرضيع الفرد. وبهذا المعنى، فإن فكرة الحقوق المفترضة هنا ليست مطلقة تمامًا ضد كل العواقب الخارجية المحتملة التي قد يحلم بها الفلاسفة. ومع ذلك، فإن معظم الأمثلة الافتراضية التي ينبغي فيها انتهاك الحقوق أو كلها ليست ذات صلة وثيقة بخيارات العالم الحقيقي التي وجب علينا مواجهتها حتى الآن.

من المؤكد أننا لا نعرف بالضبط أين يجب أن تنتهي هذه المقارنة وفي أي نقطة تبدو الحجة قوية لصالح قتل طفل بريء. ماذا لو كان الخيار بين قتل رضيع واحد أو تدمير الكائنات الفضائية لنيبال فقط؟ يمكن جعل عدد الأرواح المتأثرة بالتهديد الأجنبي أكبر أو أصغر حتى يصرخ منظّر الحقوق طلبًا للرحمة. لا نعرف بالضبط أين نرسم ذلك الحد. يمكنك أن تفكر في هذا على أنه أحد نقاط الضعف في نظرية الحقوق التي أطرحها. ومع ذلك، فإن هذا يتركنا مع نظرية الحقوق التي تكون فيها الحقوق مطلقةً بالفعل، على الأقل إذا كانت الأمثلة التي ندرسها تطابق وقائع أساسية جدًا عن العالم الحقيقي، على سبيل المثال وجود نباتات الكروسونيا وزبد عدم اليقين العواقبي.

باستخدام هذا الفهم للمشكلة المعرفية، يمكننا أيضًا رؤية بعض الأدلة الإضافية حول سبب اختلاف «أخلاقيات قارب النجاة» عن توصياتنا الأخلاقية الأكثر شيوعًا والأكثر عمليةً. أعرف أخلاقيات قارب النجاة على أنها الأخلاق التي يفترض أن تحكم مع اقتراب نهاية العالم – أو نهاية جزء بحجم كافٍ من العالم. لا يمكن للناس في قارب النجاة (الذي لن ينقَذ) أن يتطلعوا إلى تحسينات كبيرة في رفاهيتهم المستقبلية ولا إلى نمو اقتصادي كبير. أسماك القرش تحوم وسوف تنفد إمدادات الغذاء والماء.

حسب التصميم، لا يرتبط قارب النجاة في هذا المثال بالزبد الأوسع من عدم اليقين في العالم بشكل عام.

إذن ماذا يعني هذا؟ في ظروف قوارب النجاة، ستكون الفوائد الموضوعة على المحك عادةً ضئيلةً بالضبط لأن قوارب النجاة، حتى الكبيرة نسبيًا من بينها، صغيرة. لذلك تكتسب الحقوق قوة أكبر من الناحية النسبية. فبغض النظر عما تفعله، لا يمكنك تحقيق فوائد اجتماعية كبيرة في نماذج قوارب النجاة، لذلك هناك حجة أقوى تجب إقامتها لمجرد فعل الشيء الصحيح. لا تقذف الرجل الضعيف في البحر أو تطبخ لحمه؛ فعل هذا خاطئ، ولا يعود ذلك بالكثير من الفائدة. قد يتطلب صنع العجة تكسير بعض البيض، ولكن العجة هنا صغيرة، وليست لذيذة إضافةً إلى ذلك، لذلك أرى أن عليك ترك ذلك البيض سليمًا. مرةً أخرى، فإن حجة حقوق الإنسان أقوى مما تبدو عليه للوهلة الأولى.

خاتمة – أين وصلنا

تناولت بعض حججي موضوع المسافة. لقد زعمت أن سكان المستقبل أقل بعدًا عنا، من الناحية الأخلاقية، مما قد تشير إليه الآراء الأخرى العديدة. لذا، يجب أن نتعامل بجدية أكبر مع الآثار المترتبة على خياراتنا لذلك المستقبل.

يدفعنا هذا الاهتمام البالغ بالمستقبل إلى إعادة التفكير في مجموعة متنوعة من المسائل الأخلاقية، التي تشمل أهمية النمو الاقتصادي وأفضل أنواع إعادة التوزيع، ويجعل استقرار النظم الاجتماعية أولوية عليا، من بين اعتبارات أخرى. لقد قدم الفصل السابق حول اللاأدرية والارتياب الجذري حجة إضافية للرغبة في التفكير الطموح. فإن كان لقيمنا أن ترتفع في أهميتها فوق زبد الارتياب طويل المدى بشأن تأثيرات أفعالنا، يجب أن نتطلع إلى قيم كبيرة ومهمة نسبيًا. يعيدنا هذا إلى مكان تكون فيه هيمنة نباتات كروسونيا على النمو الاقتصادي الأعلى والمستدام هي كل ما يهم.

إليكم تلخيصي القصير المكون من ثلاث نقاط لما أوصلتنا إليه هذه الحجج:

أولًا، إن الإيمان بالأهمية القصوى للنمو الاقتصادي المستدام ليس مقبولًا من الناحية الفلسفية فحسب. وإنما قد يكون في الواقع حتميًا من الناحية الفلسفية. يجب أن نسعى إلى الفوائد الكبيرة وليس الفوائد الصغيرة، ويجب أن يكون لدينا اهتمام عميق بالمستقبل البعيد بدلًا من خصمه تصاعديًا. ويجب أن يكون معيار عملنا لتقييم الخيارات هو زيادة النمو الاقتصادي المستدام، لأن هذه الخيارات تتغلب على مشاكل التجميع وهي جيدة بصورة حاسمة. يوفر لنا هذا تمثيلًا كميًا واسعًا للتنمية طويلة المدى للحضارة الإنسانية، ويشكل إحدى وسائل إيجاد قيم المسايرة التعددية وتعزيزها.

ثانيًا، هناك مجال واسع لأخلاقنا، ومن بينها أخلاقنا السياسية، لتكون صارمة وقائمة على مفهوم القواعد والحقوق. يجب أن نخضع أنفسنا لقيود احترام حقوق الإنسان، مع الإشارة إلى أن حقوق الإنسان شبه المطلقة هي الوحيدة القوية كفايةً لوضع أي

قيود على السعي لتحقيق فوائد ارتفاع معدل النمو الاقتصادي المستدام.

في نهاية هذا المطاف، إننا لا نملك «أفضل نظرية أخلاقية»، التي قد يرغب الفيلسوف في استخلاصها، وإنما بعض قواعد اتخاذ القرار الجيدة للعيش وفقها، بالإضافة إلى بعض المعايير لكيفية تخيل مستقبل أكثر إشراقًا.

من المؤكد أنني لم أبذل أي محاولة لإثبات الوجود المطلق للحقوق. ولكن ما أن نبدأ في التفكير من منظور التغييرات الكبيرة والشاملة، فإن الإيمان بالحقوق يصبح ملائمًا بشكل طبيعي تمامًا. إننا نملك بعض القواعد لما يجب القيام به –تعظيم النمو المستدام– وقواعد أخرى –الحقوق– تضع بعض القيود على هذه الخيارات. بعبارةٍ أخرى، إن قواعد الترتيب الأدنى توجد ضمن حدود قواعد الترتيب الأعلى، ولا سيما احترام حقوق الإنسان. يجب أن نلتزم بأولوياتنا المختارة والقواعد المختارة بصرامة. فبدلًا من الحقوق والاعتبارات العواقبية التي تمثل نهج متعارضة أو متناقضة للفلسفة، إن المجال مفتوح أمام المواءمة والتوافقية لتسودان، وكل ذلك ضمن نهج

متداخل القواعد للتفكير في جانبي المعادلة القائم على الحقوق، والعملي العواقبي.

يجب ألا ندافع عن وجهات النظر القائمة على القواعد على أساس أنها «كذبة نبيلة» عملية للغاية. فمن الجيد أن نرى الفوائد العملية للقواعد مقدرة، لكن نهج الكذبة النبيلة ساخر جدًا. فهو يفترض أن القواعد ضعيفة فلسفيًا لنبدأ بها وإن لم تكن كذلك. لذا بدلًا من اعتبار الإيمان بالقواعد الصارمة كذبة نبيلة، اعتبرها حقيقة نبيلة مهمة للغاية.

من الناحية العملية البحتة، من المستبعد أن يفكر صانعو القرار الديمقراطيون في العالم الواقعي بطموح كبير. ومن الأرجح أن تنتج طبيعة السياسة أمورًا تافهة كثيرة جدًا بدلًا من إنتاج القليل جدًا. يتخذ صانعو السياسات القرارات غالبًا على أساس يومي، وعلى أساس كل حالة على حدة، آملين ببساطة النجاح في الدورة الانتخابية التالية. لا أقصد ذلك كنقد ساخر للطبيعة البشرية؛ وإنما كنتيجة للمنافسة السياسية ضمن دورات انتخابية قصيرة نسبيًا بالنسبة إلى الآفاق الزمنية التي تهم السياسة فيها. (لدى مجلس

النواب الأمريكي دورة تصويت مدتها سنتان لسياسات يحتمل أن يمتد أثرها على مدى عشرين أو ثلاثين عامًا، أو لفترة أطول، في حالة السياسات البيئية). إن هذا أحد الأسباب التي تجعل سياستنا ترتكب هذه الأخطاء العديدة. لذا، من وجهة نظر براغماتية أو عواقبية بحتة، يجب تقديم حجة إضافية لتخيل خياراتنا السياسية من ناحية مجموعات أوسع من الخيارات والقواعد، بشرط وضع القواعد بشكل صحيح على الأقل.

ثالثًا، يجب أن نكون حذرين للغاية في مواقفنا تجاه سياسات محددة. حتى لو نجحنا في اتخاذ هدف حقيقي يتمثل فيما نعتقد أنها أفضل مسارات العمل، فإن احتمال أن نكون محقين في التفاصيل –مهما ارتفع الاحتمال– ما يزال غير مرتفع جدًا. إنه مثل محاولة تخمين أصل الكون. أفضل ما يمكنك فعله هو اختيار ما تعتقد أنه صحيح بنسبة 1.05 في المئة من اليقين، بدلًا من الانحياز إلى ما تعتقد أنه صحيح بنسبة 1.03 في المئة. إنك مخطئ على الأرجح، حتى لو كان محتملًا أن يكون الآخرون مخطئين أكثر منك،

ومن ثم فإن موقفك يجب أن يكون متواضعًا بالمعنى المعرفي تبعًا لذلك.

لمزيد من التوصيات المحددة، أقترح ما يلي:

أ. يجب أن تكون السياسة أكثر تطلعية وأكثر اهتمامًا بالمستقبل البعيد.

ب. يجب على الحكومات أن تولي الاستثمار أولوية أعلى بكثير مما هو عليه الحال الآن، في كلا القطاعين الخاص والعام. فبالنسبة لما يجب أن نفعله، إننا نعيش حاليًا في جفاف استثماري.

ج. يجب أن تهتم السياسة أكثر بالنمو الاقتصادي، وأن تُحدد على نحو سليم، ويجب أن تولي مناقشة السياسات اهتمامًا أقل للقيم الأخرى. ونعم، هذا يعني تخفيض قيمك المفضلة أيضًا. لا استثناءات، باستثناء حقوق الإنسان شبه المطلقة بالطبع.

د. يجب أن نهتم أكثر بهشاشة حضارتنا.

تمثل إمكانية التشاؤم التاريخي تحديًا لهذا النهج برمته، لأن المستقبل في هذا المنظور قاتم مهما حدث، وقد لا يكون هناك

مستقبل بعيد لنتطلع إليه لحل معضلات التجميع التي ينطوي عليها اتخاذ القرارات التي تؤثر على كثير من البشر.

ه. يجب أن نكون أكثر إحسانًا بشكل عام، لكننا لسنا ملزمين بالتخلي عن كامل ثرواتنا. إننا ملزمون بالعمل الجاد والادخار والاستثمار وتحقيق إمكاناتنا البشرية، ويجب أن نأخذ هذه الالتزامات على محمل الجد.

و. يمكننا تبني الكثير من أخلاقيات الفطرة السليمة مع العلم أنها لا تتعارض مع نظرية أخلاقية أعمق. ويمكننا أيضًا التوفيق بين أخلاقيات الفطرة السليمة والعديد من التوصيات المعيارية الناشئة عن إطار غير شخصي وعواقبي بدرجة أكبر.

ز. عندما يتعلق الأمر بمعظم السياسات «الصغيرة» التي تؤثر على الحاضر والحاضر القريب فحسب، يجب أن نكون لا أدريين، لأننا لا نستطيع التغلب على مشاكل التجميع لإصدار حكم مبرر. الاستثناءات الرئيسية هنا هي بعض السياسات التي تفيد الجميع تقريبًا.

الرؤية الطوباوية

تتمثل رؤيتي السياسية الطوباوية في مجتمع يتبع هذه المبادئ. وهذا يعني مجتمعًا يتيح للفردانية والسعادة والاستقلالية الازدهار إلى أقصى حد. لا أتوقع حدوث شيء جيد للغاية في الواقع، لكنها مع ذلك رؤية لنعيش وفقها ولنستخدمها عند تحديد فلسفتنا الشخصية والسياسية. وبالنسبة للمجموعات الفرعية الأصغر من القضايا السياسية، خاصةً تلك الضيقة للغاية لدرجة أنها لا تؤثر على النمو الاقتصادي المستدام، هناك متسع كبير للرؤى المتعايشة، السياسية وغيرها. وهناك جانب مهم مفتوح لهذا النهج، يمثل لبنة واحدة من الفكر السياسي، بدلًا من نظام مغلق يجيب أو يعالج كل سؤال محتمل. يمكنك تبني هذا المنظور دون الحاجة إلى التخلي عن جميع رؤاك الصغيرة الأخرى لنظام سياسي واجتماعي أفضل.

ورغم كل ذلك، يرتبط معظم العمل المعياري ببعض الحدس على المستوى الفطري، وهذا العرض ليس استثناءً. لدي شعور –ونعم، إنني مستعد لوصف الأمر على هذا النحو– أننا يجب أن ننظر إلى ما هو أبعد من القيود التي نتصورها حاليًا. إذ يسهل القيام بالمهام

الصغيرة ذات الفائدة الواضحة؛ وليس بالضرورة أن تكون النصائح الأكثر أهمية في مجال السياسة مريحة أو عملية دائمًا.

يجب أن نسعى جاهدين لزيادة رخاء الإنسان في المستقبل بشكل كبير وعلى مدى فترات زمنية طويلة. ففي أثناء كفاحنا لتحقيق إنجازات عظيمة، سنواجه العديد من التكاليف العرضية والعقبات على طول الطريق. لسنا متأكدين من مقدار الأهمية التي يجب أن نعلقها على هذه التكاليف، تمامًا كما لم نكن متأكدين من كيفية تقييم ساق الكلب المكسورة في مثال يوم إنزال النورماندي في الفصل الخامس، نظرًا للارتياب الكبير المرتبط بخيارنا. لكن قد تكون التكاليف العرضية –والفوائد– أقل أهمية على الأرجح مما نعتقد. وينبغي ألا تشكل عقبة أمام محاولاتنا لتحسين حضارتنا وجعلها أكثر ديمومة.

عند التفكير في السياسة، غالبًا ما يكون هناك صوت خافت داخل رأسي يقول «دعنا نقلق فقط بشأن إجراء بعض التحسينات الطفيفة اليوم. المخططات الكبرى ستذهب سدى. ما هو المستقبل على أي حال؟ أليست التحسينات الحالية، مهما كانت صغيرة، صعبة التنفيذ

بدرجة كافية؟ فلنكن براغماتيين فوقيين ونركز فقط على ما هو موجود هنا والآن. هذا هو أفضل ما يمكننا القيام به للمستقبل على أي حال. يمكن للمستقبل أن يتكفل بنفسه. دعنا نتخلى عن تخيلاتنا».

لكن أفكر بعد ذلك مرةً أخرى، وأدرك أنني منخرط في شكل مريح من خداع الذات. أعلم أننا كبشر مبرمجين بيولوجيًا للاستجابة للمحفزات الفورية والمدى القريب على حساب المستقبل. فمعظمنا لا يخطط بعيدًا بالقدر الكافي أو يدخر ما يكفي لتقاعدنا. سيشرب الأفراد الظِماء الماء المالح بدافع اليأس، حتى لو قلل ذلك من فرص نجاتهم. لذلك لا يمكننا دائمًا الوثوق في برمجتنا وآليات الاستجابة الفطرية. ربما كانت هذه الآليات تكيفية في مجتمعات الصيد والجمع، لكنها أصبحت فجأة أكثر تكلفة في حضارة مزدهرة ذات مؤسسات سياسية واسعة النطاق، ومشاكل مستمرة طويلة الأمد، وقدرة على توليد نمو اقتصادي مستدام ومضاعف.

لذا أريد أن أكون أكثر تشككًا في صوتنا الخافت لصالح البراغماتية العليا قصيرة المدى. وأود أن أقترح أنه رذيلة، نظير الرجل المفكر

للإشباع الوحشي قصير المدى. إنه أحدث آلية تكيفية لدينا للشعور بالرضا عن أنفسنا، على حساب ترك روما تحترق. أقترح أن نحول طاقاتنا السياسية بدلًا من ذلك نحو التفكير في ثروات حضارتنا على المدى الطويل. وهذا يعني التركيز على مستقبل الحرية والثروة والعلم والمؤسسات السليمة جيدة الأداء التي تحكمها القواعد والحقوق.

أنهي هذا الكتاب بتكرار بعض الادعاءات الأساسية. إن حضارتنا تحمل العديد من القيم المتعددة الرائعة. يجب أن يكون الحفاظ على هذه القيم وتوسيعها عبر الزمن أولويتنا. إذ يؤدي النمو الاقتصادي المستدام إلى رفع مستويات المعيشة ورفاهية الإنسان، ويقدم قيمًا متعددة أخرى. إن قضية المجتمع الجيد، المحددة بشكل مناسب، هي قضية سليمة وليست ضحية لمشاكل النفعية أو العواقبية المعتادة. ويجوز الإيمان بحقوق الإنسان المطلقة أو شبه المطلقة. يمكننا أن نكون طوباويين جزئيًا في التزاماتنا الشخصية والسياسية، ويجب أن نكون كذلك. يجب ألا نخاف من التفكير من منظور الصورة الأشمل، بدلًا من تقييم كل شيء على أساس كل حالة على حدة.

يجب أن نكون متشككين بعمق في بعض وجهات النظر الأساسية لما يرجح أنه يعزز الخير.

ما زلنا لا نملك أفضل نظرية أخلاقية. لكن يجب أن نعيش حياتنا على أكمل وجه، مدركين أن أخلاقيات الفطرة السليمة ذات علاقة عميقة بما هو صحيح حقًا.

الملحق أ – بعض الرياضيات الاختيارية والملاحظات على بعض المقاييس

رياضيًا، يمكننا صياغة اهتمامنا بالمستقبل ببضع طرق. تفترض أبسط طريقة خصم صفري تام للمنفعة. من الناحية الرياضية، يبدو ذلك كالتالي:

$$(1) \quad SW = \sum U(a^t)$$

تعني الأخلاق القائمة على هذه المعادلة حيادًا أساسيًا للمنافع عبر الزمن. فلن تقل أهمية رخاء أي شخص بسبب بعده الزمني.[1]

هناك نهج آخر يعتمد على «القاعدة الذهبية» في النظرية الاقتصادية لرأس المال. تدعونا القاعدة الذهبية إلى اختيار أعلى مسار مستدام للمنفعة أو الاستهلاك مع مرور الوقت، ويبدو ذلك رياضيًا كالتالي:

$$(2)\ Max: \lim U\ (a^t)$$

1 يحاول كون (1992) تبسيط هذا النهج.

هذا يعني أنه يجب علينا تعظيم قيمة الحالة الثابتة –ويلث بلس، في هذه الحالة– على امتداد أفق زمني غير محدد.[2]

إنني أؤيد كلًا من الخصم الصفري للرخاء والقاعدة الذهبية. وفي ظل مجموعة متنوعة من الشروط التقنية، سينطوي المبدآن على نفس الخيارات في جميع المقارنات.[3] ولكن هناك نهجًا آخرًا لمقارنة القيم الحالية والمستقبلية. فقد يتطلب معدل الخصم الصفري الصريح أن نولي الفائدة المستقبلية دائمًا اعتبارًا مكافئًا للفائدة الحالية. وسواءً ناسب هذا الاستنتاج حدسنا الأخلاقي أم لا، فإنه يبدو حجة قوية للغاية، خاصةً مع كلمة «دائمًا». بالنسبة للقاعدة الذهبية، تصعب الخصائص الرياضية التعميم خارج حالة الأفق اللانهائي.

---

2 لمحاضرات مبكرة عن القاعدة الذهبية، انظر رامزي (1928)، وفيلبس (1961)، وميد (1962). تولي القاعدة الذهبية «الخضراء» اهتمامًا أكبر لاستنفاد الموارد ولكنها تجسد نفس المبادئ الأساسية؛ انظر بيلتراتي وتشيتشلنيسكي وهيل (1993) وهيل (1998).

3 يناقش هيل (1998، 110–111) هذه الشروط. للحصول على نسخة من مسلمة التجاوز، ولكنها نسخة أكثر عمومية ومن دون نفس متطلبات الاستمرارية، انظر باسو وميترا (2007)؛ انظر أيضًا بانيرجي (2006) لتحليل الأفكار ذات الصلة. لإلقاء نظرة على القضايا الفلسفية ذات الصلة، انظر فالنتين (1993، 1995) وفالنتين وكاغان (1997).

وكتعديل لهذه النُهج، فإن معيار التجاوز يعد قاعدة أساسية أكثر اعتدالًا للمقايضات الحالية/المستقبلية. يجب أن نكون مستعدين دائمًا للتخلي عن فائدة متميزة اليوم إن كان بإمكاننا في المقابل خلق سلسلة طويلة كفايةً من زيادات الرخاء المستقبلي. ومع ذلك، لا يحدد المعيار أي معدل خصم رقمي مفرد أو مطبق عالميًا. يمكننا كتابة التالي:

معيار التجاوز: ترجح المتتالية $g^{\infty} = (b^1, b^2, \dots)$ على $h^{\infty} = (a^1, a^2, \dots)$ إن ظلت إحدى المتتاليات، في نقطة زمنية معينة، أعلى بصورة منتظمة من الأخرى. قارن مثلًا بين المتتاليتين:

$$(a)\ 3, 3, 4, 4, 5, 6, 6, 6, 6, 6, 6, 6 \dots$$

$$(b)\ 4, 4, 5, 5, 5, 5, 5, 5, 5, 5, 5, 5 \dots$$

بحكم التصميم، ستتواصل المتتالية (a) بالرقم 6، وستتواصل المتتالية (b) بالرقم 5. باستخدام معيار التجاوز، تعتبر (a) أفضل من (b)، رغم أن (b) تجلب رخاء أعلى في الفترات القليلة الأولى. ومجددًا، أعتقد أن هذه الأرقام تتوافق مع ما أسميه ويلث بلس.

وبالمثل، فإن معيار التجاوز يرجح (c) على (d) للمعطيات التالية:

$$(c)\ 3, 3, 7, 8, 9, 10, 11, 12, 13, 14 \ldots$$

$$(d)\ 4, 4, 6, 7, 8, 9, 10, 11, 12, 13 \ldots$$

وكما كُتب، يفترض هذا أن كل عنصر في كل متتالية يستمر في الارتفاع بمقدار واحد.

لا أحتاج إلى تراكب أفق زمني لانهائي ليصبح معيار التجاوز منطقيًا. وإنما يمكننا أن نرجح (a) على (b) و(c) على (d) إذا كان الأفق الزمني المعني طويلًا كفايةً لتكون إحدى المتتاليات مهيمنة في الرفاهية على الأخرى بوضوح. بكل بساطة، إذا تفوقت (a) على (b) لبضع مئات السنين، يسعدني إقرار ترجيح (a). يمكننا أيضًا إضافة مبادئ باريتو إلى معيار التجاوز بحيث إن كان لإحدى المتتاليات قيمًا أعلى بوضوح على طول المسار، فإنها أفضل حتى لو لم تتفوق على الأخرى في جميع الفترات اللاحقة، وإنما ظلت مساوية لها.[4]

4. تقترح تشتشيلنسكي (1997) نسخة معدلة من معيار التجاوز لا تجبر الفترة الزمنية الحالية على احتساب أي شيء. يمكننا أن نفكر في هذا البديل في حال واجهنا في الواقع أفقًا زمنيًا لانهائيًا ومشكلة «ديكتاتورية المستقبل». لاحظ أنه مع الأفق اللانهائي، سيفشل معيار التجاوز في تلبية بعض مسلمات العدالة بين الأجيال، مثل المجهولية أو اللا مبالاة في قرارات التصنيف. حول صعوبات تلبية جميع المسلمات

قد يبدو أن معدلات الخصم المنخفضة، كما وردت خلال هذه المجموعة المتنوعة من الافتراضات الرياضية، تمنح المستقبل أهمية أكثر من الحاضر. ولكن توجد أسباب تجريبية عميقة لعدم تلاشي أهمية الحاضر في قراراتنا. إذ يعد النمو الاقتصادي عملية تراكمية ذات علاقات سببية بين المتغيرات في بداية النمو وفي مراحل النمو اللاحقة. وهذا يعني–عادةً– أن أفضل طريقة لتلبية معيار التجاوز هي جعل الحاضر في وضع جيد لبناء المستقبل. بعبارةٍ أخرى، يتطلب النمو الاقتصادي أن نستثمر في مؤسسات سليمة، ما يعني القيام ببعض الأشياء الجيدة هنا والآن أيضًا.[5]

إن نظريات المجتمع الدورية، كما توجد في مؤلفات بعض المفكرين الكلاسيكيين، مثل مونتسكيو وفيكو، تصعب تطبيق معيار التجاوز بطريقة مفيدة. افترض، مثلًا، أن المجتمعات الناجحة ستصاب

المعقولة في سياق أفق لانهائي، انظر مثلًا فلورباي وميشيل (2003) وساكاي (2003). يرد أسهيم وبوخولز وتونغودن (2001) على بعض التهم من هذا النوع. وحول افتراضات الثبات والاستقلال، انظر كوبمانز (1960). ينظر بوستروم (2011) في بعض القضايا الفلسفية والرياضية ضمن إطار أفق لا نهائي.

5 حول الطبيعة التعاونية الأساسية للمشكلة بين الأجيال، انظر هيث (2013). لإلقاء نظرة مثيرة للاهتمام على التبادل المستدام بين الأجيال بمرور الوقت، انظر رانجيل (2000).

بالغطرسة ثم تدمر نفسها نتيجةً لنجاحها السابق. وعلاوةً على ذلك، قد تنهض المجتمعات المتدنية من رمادها وتتقدم لتحقيق أمجاد أعظم. في هذه الحالة، قد تعني المتتالية الأعلى في إحدى الفترات، وسطيًا، متتاليات أقل بصورة منتظمة في فترات مستقبلية لاحقة. التجاوز المنتظم لن يصمد أبدًا. ومع ذلك، رغم أنه قد تكون هناك درجة معينة من اللحاق بالركب، لا توجد الكثير من الأدلة المنهجية على أن الخاسرين اليوم يصبحون رابحين غدًا. إن كنت تحاول التنبؤ بالمستويات المطلقة للازدهار المستقبلي، فمن المستحسن عمومًا أن تراهن على الفائزين السابقين، لأسباب تمت مناقشتها في الفصل الثالث.[6]

مقارنة مع خصم غاما

هناك طريقة أخرى لاستخلاص عوامل خصم منخفضة نسبيًا، وهي النظر في النماذج التي يتغير فيها عامل الخصم مع مرور الوقت.[7] تعمل حسابات القيمة المتوقعة، رياضيًا، بافتراض أن أقل معدل

6 فيما يتعلق بقضية التقارب، انظر مثلًا بريتشيت (1997) وأيضًا كومين، إيسترلي، وغونغ (2010).

7. انظر ويتسمان (1998، 2012)، وأيضًا فارمر وجيناكوبلوس (2009) وآرو وأخرون (2014).

خصم سيكون له مساهمة عالية نسبيًا في التقييم النهائي للنتيجة. تنشأ هذه الطريقة من المؤلفات المتعلقة بما يُعرف باسم خصم غاما، وتؤدي إلى نتائج متسقة عمومًا مع القلق العميق بشأن المستقبل البعيد.

إليك طريقة بسيطة للتفكير في هذا المنطق: لنفترض أن هناك فرصة متساوية ليكون معدل الفائدة المعني إما واحدًا في المئة أو خمسة في المئة. تبلغ قيمة الدولار الواحد بعد مئة عام 36.9 سنتًا بمعدل خصم واحد بالمئة وتبلغ فقط 0.76 سنتًا بخصم خمسة بالمئة. نظرًا لتحدب العوائد، يكون متوسط أو معدل خصم القيمة المتوقع أقل من 2 بالمئة، لأن هذا هو المعدل الذي ستحصل به على 36.9 + 0.76 مقسومًا على اثنين كمكافأة متوقعة. من الخطأ حساب متوسط معدلات الخصم نفسها، مثل أخذ 1 + 5 = 6 ثم قسمة الناتج على اثنين للحصول على متوسط ثلاثة بالمئة. يطبق حساب المتوسط على المكافآت، ويعطي هذا معدلات الخصم المنخفضة تأثيرًا أكبر على القيم المتوقعة عمومًا.[8]

8. انظر بوسنر (2004، 153–154) وأيضًا ويتسمان (2001، 260).

لذا فإن معدلات الخصم المنخفضة لها أهمية أكبر في تحديد تقييم القيم المستقبلية البعيدة. هذا لا يعكس بالضبط معيار التجاوز، لكنه يزيد من معقوليته من خلال تفضيل معدل خصم منخفض نسبيًا.[9]

يعكس سلوكنا الفعلي أحيانًا نسخة من خصم غاما. ففي الاستبيانات، مثلًا، يقترح العديد من الأشخاص أن الحاضر أكثر أهمية من بعد أربعين عامًا، ولكن في النهاية يجب ألا نهتم كثيرًا بالمسافات الزمنية الأبعد. فمن وجهة النظر هذه، إن ما يحدث بعد أربعمئة عام من الآن ليس أقل أهمية بكثير مما يحدث بعد ثلاثمئة عام، رغم أن تطبيق الخصم الأسي التام يوحي بخلاف ذلك.[10]

تتوافق حججي مع منطلق خصم غاما، لكنني اخترت اتجاهًا مختلفًا قليلًا، كما نوقش أعلاه. ما يزال خصم غاما يعني أنه يمكننا اختيار رقم واحد صحيح (غير صفري) أو مجموعة أرقام لمعدل الخصم طويل الأجل. إذا كانت هذه المعدلات إيجابية، فإننا ما نزال نواجه

9. انظر ويتسمان (2001، 260).

10. انظر مثلًا برايس (1993) وويتسمان (2001) لنسخ من هذا الرأي. يجادل ليهي (2000) بأن التقنيات القياسية تقيس مدى اهتمام الوكيل الحالي بذاته المستقبلية، في حين يمكننا أيضًا أن نسأل عن مدى اهتمام الذات المستقبلية بذاتها الحالية. قد يؤدي تعديل هذا التناقض أيضًا إلى اختيار معدلات خصم أقل تولي اهتمام أكبر بالمستقبل البعيد.

احتمال أن تكون حياة واحدة اليوم أكثر قيمة من استمرار بقاء العالم، شريطة أن نختار أفقًا زمنيًا طويلًا كفايةً للمقارنة. بالنسبة لمعظم القضايا العملية، لا يرجح أن تظهر مثل هذه المشاكل، لكنني، مع ذلك، أجد هذا الاستنتاج بديهيًا من الناحية الأخلاقية. وبدلًا من ذلك، قد نختار معدل صفر للسنوات الأخيرة من مقارنات خصم غاما، وفي هذه الحالة سنقترب من معيار التجاوز.

الملحق ب – رعاية الحيوان واستنتاج ديريك بارفيت البغيض

قبل الختام، أود تقديم بعض الملاحظات حول المشكلة التي لفتت انتباهي بدايةً إلى أخلاقيات الاختيار العقلاني، وتحديدًا استنتاج ديريك بارفيت البغيض. لقد قرأت عمل بارفيت لأول مرة في عام 1984، وما زلت أفكر فيه منذ ذلك الحين. لم أحل أو أدحض استنتاجه البغيض، لكن بالنظر إلى إطار هذه الحجج، سألخص أفكاري وأبحث لما ما يزال الاستنتاج البغيض يمثل ثغرة في بعض هذه الحجج. وبالمناسبة، إن كنت لا تحب الاستدلال انطلاقًا من الأفكار الأخلاقية «اللامعقولة» المنافية للواقع، يمكنك التوقف عن القراءة الآن.

يقارن استنتاج بارفيت البغيض بين سيناريوهين للتعداد السكاني. النتيجة الأولى ذات عدد كبير جدًا من السكان، الراضيين والسعداء للغاية. ويملك فيها العالم أيضًا العديد من السلع المثالية، مثل الجمال والفضيلة والعدالة. بينما تملك النتيجة الثانية عددًا أكبر من السكان

ولكن القليل من السلع المثالية، إن وجدت. حيث يطلب منا بارفيت تصور عالم من «الميوزاك والبطاطا». ورغم ذلك، ما تزال الحياة تستحق العيش في هذا السيناريو، وإن كانت ربما بأقل الهوامش. يشير بارفيت إلى أنه إذا كان عدد سكان السيناريو الثاني كبير كفايةً، فقد يهيمن السيناريو الثاني في الرفاهية على الأول. وبغض النظر عن مدى جودة صنعنا للعالم الأول، يمكن أن تؤثر الكمية على الجانب الثاني.[1]

قلة من يعتبرون السيناريو الثاني –عالم الميوزاك والبطاطا– أفضل من الأول. ومع ذلك، يصعب بصورة مدهشة العثور على خوارزمية رفاهية تتجنب تأييد الأرقام الهائلة في حد ذاتها. وتقع العديد من المحاولات الرامية إلى وقف تأييد السيناريو الثاني ضحية لمزيد من الأمثلة الفلسفية المضادة.[2]

جاء في بيان بارفيت للاستنتاج البغيض ما يلي: «الاستنتاج البغيض. بالنسبة لأي تعداد سكاني محتمل لا يقل عن عشرة

1. انظر بارفيت (1984، 1986).

2. يستطلع كون (1996) بعض الخيارات المختلفة، مثل تحديد أهمية الأرقام أو تحديد أهمية المنفعة الإجمالية. انظر أيضا كون (2005).

مليارات شخص، يتمتعون جميعهم بنوعية حياة عالية جدًا، لا بد من أن يكون هناك تعداد سكاني أكبر بكثير مما يمكن تخيله، والذي سيكون وجوده، إذا كانت الأشياء الأخرى متساوية، أفضل، رغم أن حياة أفراده ستكون بالكاد تستحق العيش».[3]

لن أنخرط في جميع المحاولات المختلفة لحل (أو بيان) هذه المعضلة، فقد خُصصت كتب كاملة لهذا الغرض. أما بالنسبة لأغراضي، فيكفي أن أشير إلى أن معظم الناس يرفضون تأييد الاستنتاج البغيض لأنهم يشعرون أن المنافع الصغيرة جدًا، مهما كبر عددها، يجب ألا تؤدي إلى شيء ذي أهمية أخلاقية كبيرة. أي أنهم يقللون من مستوى المنافع الصغيرة جدًا التي تشكل حياة الميوزاك والبطاطا.

لقد ركزت على ويلث بلس كمفهوم تأسيسي لنبتة الكروسونيا يمكننا بناء نظرية أخلاقية استنادًا إليها. لقد وجدت، على ما أعتقد، أحد نباتات الكروسونيا هذه، لكنني لم أقدم أي حجة على أنها نبتة كروسونيا الوحيدة لدينا. لقد اخترت نبتة الكروسونيا من حياة

3. انظر بارفيت (1984،387).

البشر كما نعرفها، وهي حياة مليئة بالسلع المثالية التي يمتد ثراؤها إلى ما هو أبعد من استهلاك الميوزاك والبطاطا. يمكن قراءة استنتاج بارفيت البغيض بوصفه تصويرًا لنتائج نبتة الكروسونيا أخرى تتكون من سلسلة طويلة جدًا من حيوات «الميوزاك والبطاطا». يسهل تجسيد سيناريو بارفيت وجعل حياة الميوزاك والبطاطا عديدة لأنها تتكاثر ذاتيًا وتستمر لفترة طويلة جدًا.

عندما أفكر في الاستنتاج البغيض بطريقة حرفية للغاية، أحتار إن كانت حياة الميوزاك والبطاطا توصف جيدًا بمقارنتها بحياة البشر كما نعرفها. فحتى في أفقر دول العالم، يتمتع الناس بعلاقات إنسانية غنية وثقافات مؤثرة وجميلة للغاية. ربما توصف حياة الميوزاك والبطاطا بشكل أفضل بمقارنتها مع (بعض) الحيوانات غير البشرية. أي أن هناك حيوانات تستحق حياتها العيش، رغم افتقارها إلى معظم السلع التي نربطها بحياة بشرية مزدهرة وأكثر تعقيدًا. لمَ يجب أن نختار حياة بشرية مزدهرة وأكثر تعقيدًا على عدد أكبر من حياة الحيوانات الأقل سعادةً؟ فهل لنا أن نفكر في

إفناء الجنس البشري طواعيةً لإفساح المجال لعدد أكبر من الحيوانات غير البشرية؟

بعبارةٍ أخرى، ما أن نفكر في الحياة غير البشرية، توجد العديد من نباتات الكروسونيا المتنافسة. لا أقدم، ولا يمكنني حتى، ضمن هذا الإطار، أي سبب لاختيار نبتة الكروسونيا للحياة البشرية كما نعرفها بدلًا من نبتة الكروسونيا مستمدة من عوالم أخرى من الطبيعة. ولا يسعني سوى القول إنه، لأغراض عملية، علينا التعامل مع نبات الكروسونيا المعروض علينا، والذي يركز بشدة على الرؤية الغنية والتعددية للحياة البشرية كما نعرفها في تميزها.

لأسباب مماثلة، لا تحل حجج هذا الكتاب، ولا يمكنها، الخلافات طويلة الأمد حول رعاية الحيوان وحقوق الحيوان. إنني أتعاطف شخصيًا بشدة مع الرأي القائل بأنه يجب علينا معاملة الحيوانات غير البشرية أفضل مما نفعل الآن. لكن حقوق الحيوانات، على الأقل الحيوانات غير المستأنسة، تعود إلى نبات الكروسونيا مختلف عن ما نفكر فيه. لا يحل شيء في إطاري، كما هو معروض هنا، تلك المناقشات.

ولعلك تتذكر أن بعض الأطر، مثل التعاقدية، تشير ضمنًا إلى أن قضايا رعاية الحيوان تخرج عن الخطاب الأخلاقي السائد لأننا لا، ولا يمكننا أن، نصوغ اتفاقيات، حتى الافتراضية منها، مع الحيوانات (غير المستأنسة). لا توجد مساومة مع الزرزور، رغم أن الزرزور يبدو أكثر ذكاءً مما كنا نعتقد سابقًا. إن أسبابي لاستبعاد الحيوانات من الاتفاق مختلفة، وليس لها علاقة بالموافقة أو الموافقة الافتراضية.

يتمثل أحد الآثار المترتبة على هذه الحجة في افتقارنا إلى طريقة سهلة للتحايل على مشاكل التجميع عندما يتعلق الأمر بقضايا رعاية الحيوان، إذ لا يوجد –باستثناء الحيوانات المستأنسة– نبات الكروسونيا شائع. يفسر هذا أيضًا لما تعد معالجات المعلقين المسيحيين، وليس النفعين، من أكثر معالجات رعاية الحيوانات إقناعًا، مثل ماثيو سكالي وكتابه الممتاز *السيادة: قوة الإنسان ومعاناة الحيوانات ونداء الرحمة*. فبالنسبة للمفكرين المسيحيين، وليس النفعيين، من الطبيعي أن نعتبر رعاية الحيوان تخضع

لسيادة منفصلة، ولكنها ما تزال تستحق رحمتنا، تقترب نسبيًا من الموقف الذي أحدده في هذا الكتاب.

لذا قد تكون معضلة بارفيت غير قابلة للحل في بعض النواحي المركزية، تمامًا مثل افتقارنا إلى نظرية أخلاقية شاملة لموازنة مصالح البشر والخفافيش، أو البشر والكائنات الفضائية من كوكب آخر. تحدث الأحكام الأخلاقية ضمن نوع من مخاريط القيمة، ويجب أن نبحث عن مخاريط تسمح بالتغلب على مشاكل التجميع. لا تتاح هذه المخاريط بأي حال من الأحوال لكل مشكلة قد نواجهها، بما فيها حالات قوارب النجاة.

قد تخيب هذه الملاحظات آمال أولئك الذين يتوقعون نظرية أخلاقية لحل معضلات بارفيت. لكن يمكننا أن نشعر بالراحة في تصنيفها إلى مجموعة معضلات أوسع وأكثر شهرة – وإن كانت ما تزال غير قابلة للحل. لكن ضمن المخاريط الأخلاقية التي نملكها، وباستخدام نباتات الكروسونيا التي نفهمها، أقترح قوة كاملة مقبلة.

بيت الحكمة ٢.٠
Bayt al-Hikma 2.0

A translation of “Stubborn Attachments: A Vision for a Society of Free, Prosperous, and Responsible Individuals” © [2018] Eamon Butler